

جمهورية مصر العربية
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية
شعبة بحوث السياسات التربوية

أدوار مؤسسات المجتمع المدنى
فى دعم العملية التعليمية

أ.د. عوض توفيق عوض
أ.م.د. ناجى شنودة نخلة

مدير المركز
أ.د. مصطفى عبد السميع محمد

القاهرة
٢٠٠٥

فريق البحث

(١) **أ٠د / عوض توفيق عـــوض** رئيس فريق البحث وأعد الفصل الثانى وشارك فـى إعـداد الفصـلين الأول والـرابع والتطبـيق الميدانى ٠

(٢) **أ٠م٠د٠ ناجى شنودة نخلة** الباحـث الرئـيس وأعـد الفصـل الثالـث وبـناء الأدوات وشـارك فـى إعـداد الفصـلين الأول والرابع والتطبيق الميدانى ٠

(٣) **أ٠ منار محمـــــد بغدادى** باحث مساعد ، شاركت فى التطبيق الميدانى ٠

(٤) **أ٠ عبير حســـــن مصطفى** باحث مساعد ، شاركت فى التطبيق الميدانى ٠

(٥) **أ٠ أيمن عيد بكـــــرى** باحث مساعد ، شارك فى التطبيق الميدانى ٠

(٦) **أ٠ عدنان محمد أحمـــــد** باحث مساعد ، شارك فى التطبيق الميدانى ٠

كتابة وتنسيق :

أ٠ فاطمة محمد فخرى

أ٠ نجوى كمال سيد

تقديم

تكتسب المشاركة المجتمعية التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى مزيداً من الأهمية فى كافة المجتمعات ومنها المجتمع المصرى ، ويرجع ذلك للدور الذى تقوم به فى التنمية بأشكالها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) .

وتعتبر المشاركة المجتمعية فى التعليم ركيزة أساسية فى دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فعالية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية ووسيلة للاستفادة – على نحو خلاق – مما لدى مؤسسات المجتمع المدنى من مهارات وإمكانات مادية وبشرية ، وعامل من عوامل الانتقال من المحلية إلى العالمية ، لتحقيق معايير الجودة للعملية التعليمية بهدف الوصول إلى التعليم للتميز والتمييز لجميع الطلاب من خلال تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية التى تستند إلى مبدأ المشاركة فى دعم العملية التعليمية ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التى أعدت بهدف:

- استقراء أدوار مؤسسات المجتمع المدنى (الأحزاب السياسية ، المجالس الشعبية المحلية ، نقابة المهن التعليمية ، الجمعيات الأهلية ، مجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس الأمناء) فى دعم العملية التعليمية .
- الكشف عن المعوقات، التى تحول دون قيام كل من مؤسسات المجتمع المدنى – التى سبق الإشارة إليها – بدورها فى دعم العملية التعليمية .
- التعرف على آراء كل من المديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية فى فعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية.
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التى تساهم فى تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية .

والمركز إذ يقدم هذه الدراسة للباحثين والمسئولين ليرجو أن تساهم بما توصلت إليه من توصيات ومقترحات فى دعم العملية التعليمية .

والله ولى التوفيق...

مدير المركز

أ.د. مصطفى عبد السميع محمد

محتويات الدراسة

تابع محتويات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

إعـــداد

أ.د/ عوض توفيق عوض **أ.م.د/ ناجى شنوده نخله**

الفصل الأول [*]

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

يواجه التعليم فى العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة بداية من النصف الثانى مـــن القرن العشرين العديد من التحديات التى منها : النمو السكانى المتسارع ، والهجرة من الريف إلى المدن ، وتزايد حالات الفقر ، والتحضر .

بالنســبة للنمو السكانى يلاحظ تزايد عدد السكان إلى حد كبير فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة ، يؤكد ذلك إن عدد السكان الذين يقل سنهم عن (١٥) سنة قد وصل فى الدول النامية فى عام ١٩٨٠ إلى نحو (٤٠%) من إجمالى عدد السكان ، فى حين وصلت هذه النسبة لنفس الشريحة العمرية فى الدول المتقدمة وفى نفس العام إلى (٢٣,٣%) .

وفى سنة ١٩٨٧ زاد عدد سكان العالم عن (٥) مليار نسمة أى زيادة مليار نسمة خلال أقل من خمس عشرة سنة وكان الجزء الأكبر من هذه الزيادة من نصيب الدول النامية فى آسيا وأفريقــيا وأمريكا اللاتينية . يقف إلى جانب ذلك تزايد سكان الريف فى الدول النامية مقارنة بسكان المدن وذلك لارتفاع معدلات المواليد فى المناطق الريفية عنها فى المدن [١] .

وتعتــبر الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر من أبرز التحديات التى تواجه التعليم وذلــك لأن معــدل الهجرة من الريف إلى المدن يتزايد بسرعة فائقة ويصاحبه تدنى مستوى المهاجريــن لأن الكثير منهم يعمل غالباً – إن وجدوا عملاً – فى أعمال هامشية قليلة الأجر لأن عشرات المدن التى هاجروا إليها غير مستعدة لإيوائهم وتشغيلهم وتعليم أبنائهم [٢] .

ويرجع تزايد حالات الفقر فى بعض جوانبه إلى النمو السكانى غير المنضبط فى الدول النامــية وإلـــى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن وقيام الكثير من هؤلاء المهاجرين بأعمال هامشــية لا يكفـــى دخلها لإعالة أسرهم ، ويرجع أيضاً إلى أن نسبة كبيرة من سكان الريف أصــبحوا من المعدمين نتيجة لأن الرقعة الزراعية المحدودة فى الريف لم تعد كافية لمواجهة التزايد السكانى المستمر فى هذه المناطق [٣] .

(*) إعداد : أ.د. عوض توفيق عوض – أستاذ بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .
أ.م.د/ ناجى شنوده نخلة – أستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

وإذا كـان التقرير الدولى للتنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٨ قد حدد خط الفقر بدولار واحـد فإن نحو (٣٣%) من سكان العالم النامى أو ما يقدر بنحو (١,٣) بليون نسمة يدخلون فى عداد الفقراء كما بين التقرير [٤] .

ونتـيجة لـتزايد عـدد الفقـراء وبصـفة خاصة فى الدول النامية عاماً بعد عام فقد كان الفقر محوراً رئيسياً لاهتمام مؤتمرين دوليين هما مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية الـذى عقد عام ١٩٩٤ ، وقمة كوبنهاجن العالمية للتنمية الاجتماعية التى عقدت عام ١٩٩٥، وتوج الاهتمام العالمى بقضية الفقر بإعلان عام ١٩٩٦ عاماً للقضاء على الفقر واعتبار الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٧ عقداً لمكافحة الفقر [٥] .

أدت هـذه الـتحديات التى صاحبها تحديات أخرى منها ارتفاع معدل التحضر والتقدم العلمـى والتكـنولوجى والتغـيرات الاجتماعـية والاقتصـادية ، والتداخل الدولى المتزايد وتـزايد أعـداد التلامـيذ الذين يطرقون أبواب التعليم عاماً بعد عام إلى ضرورة مواجهتها بالتوسـع - وبنسـبة سـنوية عالـية - فى التعليم ، وتطوير نوعيته وبرامجه وتكييفه وفقاً لاحتياجات البيئة المتغيرة ، وهو ما يصعب تحقيقه فى ظل الموازنات المخصصة للتعليم التى لا تـزيد من عام إلى عام إلا بنسبة محدده ينافسها فيها احتياجات قطاعات أخرى من الدولة مـنها قطاعـات الزراعة والصناعة والطرق والإسكان والرعاية الصحية ، ويلتهمهما الزيادة المستمرة فى مرتبات أعضاء هيئات التدريس [٦] .

ولقـد أدرك المجتمع الدولى أن التحديات التى تواجه المجتمع ، ومنها تلك التى تواجه العملية التعليمية فى جميع أنحاء العالم وبصفة خاصة فى الدول النامية لا يمكن التغلب عليها إلا بتفعـيل دور المجتمع المدنى باعتباره آلية لمشاركة المواطنين وإطار لتنظيم مبادراتهم ، وبـتكامل الجهود الحكومية والجهود المجتمعية ولهذا الغرض عقد مؤتمران عام ١٩٧٣ عن المشـاركة المجتمعـية فـى التربية ، الأول دعت إليه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ، وتـم عقـده فـى يناير عام ١٩٧٣ وكان حول تخطيط المشاركة فى التربية ، والمؤتمر الثانى عقد بمجلس التعاون الثقافى التابع للمجلس الأوروبى فى نوفمبر من نفس العام لدراسـة المشـاركة فى التربية والتدريب عليها . وفى عام ١٩٧٥ طالبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الحكومات بتبنى المشاركة الشعبية كأحد أساليب التنمية القومية بما فيها التعليم [٧] .

ونظمـت اليونسكو خلال شهر ديسمبر عام ١٩٧٦ بمقرها فى باريس اجتماعاً للخبراء حضـره نخبه من الأخصائيين ومن الممثلين لعدة هيئات دولية معنية بالتربية والتعليم لدراسة اتجاهات جديدة فى المشاركة تتمثل فى مشاركة المهنيين فى الأنشطة [٨] .

وأكد المؤتمر العالمى حول التربية للجميع وتأمين حاجات التعليم الأساسية الذى عقد فى جوميتيان " تايلاند " خلال الفترة من (٥) إلى (٩) مارس عام ١٩٩٠ على أهمية توسيع نطاق المشاركة المجتمعية بين جميع القطاعات لتقديم كافة الخدمات التعليمية والالتزام المتجدد لتلبية احتياجات التعليم للجميع (٩) .

واعتبر تقرير الأمم المتحدة للتنمية الصادر عام ١٩٩٣ الشراكة المجتمعية مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد جميع أطراف المجتمع والتنسيق بينهما ، وأشار التقرير إلى أنه حتى يستطيع المجتمع أن يساهم بفعالية فى عمليات الشراكة ينبغى الإعلان سلفاً عن المشروعات المزمع تنفيذها من خلال الشراكة المجتمعية حتى يتسنى للمجتمع الإحاطة بها (١٠) .

وبين مؤتمر كوبنهاجين الذى عقد عام ١٩٩٥ أهمية المشاركة المجتمعية وأكد على أن مشكلات الإنسان المعاصر قد تجاوزت إطار الحكومة لكى تصل إلى نوع من المشاركة بين الجهود الرسمية والشعبية ، وأكدت قمة التنمية الاجتماعية التى عقدت فى نفس العام على ضرورة خلق بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ودينية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية وتشجع على الاندماج الاجتماعى وعلى تأكيد عناصر الاستقرار والعدالة وعدم التمييز مع التأكيد على مفهوم التسامح وحماية حقوق الإنسان (١١) .

وأكد اجتماع ريسفى " البرازيل " الذى عقد فى (٢) فبراير عام ٢٠٠٠ للدول التسع الأكثر سكاناً على ضرورة توسيع نطاق المشاركة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص وذلك لأن التحدى الرئيسى الذى يواجه هذه الدول هو تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير تعليم جيد يستدعى إشراك المجتمع المدنى بكل ما لديه فى تحقيق التعليم المتميز والتميز للجميع ، وانعكس هذا كله على إعلان داكار (٢٦-٢٧ أبريل عام ٢٠٠٠) الذى بين أهمية تأمين التزام المجتمع المدنى ومشاركته فى صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وتنفيذها ومتابعتها (١٢) .

ولم يكن العالم العربى بعيداً عن هذه الاتجاهات العالمية ، وعن أهمية المشاركة المجتمعية ، وضرورة أن يكون للمجتمع المدنى دور فى دعم العملية التعليمية ، وهى الاتجاهات التى بدأت إرهاصاتها تظهر على مستوى العالم العربى خلال نفس عقد السبعينيات من القرن العشرين – وهو العقد الذى ظهرت فيه على المستوى العالمى – إذ أكد المبدأ الخامس من مبادىء الاستراتيجية العربية لمحو الأمية التى أقرها مؤتمر بغداد (ديسمبر ١٩٧٦) على ضرورة تشجيع وتوحيد الجهود الشعبية الجماهيرية التطوعية المتاحة وفتح

الأبــواب أمامهــا لتقديم إسهاماتها الفاعلة والممكنة فى مجال تحديث المجتمع ومحو الأمية ، وأكــد المــبدأ الــرابع من مبادئ نفس الاستراتيجية على ضرورة استقطاب وتحريك الإرادة الشــعبية كعامل مؤثر وفعال فى حملات محو الأمية ومشروعاتها العامة إيمانًا بأن المشاركة الشعبية هى التعبير الصحيح عن الإرادة الجماهيرية تعبيراً عن مصالحها فى إطار التوجهات التنموية العليا للمجتمع (١٣) .

وخــلال المــدة من (١٧) إلى (٢٢) نوفمبر عام ١٩٧٩ عقدت ندوة خبراء فى مدينة الكويت دعى إليها الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار لبحث أساليب تفعيل المبدأ الخامس من مبادىء الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، ودراسة مفهوم وأبعاد المشاركة الشــعبية فــى مواجهــة الآلية الحضارية ، وللوصول إلى صيغ واضحة تحدد فيها الأهداف والأدوار وتوضـــح أوجه التعاون التى تحدث بين الجهود الشعبية والحكومية ، وعقد فى المدة من (٢) إلى (٦) ديسمبر من نفس العام (١٩٧٩) مؤتمر عن تنمية الجهود الشعبية فى مواجهة الأمية الحضارية ، وتم خلاله استعراض ودراسة بعض التجارب العربية فى مجال المواجهة الشعبية للأمية الحضارية (١٤) .

وبيــن تقرير المؤتمر العربى الإقليمى حول التعليم للجميع الذى عقد عام ٢٠٠٠ أهمية وضــع أســس وقواعــد لــنظام المشاركة فى دعم العملية التعليمية مع إحداث آليات لإقرار المشــاركة علــى المســتويين المحلــى والإقليمى ، وأكد الوزراء العرب المجتمعون فى هذا المؤتمــر علــى أهمــية أن يكــون التعليم للتميز والتميز للجميع هو ما لا يمكن تحقيقه دون المشاركة المجتمعية الواعية والفاعلة (١٥) .

وقــد واجهــت مصــر نفس التحديات المتمثلة فى النمو السكانى المتسارع ، والهجرة الداخلية، والفقر بالإضافة إلى ما أسفرت عنه الحروب التى خاضتها منذ عام ١٩٤٨ وكان لها انعكاســاتها على التنمية وعلى الخدمات الاجتماعية التى تتحملها الدولة فى مجالات الرعاية الاجتماعــية والصــحية والتعليم والإسكان والتى لم تحل دون زيادة الطلب الاجتماعى على التعلــيم الــذى لم تزد موازنته عاماً بعد عام بما يتفق والزيادة فى عدد الطلاب نتيجة للزيادة الســكانية ممــا يــزيد من أهمية البحث عن دور فاعل للمشاركة المجتمعية فى تمويل ودعم العملية التعليمية خاصة وأنه يقف إلى جانب الزيادة السكانية زيادة فى سكان العشوائيات وفى أعداد الفقراء ومن هم تحت خط الفقر وهو ما يوضحه الجزء التالى .

فبالنســبة للزيادة السكانية نجد أن مصر تعانى – شأنها شأن الدول النامية – من زيادة مضــطردة فــى عــدد السكان الذى زاد من نحو (٢٥,٩) مليون نسمة عام ١٩٦٠ إلى نحو (٥٩,٤) ملــيون نسمة عام ١٩٩٦ وارتفع إلى نحو (٦٥,٣) مليون نسمة عام ٢٠٠١ ، وزاد

عــدد الســكان فى يناير عام ٢٠٠٥ إلى (٧١,٨٩٧,٥٤٧) مليون نسمة ، ووصل عدد الأسر المصرية حسب نفس التعداد إلى (١٦) مليون أسرة ، متوسط عدد الأطفال فى كل منها (٤,٧) طفــل بالــرغم مــن الجهود التى تبذلها الدولة للوصول بعدد الأطفال فى الأسرة الواحدة إلى طفلين أو ثلاثة [١٦] .

ويتضـــح انعكـــاس الزيادة السكانية المتسارعة وعدم الالتزام بتنظيم النسل على تدهور التعليم مما قاله الأستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور عندما كان وزيراً للتعليم فى ندوة التعليم والسكان (فبراير ١٩٨٩) والذى تبين مما قاله أن هذه الزيادة تسببت – كما قال – " فـــى زيـــادة أعباء التعليم ... الذى تدهور تدهوراً كبيراً منذ الستينيات على وجه الخصوص بســبب انفجار المشكلة السكانية وعدم توفير الإمكانيات التى تواكب هذه الزيادة ... التى أدت مـــع زيـــادة أعباء مصر أن أوقف إنشاء المبانى المدرسية ... وزادت كثافة الفصول وزادت المبانى التى تعمل فترتين أو ثلاثة ... مما جعل التعليم لا يؤدى وظيفته ..." [١٧] .

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فهناك اختلال فى التوزيع السكانى حيث يتركز السكان فى مناطق محددة وبصفة عامة المناطق الحضرية – وخاصة العشوائية منها– الــتى ترتفع فيها معدلات المواليد والكثافة السكانية التى وصلت نسبتها فى المناطق الحضرية إلـــى (٤٢,٩%) عام ٢٠٠١ بسبب تحول كثير من القرى إلى مدن وبسبب الهجرة من الريف إلـــى المدن وبخاصة مدينة القاهرة التى ترتفع فيها الكثافة السكانية إلى نحو (٢٩) ألف نسمة فى الكيلو متر المربع [١٨] .

ويشـــير الـــتقرير الأخير لمعهد التخطيط القومى إلى أن سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، القليوبية) وصل إلى (٨,٦١٤,٠٠) يسكنون مســـاحة تقدر بنحو (١٣٧,٩كـــم٢) ، وأن المهـــن التى يعمل بها سكان العشوائيات كما أشارت إحدى الدراسات تعكـــس انخفاضاً شديداً فى مستوى مهاراتهم ، وأن نحو (٨٠%) من ســـكانها الذكـــــور ، و (٩٠%) مـــن الإنـــاث أميين تتفشى بينهم الأمراض ، ويرجع ذلك إلى افتقاد هذه المناطق للمـــرافق والخدمـــات ومـــنها الخدمات التعليمية التى كان من نتيجتها انخفاض نسبة التحاق الأطفال بالمدارس وارتفاع كثافة الفصول فى المدارس القليلة الموجودة بهذه المناطق وهذا ما يؤدى إلى تدنى مستوى تحصيلهم الذى يؤدى بدوره مع عوامل أخرى أهمها الفقر إلى تسربهم من التعليم فى مراحله الأولى [١٩] .

وإذا انتقلـــنا إلـــى مشكلة الفقر فإنه يتضح من البيانات المتاحة حول هذه المشكلة عام ١٩٩٦/٩٥ أن هـــناك نحـــو (١٣,٧) مليون نسمة فقراء بنسبة تصل إلى نحو (٢٢,٨%) من مجمـــوع الســـكان ، أما من هم تحت خط الفقر من هؤلاء فقد وصل عددهم إلى نحو (٤,٤)

ملـيون نسمة بنسبة تصل إلى (٧,٤%) تقريباً من مجموع السكان منهم (٧,١%) فى المناطق الريفـية مقابل (٧,٧%) فى المناطق الحضرية [٢٠] . وقد تبين من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ أن الوضـع بالنسـبة للفقـر فى مصر قد تحسن قليلاً بعد ذلك بنحو خمس سنوات إذ وصـلت نسـبة الفقـراء فى مصر فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو (٢٠,١%) مع اختلاف مسـتويات الفقـر – كمـا بين التقرير – من محافظة إلى أخرى فبينما وصلت النسبة أعلى مسـتوياتها فـى محافظـات الوجـه القبلى التى تصل فيها إلى نحو (٣٥,٢%) ، وتصل فى محافظة أسيوط إلى (٥٨%) من السكان نجد أنها تنخفض فى محافظات الوجه البحرى لتصل إلـى (١٣,٧%) وإلـى نحو (٩%) فى المحافظات الحضرية وتنخفض إلى نحو(٢,٨%) فى محافظة بور سعيد [٢١] .

وقـد بينت إحدى الدراسات مدى انعكاس حالة الفقر على تعليم أبناء الفقراء فذكرت أن أعداداً كبيرة منهم لا يلتحقون أساساً بالمدرسة الابتدائية فى بداية مرحلة الإلزام إما لعدم توفر المدارس فى أماكن إقامتهم أو لعدم اهتمام أولياء أمورهم بإلحاقهم بالمدارس لظروف اجتماعية واقتصـادية ، وأن نسـبة كبيرة ممن التحق منهم بالمدارس تسرب منها – رغم إدخال نظام التغذية بمدارس الأحياء الفقيرة والقرى لتشجيعهم على الاستمرار فى الدراسة – وأن تسربهم يـرجع إلـى ارتفـاع كثافة الفصول وتدنى مستوى تحصيلهم ، وارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة لأسرهم التى تشعر بأن التعليم الذى يمثل عبئاً عليهم لا قيمة من ورائه – من وجهة نظرهم – بالنسبة لأبنائهم [٢٢] .

وأدت الحـروب التى خاضتها مصر (أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) ، بالإضافة إلى حرب اليمن إلى توجيه نسبة كبيرة من ميزانية الدولة للمجهود الحربى وهو ما جعـل الأستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور – عندما كان وزيراً للتعليم – يقول أنها أدت إلى "إمكانات مالية مضعضعة بالنسبة للتعليم" [٢٣] .

ورغم هذه التحديات وانعكاساتها على ميزانية التعليم وعلى تدنى مستواه فقد زاد الطلب الاجـتماعى على التعليم من قبل كافة شرائح المجتمع وفئاته المختلفة يدل على ذلك أنه بينما وصل عدد الطلاب فى عام ١٩٧٦/٧٥ إلى نحو (٥,٦٠٠,٠٠٠) طالب فقد زاد العدد إلى نحو (٧,٠٠٠,٠٠٠) طالـب عام ١٩٨٠/٧٩ وزاد العدد فى عام ١٩٨٦/٨٥ ليصـــــل إلى (٩,١٧٨,٧٩٢) طالـب ووصل فى عام ١٩٩٠/٨٩ إلى نحو (١١,٠٠٠,٠٠٠) طالب وارتفع إلـى (١٢,٤٧٢,٢٥٠) طالب فى عام ١٩٩٩/٩٨ وزاد العدد خلال خمس سنوات ليصل إلى نحو (١٥,٤٣٥٥,٥٠٠) طالب عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، يقف إلى جانب ذلك الارتفاع الملحوظ فى تكلفـة الطالب عاماً بعد عام نتيجة لإدخال علوم جديدة يستدعيها التطور العلمى والتكنولوجى

مـــثل علوم الحاسب الآلى وتكنولوجيا التعليم وما تحتاجه من تجهيزات ومعدات بالإضافة إلى الارتفاع المستمر فى مرتبات المعلمين [٢٤] .

أمام هذه التحديات التى تواجه التعليم فى مصر فقد أدرك الوزراء المسئولون عن التعليم – خـــلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين – أنه للتغلب على هذه التحديات ولمقابلة زيـــادة الطلـــب على التعليم وارتفاع تكلفته ، ولدعم العملية التعليمية فلابد أن يكون للمشاركة المجتمعـــية دوراً مؤثـــراً فى تمويل التعليم ودعمه والارتقاء بمستواه فنجد الأستاذ الدكتور / مصـــطفى كمـــال حلمى وزير التعليم ونائب رئيس الوزراء (١٩٧٤-١٩٨٥) يبين فى ورقة العمـــل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١٩٧٩) التحديات التى واجهت التعليم خلال عقـــد السبعينيات من القرن العشرين ومنها زيادة الطلاب من (٢,٤) مليون طالب عام ١٩٥٢ إلـــى نحو (٧) مليون طالب عام ١٩٧٩ رغم أن الزيادة فى المبانى المدرسية لم ترتفع بنفس النســـبة ، وأنـــه أمـــام عجز الاعتمادات المتاحة اضطرت الوزارة إلى الأخذ بنظام الفصول الملحقـــة بـــالمدارس القائمـــة وأن ذلـــك جاء على حساب المساحة المتاحة للنشاط الرياضى والتربوى مما كان له أثره على عائد العملية التعليمية ، ورأى سيادته أنه للتغلب على مشكلات التعلـــيم فلابـــد من تشجيع المبادرات الشعبية والجهود الذاتية فى التعليم بمستوياته المختلفة ، وتشجيع الشباب وأرباب المهارات ورجال العلم فى المجتمع على خدمة التعليم لبعض الوقت ، وبخاصـــة فـــى بعـــض القطاعـــات الأقل حظاً ثقافياً واقتصادياً أو توجيه المساعدات الدولية لمشروعات تعليمية جديدة أو لاستخدام تقنيات جديدة ملائمة فى التربية [٢٥] .

وأشار الأستاذ الدكتور / عبد السلام عبد الغفار وزير التربية والتعليم (١٩٨٤-١٩٨٥) إلى أن الاعتمادات المالية التى توفرها الدولة للتعليم ومتطلباته المختلفة بما فيها إنشاء الأبنية التعليمية والارتفاع بنسبة الاستيعاب والتوسع فى التعليم الفنى لا تفى بتحقيق الخدمة التعليمية والتربوية على الوجه الأكمل ولذلك – كما ذكر – لابد من الاستفادة من الجهود الذاتية فى إقامة مـــبانى المدارس بمراحلها وأنواعها المختلفة على أن يتبرع المواطنون بأراضى البناء وجزء من التكلفة ، وتقوم المحافظات والوزارة بتغطية ما تبقى فى حدود ميزانيتها [٢٦] .

وبين الأستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور وزير التعليم (١٩٨٦-١٩٩٠) أن فتح أبواب التعلـــيم المجـــانى زاد مـــن الضغط على المؤسسات التعليمية ، وأدى عدم كفاية التمويل إلى الهـــبوط بمســـتوى التعلـــيم ، وأشار إلى أن الإمكانات الاقتصادية قد أدت إلى نواحى ضعف متعددة فأثرت فى ديمقراطية التعليم نتيجة قلة المبانى وما أدت إليه من كثافة الفصول ، ورأى أن التغلـــب علـــى هـــذه المشـــكلات يستدعى تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين من أجل بناء

المدارس والفصول ودعمها بالأجهزة وسائر الإمكانات ، وأن على التنظيمات النقابية أن تعمل على تعبئة المواطنين للجهود الذاتية [٢٧] .

وأشار الأستاذ الدكتور / حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم (١٩٩٠-٢٠٠٤) إلى أهمية المشاركة المجتمعية التى " أصبحت ضرورة بقاء " لأنها " تستطيع أن تمدنا بالطاقة المضافة والمدد الجديد الذى نستطيع من خلالهما أن نجتاز الفترة الحالية وأن نقضى على الفجوة بين الموارد المتاحة والطموحات الهائلة التى يجب أن تحققها [٢٨] .

وكان موضوع المشاركة المجتمعية وأهمية دور المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية أحد الموضوعات الهامة التى اهتم بدراستها مجلس الشورى كما اهتمت به تقارير المجالس القومية المتخصصة حيث رأت ضرورة تشجيعها وإيجاد الحلول اللازمة للتغلب على المعوقات التى قد تحول دون قيامها بدور بارز فى دعم العملية التعليمية .

وباعتبار المشاركة المجتمعية من أهم الركائز التى تستند عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع لا لأنها تعضد الجهد الحكومى وتدعمه وتكمله فحسب بل لأنها فى نفس الوقت تعمل على الربط بين الفرد والمجتمع وعلى تعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ الشعور بالانتماء فقد أعد مجلس الشورى دراسة – ضمن دراساته الهامة – صدرت عام ١٩٨٤ حول المشاركة المجتمعية بين فيها أهمية المشاركة المجتمعية ومدى الحاجة إليها باعتبارها شرط أساسى لإحداث التغييرات الموضوعية والإيجابية لتصحيح مسار العمل الوطنى ، وحدد معوقات المشاركة المجتمعية وما يجب إتباعه للتغلب عليها وبين المتطلبات اللازم توفرها لبلوغ أعلى درجة ممكنة من المشاركة المجتمعية [٢٩] .

وبين تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى الصادر عام ١٩٩٢ عن موضوع سياسة تعليمية متطورة أهمية الدور الذى يجب أن يقوم به المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ويمكن أن يتحقق من خلال تشجيع الجهود الذاتية لبناء المدارس وتوفير الدعم المالى لها بأساليب جديدة لا تعتمد على ميزانية الدولة وحدها ، وبين أهمية زيادة موارد صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية – المنشأ بوزارة التربية والتعليم بالقانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٨٩ – بوسائل متعددة منها مساهمة مؤسسات القطاعين العام والخاص والمصارف والمساهمات التى يقدمها المواطنون وأولياء الأمور [٣٠] .

وتناولت المجالس القومية المتخصصة فى كثير من تقاريرها موضوع المشاركة المجتمعية حيث طالب تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا عن دورته الخامسة (أكتوبر ١٩٧٧- يوليو ١٩٧٨) بإنشاء صندوق أهلى خاص للتعليم العام يكون

موازيــاً ومعاونـــاً للاعتمادات المخصصة لهذا التعليم فى الموازنة العامة للدولة [٣١] ، وبين المجلــس فـــى تقريره الصادر عن الدورة الرابعة عشر (سبتمبر ١٩٨٦ – يونية ١٩٨٧) أهمـــية التفكـــير فى زيادة الموارد المالية للإنفاق على التعليم على أن تكون هذه الزيادة من جانب المواطنين ، ولتحقيق ذلك بين أهمية إنشاء الصندوق المحلى الخاص بتمويل التعليم فى كل محافظة تنفيذاً لما تضمنته المادة (١١) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ على أن يستمد هذا الصندوق موارده المالية من التبرعات والمساعدات الشعبية والمعونات والمنح ومن مبيعات المعارض المدرسية ومنتجات المدارس الصناعية والزراعية [٣٢] .

وتضـــمن تقريـــر المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية التابع للمجالس القومية المتخصصــــة فـــى دورته العشرين (١٩٩٩-٢٠٠٠) دراسة حول دور المشاركة الشعبية فى التنمـــية بيـــن فيه أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة ودوافع هذه المشاركة وأشكالها والعوامل التى تساعد على تنميتها [٣٣] .

واهتمـــت المؤتمـــرات التى عقدتها وزارة التربية والتعليم بدراسة موضوع المشاركة المجتمعـــية ودورها فى دعم العملية التعليمية وخرجت بتوصيات يساعد الأخذ بها على تفعيل دور المجـــتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، ومن ذلك التوصيات الخاصة بتنويع مصادر تمويـــل التعلـــيم التى جاءت ضمن توصيات مؤتمر مناهج التعليم الابتدائى (١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣) وتبيـــن ضـــرورة تشجيع القطاع الخاص ورجال المال والأعمال على الإسهام فى تمويـــل التعلـــيم ســـواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم أو المساهمة فى توفير التجهيزات اللازمة للمدارس أو تقديم أراض للبناء أو من خلال صندوق قومى للاستثمار فى التعلـــيم يشارك فيه القادرون نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم أو من خلال إنشاء مجالس أمناء بـــالمدارس يكـــون أعضـــاؤها مـــن بين القادرين الذين يساهمون فى توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة [٣٤] .

ويتضـــح من عرض ما سبق أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ساهمت فى الاهتمام بالمشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية الأمر الذى أدى إلى اهتمام الوزراء المسئولين عـــن التعلـــيم خـــلال أكـــثر مـــن ثلاثين عاماً ، واهتمام مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصـــة والمؤتمرات التربوية بضرورة تفعيل دور المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية ، وما يجب إتباعه للتغلب على المعوقات التى تحول دون تفعيل هذا الدور ، ومن هنا جاءت مشكلة هذه الدراسة وأهميتها ومدى الحاجة إليها .

مشكلة الدراسة :

لابد من النظر إلى التعليم على أنه منظومة فرعية داخل المنظومة العامة للمجتمع ، فهو يؤثــر فــى ظروف وأوضاع المجتمع الاقتصادية والسياسية ويتأثر بها ، ومن هنا فلابد أن تــنعكس الــزيادة السكانية المتسارعة وتدنى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعدد كبير من السكان التى كان لها أثرها فى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن سبل معيشة أفضل على مستوى وأوضاع التعليم الذى يواجه بقيود أساسية تتمثل فى كثرة المطالب المتنافسة على إيرادات الدولة كما يواجه بزيادة الطلب على التعليم وارتفاع تكلفته .

وقــد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ إلى التحديات التى يعانى منها تقديم خدمة جــيدة للتعليم فى مصر ومنها – كما بين التقرير – القيود التى تفرضها الموازنة والتى رغم الــزيادات فــى مخصصات موازنة التعليم إلا أنها لا تفى بالطلب مما أدى إلى ارتفاع كثافة الفصــول فــى بعض المناطق لتصل إلى (٧٠) تلميذاً فى الفصل الواحد وإلى تدنى مرتبات المعلمين (رغم حصولهم على نحو ٨٠% من ميزانية التعليم) ، مما كان له أثره على تدنى الجودة وعلى العائد المنخفض للتعليم رغم أن نحو (٥٠%) من تلاميذ التعليم الأساســـــــــى و (٨٠%) من طلبة التعليم الثانوى يلجأون إلى الدروس الخصوصية [٣٥] .

ونتيجة لذلك ولانتشار ظاهرة عمالة الأطفال بين الفقراء وعدم تمكن أسرهم من الإنفاق علــى تعليمهم ، ولصعوبة حصولهم على دروس خصوصية فقد اهتز مبدأ تكافؤ الفرص فى التعلــيم . يدل على ذلك كما بين التقرير أن معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى فى صعيد مصر وبيــن الأطفال من الأسر ذات الوضع الاجتماعى والاقتصادى المنخفض وصل إلى (٨٤%) مقــابل (٩٧%) فى المحافظات الحضرية وبين الأطفال ذات الوضع الاقتصادى والاجتماعى الأعلى ، وأن معدلات الالتحاق بالمدارس فى المناطق الحضرية بالنسبة للفقراء تصــــل إلى (٨٨%) وتصل بالنسبة لغير الفقراء إلى (٩٦%) وبالنسبة للمناطق الريفية تصل النســبة إلى (٧٥%) بين الفقراء مقابل (٨٥%) لغير الفقراء ، يقف إلى جانب ذلك تدنى مستوى تحصيل وأداء من التحق منهم بالمدرسة وضعف حصولهم على مهارات مطلوبة لسوق العمل وهو ما كان له انعكاساته على تسربهم من التعليم حتى أنه من بين جميع الأطفال المسجلين فى الصف الأول الابتدائى يصل (٨٧%) منهم إلى نهاية التعليم الأساسى فى المحافظات الحضرية مقابل (٨٢%) فــى ريف الوجه البحرى وحضر الوجه القبلى ، ولا يزيد من يصل منهم إلى نهاية المرحلة فى ريف الوجه القبلى عن (٧٣%) فقط [٣٦] .

ويلحظ أن هذه الأوضاع والمشكلات التى رصدها تقرير التنمية البشرية الأخير لا تتفق مــع الــتطور الاقتصـــادى والاجــتماعى السريع والتطبيقات العلمية والتكنولوجية فى جميع

القطاعـات الـتى أدت إلى اشتداد الطلب على العمالة الفنية الماهرة فى مختلف التخصصات والميادين وهو ما لا يستطيع التعليم بظروفه وأوضاعه الحالية تلبيته وقد أشار إلى ذلك الأستاذ الدكـتور / حسين كامل بهاء الدين مبيناً أن " التعليم للتميز والتمييز للجميع هدف جميل ولكنه يحـتاج إلـى طاقـات هائلة وموارد ضخمة لا تستطيع الحكومة فى الوقت الحـالى أن تفى بمطالبه " (٣٧) .

هـذا إلى جانب أن تطوير التعليم كما ذكر سيادته يحتاج إلى " العمل بكل السبل لتوفير التمويل اللازم لتحقيق التطوير المنشود ولزيادة المبالغ المخصصة للإنفاق على التعليم لتحقيق جودته ، ويحتاج من ناحية أخرى إلى مزيد من الربط بين التعليم والمجتمع بأن يكون التعليم أكـثر اتصـالاً بمراكز الإنتاج المختلفة سواء كانت صناعية أم تجارية أم زراعية وأن يكون اتصـاله أكبر وأوسع بمشاكل الناس وبحياتهم وبحركة المجتمع وبخدمة البيئة المحيطة وحل مشكلاتها (٣٨) .

ونظراً لأن تطوير التعليم مسئولية قومية تقتضى مشاركة الجميع فإنه يحتاج إلى جهود المجتمع بأسره وبمختلف مؤسساته وإلى جهود الوزارات المعنية والإعلام بقنواته المتخصصة ، وإلـى زيـادة اشـتراك الأحزاب والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال والطلاب والعاملين بالمؤسسـة التعليمـية وبذلـك يصبح تطوير التعليم قضية قومية عامة يسهم فيهـا جميع الأطراف (٣٩) .

ولأن المشـاركة المجتمعية لا تتمثل فقط فى المساهمة بالموارد ولكنها تتعدى ذلك إلى صـياغة الفكـر وتشـكيل الثقافة المجتمعية فإنها تعتبر ركيزة أساسية فى دعم جهود تحسين التعلـيم وزيـادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية وبذلك فقد أصبحت ضرورة بقاء تستطيع أن تمدنا بالطاقة المضافة والمدد الذى تستطيع من خلالهما أن نتغلب على مشكلات التعليم وأن تقضى على الفجوة بين الموارد المتاحة ، والطموحات الهائلة التى يجب أن نسعى إليها حتى يتحقق التعليم للتميز والتميز للجميع (٤٠) .

ورغـم أهمـية المشـاركة المجتمعية فى دعم وتطوير العملية التعليمية والتغلب على مشـكلات التعليم وتحقيق جودته والوصول به إلى التميز فإن دورها فى الوقت الحالى لازال محـدوداً كما بينت الدراسة السابقة لذلك لابد – كما ذكر الأستاذ الدكتور / حسين كامل بهاء الدين – من تحقيق مزيد من الربط بين التعليم والمجتمع (٤١) .

ومـن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى التعرف على مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدنـى ممثلاً فى : (الأحزاب السياسية ، المجالس الشعبية المحلية ، نقابة المهن التعليمية،

الجمعيات الأهلية ، مجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس أمناء) فى دعم العملية التعليمية ، والمعوقات التى تحول دون قيامها بدورها فى هذا المجال والخروج من ذلك بتوصيات ومقترحات للتغلب على هذه المعوقات .

أهمية الدراسة والحاجة إليها :

- تأتى أهمية الدراسة من تناولها لمشكلة دعم العملية التعليمية من خلال المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدنى ، والتى يتوقف عليها – إلى حد كبير – فعالية التعليم وتحسينه وتطويره ، وجودة مخرجاته ، وحسن الإفادة من الإمكانيات المادية والبشرية لهذه المؤسسات وتفعيل العلاقة بينها وبين المدرسة .

- تتناول الدراسة قطاعاً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدنى وهى الأحزاب السياسية والمجالس الشعبية المحلية ، ونقابة المهن التعليمية ، والجمعيات الأهلية ، ومجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس الأمناء ؛ حيث تتناول أدوار كل منها فى دعم العملية التعليمية والتعرف على مدى فعاليتها .

- تساير هذه الدراسة أحد الاتجاهات المعاصرة فى التعليم والسائدة فى مختلف دول العالم والتى تتمثل فى ضرورة المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية ، وهو ما يمثل أحد العناصر الرئيسة فى السياسة التعليمية .

- تساهم الدراسة الحالية فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لصانعى القرار ، كما أنها أساسية لما يعرف بالتغذية الراجعة (Feed Back) والتى يمكن من خلالها إعادة النظر فى أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية .

- تمثل هذه الدراسة اجتهاداً علمياً لاستجلاء مدى فعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية والتوصل إلى توصيات ومقترحات لتفعيل أدوارها .

مصطلحات الدراسة :

١- المشاركة المجتمعية :

جاء فى مختار الصحاح كلمة شاركه أى صار شريكه ، واشتركا فى كذا أو تشاركا [٤٢] .

وفى اللغة الإنجليزية كلمة (Participation) بمعنى مشاركة ومرادفاتها (Sharing , Taking Part) ، وهى تعنى : يكون له دور أو نصيب أو جزء أو قسم أو حصة [٤٣] .

والمشـــاركة المجتمعـــية انطلاقاً من هذه المعانى هى أسلوب اجتماعى من أجل العمل المشترك الذى يؤدى إلى تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع .

وهـــى بهـــذا المفهـــوم تعنى العملية التى يلعب من خلالها المواطنون بما يستطيعوا أو يملكـــوا مـــن رغـــبة حقيقـــية دوراً فـــى برامج ومشروعات التنمية وفى الحياة الاجتماعية والاقتصـــادية والسياســـية فـــى بلدهم وذلك بوضع أهداف وسياسات المشاركة واستراتيجيتها واقـــتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وتقييم إنجازاتها وللمشاركة وفقاً لهذا التعريف ثلاث خصائص هى :

١- العمـــل (Action) بمعنى الحركة النشطة فى اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.

٢- التطوع (Voluntary) بمعنى تقديم المواطنون جهودهم طواعية .

٣- الاختـــيار (Choice) بمعنى اختيار الفرد ما يستطيع أن يساهم به باختياره دون قهر أو إجبار .

وتعتـــبر المشاركة المجتمعية فى التعليم ركيزة أساسية فى دعم العملية التعليمية وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية والتعليمية .

٢- **المجتمع المدنى** :

شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يعتمد على قطاع من المواطنين الذين يعملون بصورة جماعـــية فـــى مجال أو أكثر من مجالات التنمية الاجتماعية للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم وتحقـــيق أهدافهـــم المشتركة من خلال مجموعة متنوعة من المؤسسات والهيئات والمنظمات النشـــطة فـــى العمـــل الاجتماعى وفى صنع التنمية كالأحزاب السياسية ، والمجالس الشعبية المحلية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية ، والمجالس المدرسية .

٣- **دعم العملية التعليمية** :

جاء فى المعجم الوجيز كلمة دَعَمهُ دعماً أى اسنده بشى يمنعه من السقوط واعانه وقواه وثبته [٤٦] .

وكلمة دعم باللغة الإنجليزية هى (Support) وتعنى منعه من السقوط بسنده بدعامه ، وتعـــنى تقديـــم المســـاعدة الماديـــة عند الحاجة والتشجيع ، والتحبيذ والدفاع وتعنى التعضيد والمساندة.

ومن هنا فإن دعم العملية التعليمية تعنى مساندة التعليم وتعضيده والدفاع عنه ومساعدته مادياً وتقويته وتثبيته ، وتبنى مشكلاته والتصدى لها والدعوة للتغلب عليها وتعبئة القاعدة الشعبية تجاه هذه المشكلات وتمكينهم من المشاركة الحقيقية فى التغلب عليها بهدف الارتقاء بمستواه حتى يقوم بدوره فى بناء الوطن والارتقاء بمستوى المواطنين علمياً وثقافياً ومهنياً .

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- استقراء أدوار مؤسسات المجتمع المدنى (الأحزاب السياسية ، المجالس الشعبية المحلية ، نقابة المهن التعليمية ، الجمعيات الأهلية ، مجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس الأمناء) فى دعم العملية التعليمية .

٢- الكشف عن المعوقات التى تحول دون قيام كل من مؤسسات المجتمع المدنى – التى سبق الإشارة إليها – بدورها فى دعم العملية التعليمية .

٣- التعرف على آراء كل من المديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية فى فعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية.

٤- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التى تساهم فى تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية .

أسئلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤال رئيس هو :

- ما الأدوار التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية هى :

١- ما الأدوار التى تقوم بها كل من الأحزاب السياسية والمجالس الشعبية المحلية ، ونقابة المهن التعليمية ، والجمعيات الأهلية ، ومجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس الأمناء فى دعم العملية التعليمية ؟

٢- ما المعوقات التى قد تحول دون قيام هذه المؤسسات بأدوارها فى دعم العملية التعليمية؟

٣- ما آراء كل من مديرى ونظار المدارس الإعدادية ووكلائها والأخصائيين الاجتماعيين بهذه المدارس فى فعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ؟

٤- ما أهم التوصيات والمقترحات التى تساهم بها الدراسة فى تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ؟

منهج الدراسة :

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفى التحليلى للتعرف على التطورات التى مرت بها مؤسسات المجتمع المدنى التى تمت دراستها ، والتعرف على دورها فى دعم العملية التعليمية ، والمعوقات التى تحول دون قيامها بهذا الدور . وتم استخدام المنهج الوصفى التحليلى فى هذه الدراسة لأنه هو الأقرب إلى طبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها ، كما ساهم هذا المنهج فى الحصول على حقائق دقيقة حول المشكلة وفى تحديد ملامحها وتحليلها وتفسيرها للتعرف على العوامل الكامنة وراءها من خلال البيانات والإحصاءات ، كما أفاد فى رصد المعوقات والنتائج وتفسيرها فى عبارات واضحة ومحددة حول دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية والمعوقات التى تحول دون قيامها بهذا الدور .

وقد أفادت هذه الدراسة من المنهج الوصفى التحليلى من خلال :

١- الرجوع إلى التشريعات بأشكالها المختلفة (قوانين ، قرارات وزارية) والوثائق والتقارير والأوراق الرسمية والبيانات والإحصاءات والمراجع والكتب وبعض الرسائل الجامعية والدراسات السابقة ذات الصلة بهذه الدراسة إلى جانب توصيات المؤتمرات والبحوث والدراسات التى قدمت لها والبحوث والدراسات التى نشرت فى الدوريات .

٢- إجراء دراسة ميدانية حول أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية بهدف التعرف على مدى قيامها بمسئولياتها فى دعم العملية التعليمية ومدى فعالية أدوارها . حيث اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية ، واستبانه وجهت إلى المديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية .

٣- استقراء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة وتحليلها .

٤- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التى تساهم فى تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية .

أدوات الدراسة :

استعانت الدراسة – فى الجانب الميدانى – بالمقابلة الشخصية ، واستبانه موجهة للمديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية .

عينة الدراسة :

طبقت أدوات الدراسة الميدانية على عينة من المديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية بلغ عددهم (٣٥٢) فرداً ، وذلك فى (٦٥) مدرسة إعدادية

تتبع (١٧) إدارة تعليمية في ست محافظات من محافظات الجمهورية وهى القاهرة ، والإسكندرية ، والقليوبية ، والشرقية ، والإسماعيلية ، وسوهاج .

حدود الدراسة :

ركزت الدراسة على استجلاء أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، واقتصرت على أدوار كل من : الأحزاب السياسية ، والمجالس الشعبية المحلية ، ونقابة المهن التعليمية ، والجمعيات الأهلية ، ومجالس الآباء والمعلمين ، ومجالس الأمناء فى دعم العملية التعليمية ، والتعرف على المعوقات التى تحول دون قيام هذه المؤسسات بدورها فى هذا المجال وشملت حدود الدراسة ما يلى :

الحدود الجغرافية والمكانية :

اقتصر الجانب الميدانى على المدارس الإعدادية فى ست محافظات هى : القاهرة ، والإسكندرية ، والقليوبية ، والشرقية ، والإسماعيلية ، وسوهاج .

الحدود البشرية :

اقتصرت الدراسة الميدانية على استكشاف آراء كل من المديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية حول الأدوار التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، والمعوقات التى قد تحول دون قيامها بهذه الأدوار ، وأساليب تفعيلها .

الحدود الزمنية :

طبق الجانب الميدانى من الدراسة فى النصف الثانى من العام الدراسى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، وذلك فى الفترة من يوم السبت الموافق ٥ مارس إلى يوم الخميس الموافق ٢٨ أبريل عام ٢٠٠٥ .

الدراسات السابقة :

١- دراسة كمال حسنى بيومى (١٩٨٩) وعنوانها : "دراسة مقارنة للدور التربوى لنقابات المهن التعليمية فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا [٤٦] :

هدف الدراسة التعرف على مدى إسهام نقابة المهن التعليمية فى كل من مصر وأمريكا ونيجيريا فى رسم السياسة التعليمية وتحقيق النمو المهنى لأعضائها فى هذه الدول.

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها :

- ضعف مشاركة نقابة المهن التعليمية فى مصر فى رسم السياسة التعليمية القومية وفى تحقيق النمو المهنى للمعلمين .
- عدم وجود سياسة واضحة لنقابة المهن التعليمية فى مصر فيما يتصل بتطوير العمل النقابى والارتقاء بمهنة التعليم فضلاً عن ضعف اهتمام نقابة المهن التعليمية بإقامة العلاقات وإجراء الاتصالات مع نقابات ومنظمات المعلمين الأخرى .
- عدم تعاون نقابة المهن التعليمية مع الإدارة العامة للتدريب ومراكزها بالمحافظات فى تدريب المعلمين .

٢- دراسة هاشم فتح الله عبد الرحمن (١٩٩٥) بعنوان : " نقابة المهن التعليمية بالمنيا " دراسة تقويمية ميدانية لمدى تحقيق النقابة لأهدافها "[٤٧] :

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق نقابة المهن التعليمية بالمنيا لأهدافها ودور هذه النقابة فى تحقيق بعض الجوانب مثل النمو المهنى للمعلم ، والارتقاء بمهنة التعليم ، والإسهام فى خدمة المجتمع المحلى .

وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها :

- ضعف دور نقابة المهن التعليمية بالمنيا فى جوانب : تحقيق النمو المهنى للمعلم أثناء الخدمة وتشجيع المعلمين على الالتزام بآداب المهنة وأخلاقياتها ورفع مستوى مهنة التعليم والمشاركة فى تخطيط ومراجعة برامج إعداد المعلمين .
- عدم قيام نقابة المهن الفرعية بالمنيا بدور يذكر فى مواجهة مشكلات المجتمع المحلى وفى إفادة مشروعات خدمة البيئة وتنمية المجتمع المحلى لمحافظة المنيا .
- مواجه نقابة المهن التعليمية بالمنيا لعديد من المعوقات فى سبيل تحقيق أهدافها .

٣- دراسة أحمد حسن الصغير (١٩٩٧) وعنوانها : " الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى "[٤٨] :

هدف الدراسة التعرف على الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى ، وتحديد المعوقات التى تعترض أداء الأحزاب السياسية لأدوارها والتعرف على مدى التنسيق والتعاون بين هذه الأحزاب وبعض مؤسسات التربية فى المجتمع .

وقد تبين من نتائج الدراسة :

- أن الصحف الحزبية تتضمن العديد من المضامين التربوية مما يشير إلى أن الأحزاب السياسية تقوم بدور تربوى من الناحية النظرية .

- حصــــول التربية السياسية على أعلى وزن نسبى وحصول قضية محو الأمية على أقل وزن نســـبى وذلـــك لأن محو الأمية يحتاج إلى جهد عملى فى الواقع الفعلى أكثر من مجرد معلومات نظرية .
- تقوم الأحزاب السياسية بدور تربوى محدود فى الواقع الفعلى .
- عـــدم وجـــود تعـــاون بيـــن الأحـــزاب السياســـية والمؤسسات التربوية الأخرى فى المجتمع المصرى .
- وجـــود عوامـــل تعـــوق الأحزاب السياسية عن أداء دورها التربوى منها : (ضعف الإمكانات المادية ، هيمنة الحزب الحاكم على مجمل الحياة فى المجتمع ، قلة الأعضاء المشـــتركين فى الأحزاب السياسية المختلفة ، واقتصار أنشطة الأحزاب السياسية على مجموعات قليلة) .

٤- دراسة معهد التخطيط القومى(٢٠٠١) وعنوانها : "الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية "[٤٩]:

هدف الدراسة التعرف على أوضاع الجمعيات الأهلية فى مصر وتطورها ووضع رؤية مستقبلية لتفعيل دورها .

وقد تبين من نتائج الدراسة :

- أن العلاقـــة بين الجمعيات الأهلية ووزارة الشئون الاجتماعية تأخذ شكل التعاون أحياناً والتوتر أحياناً أخرى .
- أن الإعانة الحكومية التى تقدمها الدولة للجمعيات الأهلية تعتبر متواضعه إذا ما قورنت بحجم الدور الذى تؤديه الجمعيات الأهلية فى المجتمع المصرى .
- معانـــاة الجمعيات الأهلية فى مصر من ضعف قدراتها الإدارية والمالية إذ يقوم بإدارة العديد منها شخص واحد غالباً ما يفتقد الكفاءة الإدارية .
- أنشئ الكثير من الجمعيات الأهلية على يد أسرة واحدة يتكون مجالس إدارتها من أفراد هـــذه الأســـرة ويديـــرها رب الأســـرة وهو غالباً غير قادر على العمل وعلى تحقيق التواصل.

٥- دراسة معهد التخطيط القومى (٢٠٠٢) وعنوانها : "المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ، دراسة حالة لنموذج تنمية الإسكندرية بالمشاركة الشعبية "[٥٠]:

هدف الدراسة إلقاء الضوء على جهود المشاركة الشعبية فى الواقع المصرى من خلال نظـرة تاريخية لتسلسل تطور هذه الجهود ومدى فعالية مساهمتها فى تنمية المجتمع المصرى اقتصادياً واجتماعياً .

وبالنسبة لجهود المجالس الشعبية المحلية فقد بينت نتائج الدراسة :

- أن الترشـيحات لعضوية المجالس الشعبية المحلية تعكس نفوذ مرشحى الحزب الوطنى فـى السـيطرة علـى نـتائج الانتخابات كما تعكس الرغبة فى الحفاظ على العلاقات الاجتماعـية والضـغوط الأسرية والمقدرة المالية والاهتمام بالشئون الخاصة أكثر من الشئون المحلية والعامة .
- عـدم اقتـناع الأهـالى بجـدوى المجالس الشعبية المحلية بسبب عدم الثقة فى نزاهة الانتخابات.

٦- دراسة عوض توفيق عوض (٢٠٠٤) وعنوانها : "أهداف مجالس الآباء والمعلمين واختصاصاتها على ضوء القرارات الوزارية "(٥١).

هـدف الدراسـة الـتعرف علـى الـتطورات التى مرت بها مجالس الآباء والمعلمين واستعراض القرارات الوزارية التى تنظم عملها وطريقة تشكيلها وأهدافها واختصاصاتها هذا إلـى جانب تحديد المعوقات التى تحول دون قيام مجالس الآباء والمعلمين بدورها ومقترحات التغلب عليها .

وقـد تبيـن مـن الدراسـة أن من بين المعوقات التى تحول دون قيام مجالس الآباء والمعلمين بدورها :

- عزوف نسبة كبيرة من الآباء وأولياء الأمور عن حضور اجتماعات الجمعية العمومية للآباء والمعلمين لانتخاب أعضاء مجلس الآباء والمعلمين .
- شـكلية انـتخابات مجـالس الآباء والمعلمين وتوجيه الانتخابات لاختيار بعض الآباء وأولياء الأمور لاعتبارات شخصية .
- عزوف أعضاء مجالس الآباء والمعلمين عن حضور الاجتماعات الدورية لعدم إيمانهم بأهمية دور هذه المجالس فى النهوض بالعملية التعليمية والتربوية .
- ضـعف الصلة بين أعضاء مجالس الآباء والمعلمين وسعى بعضهم نحو الحصول على مكاسب شخصية .
- عـدم توفر الإمكانات المادية لمجالس الآباء والمعلمين نتيجة لتخلف الكثير من الطلاب عن سداد الرسوم المدرسية وعدم اهتمام الأعضاء بدعم إمكانات هذه المجالس .

٧- **دراسة عماد صموئيل وهبه جرجس (٢٠٠٤) وعنوانها : "الدور التربوى لبعض النقابات المهنية فى ضوء بعض المتغيرات المعاصرة ، دراسة ميدانية "(٥٢).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الدور التربوى للنقابات المهنية فى المجتمع المصرى فى ضوء التغيرات المعاصرة ومقارنته بما ينبغى أن يكون عليه هذا الدور وصولاً إلى تصور مقترح لهذا الدور فى المجتمع المصرى على ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة عالمياً ومجتمعياً .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- قيام النقابات المهنية فى المجتمع المصرى بدور ملموس وإن كان غير كاف فى مجالات التربية السياسية والتربية الترويحية وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والاقتصادية لأعضائها .
- قيام النقابات المهنية بدور متوسط نسبياً فى مجالات : إنماء مفهوم التعليم المستمر ، وتنمية أخلاقيات المهنة والتربية الاقتصادية لدى أعضائها .
- قيام النقابات المهنية بدور محدود فى مجالات التربية البيئية ، والتربية السكانية والتربية من أجل العمل .
- أن الدور التربوى للنقابات المهنية فى المجتمع المصرى لا يساير إلى حد كبير التغيرات المجتمعية المعاصرة عالمياً ومحلياً فضلاً عن نمطية هذا الدور وافتقاده للتطوير المستمر .

٨- **دراسة نادية جمال الدين ورسمى عبد الملك رستم (٢٠٠٤) وعنوانها : "التعليم والمشاركة المجتمعية فى مصر ، المفهوم ، الواقع ، طموحات المستقبل "(٥٣).**

هدف الدراسة تحديد المقصود من مفهوم المشاركة المجتمعية وتوضيح أهدافها على مستوى النظام التعليمى والمدرسى ، وأهميتها فى تطوير التعليم وتحسينه ، مع عرض متطلبات ومجالات وآليات المشاركة المجتمعية .

وقد بينت نتائج الدراسة أن من معوقات المشاركة المجتمعية :

- اللامبالاة من الأفراد والجماعات نحو قضايا التعليم .
- استئثار الحكومة بمسئوليات التخطيط والتنفيذ إلى الحد الذى يحرم الشعب من المشاركة فيها .
- ظهور مفاهيم الفردية والاتكال على الدولة .

- رغـبة القوى المعارضة فى الإبقاء على الوضع الراهن نتيجة لعدم فهم الهدف الحقيقى من عمليات المشاركة.
- ضعف الدافعية نحو حركة المشاركة المجتمعية .
- ضعف ثقافة الحوار فى مناخ ديمقراطى وشفافية وحرية فى التفكير والتعبير والتنظيم.

٩- دراسة عبد الغفار شكر (٢٠٠٥) وعنوانها : "الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر " [٥٤].

هـدف الدراسة التعرف على الوضع الراهن للجمعيات الأهلية والتعاونية وطبيعة الدور الذى تقوم به فى التنمية والتنشئة الديمقراطية والتحديات التى تواجهها وتحول دون قيامها بهذا الدور على الوجه الأمثل والرؤية المستقبلية لتخطى هذه التحديات .

وقد تبين من الدراسة أن هناك معوقات تحول دون تحقيق الجمعيات الأهلية والتعاونية لأهدافها منها :

- شكلية اجتماعات الجمعيات العمومية التى تعتبر أهم مؤسسات المشاركة داخل الجمعيات الأهلـية ولذلك تتركز إدارة هذه الجمعيات وسياساتها فى يد نخبة محددة العدد هى التى تشكل مجالس الإدارة
- سـيطرة نخـبة محدودة العدد على الإدارة اليومية للجمعيات الأهلية وانفرادهم بإصدار القرارات .
- سيطرة الحكومة على الجمعيات الأهلية مما يؤثر بالسلب على فاعلية نشاطها .

تعليق على الدراسات السابقة :

هـناك بعض الدراسات تناولت موضوع المشاركة المجتمعية بصفة عامة ومنها دراسة معهـد التخطيط القومى (٢٠٠٢) وعنوانها المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمـية المعاصـرة المحلـية والحضرية دراسة حالة لنموذج تنمية الإسـكندرية بالمشاركة الشـعبية ، ودراسـة نادية جمال الدين ورسمى عبد الملك رستم (٢٠٠٤) وعنوانها : التعليم والمشاركة المجتمعية فى مصر ، المفهوم ، الواقع ، طموحات المستقبل .

وتناولـت دراسات أخرى مؤسسات بعينها لها دور فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى الـتعرف على دور نقابة المهن التعليمية ومنها دراسة كمال حسنى بيومى (١٩٨٩) وعنوانها دراسـة مقارنـة للـدور التربوى لنقابة المهن التعليمية فى مصر والولايات المتحدة أمريكا ونيجـيريا ، ودراسـة هاشم فتح الله عبد الرحمن (١٩٩٥) وعنوانها : نقابة المهن التعليمية بالمنيا ، ودراسة تقويمية ميدانية لمدى تحقيق النقابة لأهدافها ؛ ودراسة عمـاد صموئيل وهبه

(٢٠٠٤) وعـنوانها : الـدور الـتربوى لبعض النقابات المهنية فى ضوء بعض المتغيرات المعاصـرة دراسـة ميدانـية . على حين تناولت دراسة أحمد حسن الصغير (١٩٩٧) الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى ، وتناولت دراسة عوض توفيق عـوض (٢٠٠٤) أهـداف مجـالس الآباء والمعلمين واختصاصاتها على ضوء القرارات الوزارية ، وتناولت دراسة معهد التخطيط القومى (٢٠٠١) الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهوريـة مصر العربية ، كما تناولت دراسة عبد الغفار شكر (٢٠٠٥) هذا الموضوع أيضاً حيث تناولت الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر .

وتركـز هـذه الدراسـة على استجلاء فاعلية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملـية التعليمية سواء كانت الأحزاب السياسية أو المجالس الشعبية المحلية ، أو نقابة المهن التعليمـية ، أو الجمعـيات الأهلـية ، أو مجـالس الآبـاء والمعلمين ، أو مجالس الأمناء . وقـد أفـادت هـذه الدراسـة مـن الدراسـات السابقة فى الإطار النظرى ، وفى بناء أداة الدراسة الحالية .

المراجع

(١) كومــبز ، فيليب . أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات ، ترجمة محمد خيرى حربى وآخرين . القاهرة ، دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧ . صفحات متفرقة .

(٢) ------------ المرجع السابق ، صفحات متفرقة .

(٣) ------------ المرجع السابق ، صفحات متفرقة .

(٤) وزارة التنمــية الإدارية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائى . مشروع التنمية بالمشاركة ، قضايا التنمية البشرية ، المفاهيم والمؤشرات . القاهرة ، ٢٠٠١ . ص٤.

(٥) مــراد صالح مراد زيدان . الاتجاهات الحديثة فى توفير الفرص التعليمية لأبناء الأسر الفقيرة ، دراسة قدمت للمؤتمر العلمى الخامس " التربية وتحديات المستقبل ، ٩ – ١٠ مارس ٢٠٠٤ فى : الفيوم ، كلية التربية فرع جامعة القاهرة . المؤتمر العلمى الخامس ، الفيوم ، ٢٠٠٤ . ص ٥٨ .

(٦) كومبز ، فيليب . مرجع سابق . صفحات متفرقة .

(٧) جمــال الدهشان . المشاركة الشعبية فى التعليم . دراسة قدمت للمؤتمر السنوى الثانى إدارة التعلــيم فى الوطن العربى فى عالم متغير ، القاهرة ، ٢٢-٢٤ يناير ١٩٩٤ . فــى : دراســات المؤتمــر . القاهرة الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ١٩٩٤ . ص ١٠٨ .

وأيضاً : سوزان محمد المهدى . الرقابة الشعبية للتعليم . القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ . ص ٧ .

(٨) جمال الدهشان . مرجع سابق . ص ١٠٨ .

(٩) نادية جمال الدين ، ورسمى عبد الملك رستم . التعليم والمشاركة المجتمعية فى مصر ، المفهــوم ، الوقــائع ، طموحات المستقبل ، دراسة قدمت للمؤتمر العربى الإقلــيمى ، التعليم للجميع ، الرؤية العربية للمستقبل ، القاهرة ، ١-٣ يونيو ٢٠٠٤ . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٤ . ص٨.

(١٠) سوزان محمد المهدى . مرجع سابق . ص ٧ .

(١١) المجــالس القومية المتخصصة . تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، الــدورة العشــرين (١٩٩٩-٢٠٠٠) حول المشاركة الشعبية فى التنمية . القاهرة ، ٢٠٠٠ . ص ٦٤ .

(١٢) نادية جمال الدين ، ورسمى عبد الملك رستم . مرجع سابق . ص ٨ ، ص ٩ .

(١٣) جمال الدهشان . مرجع سابق . ص ١٠٩ .

وأيضـــاً : ضياء الدين زاهر . تعليم الكبار . منظور استراتيجى . القاهرة ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣ . ص ٢٥٧ .

(١٤) جمال الدهشان . مرجع سابق . ص ١٠٩ .

(١٥) نادية جمال الدين ، ورسمى عبد الملك رستم ، مرجع سابق . ص ٨ .

(١٦) معهد التخطيط القومى . تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ . القاهرة ، ٢٠٠٤ . ص ٢٢.

وأيضاً : ماجدة مهنا . وأصبحنا ٧٢ مليوناً . فى : الأهرام (٢٠٠٥/٢/٢٠) ص ١٠.

(١٧) أحمد فتحى سرور . كلمة سيادته فى ندوة التعليم والسكان ، القاهرة ، ١٣-١٥ فبراير ١٩٨٩ فى : مجلة دراسات سكانية مج ١٥ ، ع ٧٥ ، (ديسمبر ١٩٨٩) . ص ١٢٧ .

(١٨) معهد التخطيط القومى . تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ، مرجع سابق . ص ٢٢ .

وأيضـــاً : حمدى عبد العظيم . قضية السكان فى مصر ورأى الدين فى تنظيم الأسرة . طنطا ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فرع طنطا ، ١٩٩٧ . ص ٢٤ . ص ٢٩ .

(١٩) رانيا حفنى (تحقيق) العشوائيات أزمة كل الحكومات . فى : الأهرام (٢٠٠٥/٤/٨) ص ١٣ .

(٢٠) وزارة التنمية الإدارية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مرجع سابق . ص ٧ .

(٢١) معهـد التخطيط القومى . تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ ؛ مرجع ســـابق . ص ٢٤ ، ص ٢٦ .

(٢٢) مراد صالح مراد زيدان . مرجع سابق . ص ص ٦٣-٦٥ .

(٢٣) أحمـد فتحى سرور . توجهات السياسة التعليمية الجديدة . فى : صحيفة التربية (ملحق عدد يناير ١٩٨٧) . ص ٢٢ .

(٢٤) تمويل التعليم فى مصر . فى : تقرير عن أعمال المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا عن أعمال المجلس فى دورته الرابعة عشر (سبتمبر ١٩٨٦/ يونية ١٩٨٧) . القاهرة ، ١٩٨٧ . ص ١٤٣ .

وأيضـــاً : المركـــز القومـــى للبحوث التربوية . تقرير تطور التعليم ٢٠٠٠/٢٠٠٤ . القاهرة ، ٢٠٠٥ . ص ٢٥ .

وأيضاً : نبيل عبد الخالق مدبولى . دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى. فى : مجلة مستقبل التربية مج٧ ، ع ٢١ (أبريل ٢٠٠١) . ص ٧٤ .

(٢٥) مصـــطفى كمال حلمى . ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٩ . ص ٣٥ ، ص ٣٦ ، ص ٦٤ .

(٢٦) عبد السلام عبد الغفار . السياسة التعليمية فى مصر . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٥ . ص ١٧ .

(٢٧) أحمد فتحى سرور . استراتيجية تطوير التعليم فى مصر . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٧ ، ١٤٧ .

وأيضاً : أحمد فتحى سرور . توجهات السياسة التعليمية الجديدة ، مرجع سابق . ص ٢١ ، ص ٢٢ .

(٢٨) حسين كامل بهاء الدين . كلمة سيادته فى افتتاح الملتقى التشاورى الإقليمى ، القاهرة، ٨-١١ مارس ٢٠٠٣ حول تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلى لخدمة التعليم للجميع . القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٣ . ص ٦ .

(٢٩) مجلس الشورى . المشاركة الشعبية ، القاهرة ، ١٩٨٤ . صفحات متفرقة .

(٣٠) مجلس الشورى . تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية متطورة ، القاهرة ، ١٩٩٢ . ص ٦ .

(٣١) إنشاء صندوق أهلى للتعليم . فى : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى . الدورة الخامسة (أكتوبر ١٩٧٧ – يوليه ١٩٧٨) . القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٧ . ص ٦٣ .

(٣٢) تمويل التعليم . فى : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى ، الدورة الرابعة عشر (سبتمبر ١٩٨٦ – يونيه ١٩٨٧) القاهرة ، ١٩٨٧ . ص ١٤٤، ص ١٤٥ .

(٣٣) دور المشاركة الشعبية فى التنمية . فى : تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية الدورة العشرين (١٩٩٩-٢٠٠٠) القاهرة ، ٢٠٠٠ . صفحات متفرقة .

(٣٤) توصيات مؤتمر مناهج التعليم الابتدائى الذى عقد خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يناير ١٩٩٣) فى : مجلة التربية والتعليم مج٣ ، ع٧ (يونيه ١٩٩٣) . ص ٧٥ .

(٣٥) معهد التخطيط القومى . تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٤ . القاهرة ، ٢٠٠٥ . ص ٧٠ ، ص ٧١ .

(٣٦) معهد التخطيط القومى . تقرير التنمية البشرية ، ٢٠٠٤ . المرجع السابق ، ص ص ٧٢-٧٤ .

(٣٧) حسين كامل بهاء الدين . كلمة سيادته فى افتتاح الملتقى التشاورى الإقليمى . مرجع سابق .

(٣٨) وزارة التربـــية والتعلـــيم . خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى (١٩٩٧-٢٠٠١) . القاهرة ، ٢٠٠١ . ص ١٦ .

(٣٩) وزارة التربـــية والتعلـــيم . خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى ، المرجع السابق . ص ١٩ .

(٤٠) حســين كـــامل بهاء الدين . كلمة سيادته فى افتتاح الملتقى التشاورى الإقليمى ، مرجع سابق . ص ٦ .

(٤١) وزارة التربية والتعليم . خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى ، مرجع سابق . ص ١٨ .

(٤٢) السيد محمود خاطر (ترتيب) . مختار الصحاح . ط ٧ . القاهرة ، المطبعة الأميرية، ١٩٥٣ . ص ٣٣٦ .

(٤٣) Garmonsway. G.N. The Penguin English Dictionary . London, N.D. P. 200 .

(٤٤) مجمع اللغة العربية . المعجم الوجيز . القاهرة ، ١٩٩٢ . ص ٢٢٨ .

(٤٥) Garmonsway, G.W. Opcit p 689 .

(٤٦) كمـــال حســـنى بيومى . دراسة مقارنة للدور التربوى لنقابة المهن التعليمية فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا . رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية جامعة عين شمس ، عام ١٩٨٩ .

(٤٧) هاشـــم فتح الله عبد الرحمن . نقابة المهن التعليمية بالمنيا دراسة تقويمية ميدانية لمدى تحقـــيق النقابة لأهدافها . رسالة ماجستير قدمت لكلية التربية جامعة المنيا عام ١٩٩٥ .

(٤٨) أحمد حسين الصغير . الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى . رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى ،عام ١٩٩٧ .

(٤٩) معهد التخطيط القومى . الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات بجمهورية مصر العربية . القاهرة ، ٢٠٠١ .

(٥٠) معهـــد التخطـــيط القومى . المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصـــرة المحلـــية الريفـــية والحضر ، دراسة حالة لنموذج الإسكندرية بالمشاركة الشعبية . القاهرة ، ٢٠٠٢ .

(٥١) عـــوض توفـــيق عوض . أهداف مجالس الآباء والمعلمين واختصاصاتها على ضوء القـــرارات الوزارية . القاهرة ، البنك الدولى / وحدة التخطيط والمتابعة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٤ .

(٥٢) عمـــاد صــــموئيل وهـــبه جرجس . الدور التربوى لبعض النقابات المهنية فى المجتمع المصـــرى فـــى ضوء بعض التغيرات المعاصرة ، دراسة ميدانية . رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى، عام ٢٠٠٤ .

(٥٣) نادية جمال الدين ، ورسمى عبد الملك رستم . التعليم والمشاركة المجتمعية فى مصر. مرجع سابق .

(٥٤) عـــبد الغفـــار شكر . الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٥ .

الفصل الثانى

مؤسسات المجتمع المدنى ودعم العملية التعليمية

إعداد

أ. د. عوض توفيق عوض

أستاذ بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الثانى

مؤسسات المجتمع المدنى ودعم العملية التعليمية*

مقدمــة :

لقد أصبحت قضية العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدنى فى الآونة الأخيرة- بالذات- أحد أهم القضايا التى تناولها بالبحث والدراسة الكثير من المتخصصين والمحللين المعنيين بالعمل العام السياسى والاجتماعى خاصة مع تنامى الدعوة إلى ضرورة الاصلاح وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية والممارسة الديمقراطية لاسيما فى مجتمعات العالم الثالث ومجتمعاتنا العربية حتى يتسنى لها مواكبة المتغيرات العالمية الجديدة التى تتطلب حشد كل طاقات المجتمع للحاق بركب التقدم.

وإذا اعتبرنا التعليم قضية امن قومى ومدخل أساسى لتحقيق نهضة وتنمية حقيقية للمجتمع فإنه يصعب تحقيقه بدون مشاركة إيجابية من كل فئات وتنظيمات المجتمع المدنى الذى أصبحت مشاركته فى دعم وتطوير العملية التعليمية وفى تحديد الأولويات وتغيير السياسات ومتابعتها ومراقبة وتقويم هذا التغيير خياراً استراتيجياً.

وترجع أهمية دور المجتمع المدنى فى دعم ومساندة العملية التعليمية إلى ما يمكن أن يقوم به فى : توفير فرص التعليم لجميع الأطفال فى سن الالزام، مساعدة غير القادرين على الاستمرار فى التعليم، الارتقاء بمستوى تحصيل التلاميذ، توفير مبانى مدرسية مناسبة، ضمان جودة التعليم وعدم تسرب التلاميذ، تمكين التلاميذ من استخدام الكمبيوتر، تنمية الذوق العام لدى التلاميذ واكسابهم اتجاهات وسلوكيات تتناسب مع الثقافة المصرية وتساهم فى بناء الوطن، تعليم التلاميذ وتدريبهم على المشاركة والاختيار والتعامل مع الاختلاف وعلى أساليب البحث عن المعرفة واستثمارها، يتعلم التلاميذ وتدريبهم على التعامل مع الاختلاف وعلى أساليب البحث عن المعرفة واستثمارها، تعليم التلاميذ وتدريبهم على التعامل مع الحياة ومشكلاتها العامة، والقيام بدور فى تنمية المعلمين مهنياً وتربوياً، وخفض نسبة الأمية وتدريب المتحررين من الأمية على بعض الحرف وعلى مهارات الحياة والتعامل مع مجتمع المعرفة.

ولأهمية دور المجتمع المدنى فقد حرصت السياسة التعليمية على تفعيل وتوسيع مجال مشاركته فى دعم العملية التعليمية ولذلك عملت- مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضى- على تطوير الفلسفة التى تقوم عليها هذه المشاركة وتفعيل دورها فى التغلب على مشكلات

* هذا الفصل من إعداد: أ.د. عوض توفيق عوض

التعليم وتطوير العملية التعليمية ومتابعة تنفيذها والتأكد من تحقيقها لمبدأ التعليم المتميز وقيامها بدور أساسى فى الرقابة على مستوى التعليم وربط المدرسة بالبيئة وبالمجتمع المحلى، وتحفيز المجتمع على احتضان المدرسة وتبنى أنشطتها، ودعم قدراتها من خلال الجهود الذاتية ومشاركة المهتمين بقضايا التعليم فى سد الفجوة التمويلية التى تباعد بين الطموحات المشروعة والأهداف الاستراتيجية التى يتعين الوصول إليها.

ولأهمية دور مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية فسوف تتناول الدراسة فى هذا الفصل دور مؤسسات المجتمع المدنى المتمثلة فى: الأحزاب السياسية، المجالس الشعبية، نقابة المهن التعليمية، الجمعيات الأهلية، مجالس الآباء والمعلمين، ومجالس الأمناء والمعوقات التى تحول دون قيام كل من هذه المؤسسات بدورها فى دعم العملية التعليمية على النحو التالى.

أولاً: الأحزاب السياسية ودعم العملية التعليمية

يعرف الحزب السياسى بأنه كل جماعة من الناس تخضع لتنظيم معين وتعتنق أيديولوجية محددة تؤمن بها وتدافع عنها وتعمل على بلورتها فى صورة برنامج يقوم على أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية ترنوا فى مجملها إلى الخير العام ورفاهية المجتمع[١].

وتؤسس الأحزاب السياسية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧- الخاص بنظام الاحزاب السياسية- على مبادىء وأهداف مشتركة، وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق ما تضمنته برامجها فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢].

وتمثل الأحزاب السياسية أحد مؤسسات المجتمع التى نشأت نتيجة للتطور الحضارى حيث انتشار التعليم وظهور فئات اجتماعية جديدة راغبة فى وقادرة على المشاركة فى حياة المجتمع، وهى وفقاً لهذا المفهوم تسهم فى بناء الانسان وإعداده للحياة المعاصرة حيث تشترك مع الأسرة ودور العبادة ووسائل الاعلام وباقى مؤسسات التربية النظامية واللانظامية فى إعداد وتنمية الإنسان[٣]، هذا إلى جانب أنها تأخذ على عاتقها من خلال: المؤتمرات والندوات والاجتماعات التى تعقدها والدراسات والبحوث التى يعدها أعضاؤها من المتخصصين والمفكرين دراسة قضايا التعليم واقتراح بعض الحلول لمشكلاته[٤].

نشأة الأحزاب السياسية وتطورها :-

اختلفت الأراء حول نشأة الأحزاب السياسية فى مصر فرغم أن بعض الدراسات ترجعها إلى نشأة حزب الأمة الذى أسسه حسن باشا عبد الرزاق فى سبتمبر عام ١٩٠٧ عندما

أعلن تحويل شركة الجريدة إلى حزب سمى حزب الأمة فإن معظم الدراسات يرفض هذا التحديد ويرجع نشأة الأحزاب إلى شهر يناير عام ١٩٠٠ الذى أصدر فيه مصطفى كامل وجماعة الوطنيين التى التفت حوله واسمت نفسها بإسم الحزب الوطنى صحيفة اللواء. توالى بعد ذلك انشاء الأحزاب السياسية ومنها: حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الموالى لقصر عابدين الذى أسسه الشيخ على يوسف عام ١٩٠٧ وكان يصدر صحيفة المؤيد والحزب الوطنى الحر الذى تأسس فى نفس العام موالياً لقصر الدوبارة (الاحتلال) وكان يصدر صحيفة المقطم(٥). وبإندلاع الحرب العالمية الأولى تم تجميد عمل الأحزاب السياسية فى مصر بإستثناء الحزب الوطنى الذى أعلن تمرده واستمر فى مقاومته للاحتلال مما أدى إلى محاولات تصفيته(٦).

وبعد قيام ثورة ١٩١٩ واصدار تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وصدور دستور عام ١٩٢٣ تحول الوفد من تجمع وليد ثورة ١٩١٩ إلى حزب فى ٢٦ ابريل عام ١٩٢٤ وتأسس حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ وتوالى بعد ذلك انشاء الاحزاب ومنها حزب الاتحاد الذى تأسس عام ١٩٢٥ وحزب الشعب الذى تأسس بعد ذلك بخمس سنوات، وانشق عن الوفد كل من حزب الأحرار الدستوريين، والهيئة السعدية، وحزب الكتلة الوفدية(٧). وعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كان عدد الأحزاب السياسية الكبيرة قد وصل إلى خمسة أحزاب هى: الوفد، الأحرار الدستوريين، السعديين، الكتلة الوفدية، والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)(٨).

وعلى الرغم من تفاؤل قيادات الاحزاب السياسية بالإجراءات التى اتخذتها الثورة فى بداية عهدها فلم يكن اعضاء مجلس قيادة الثورة على استعداد للتعاون مع هذه الاحزاب ولذلك فإنه بحلول عام ١٩٥٣ تم حل الاحزاب السياسية لتحل محلها فى نفس العام هيئة التحرير التى تحولت إلى الاتحاد القومى عام ١٩٥٦ ثم الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢(٩).

ثار جدل بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ حول خطورة الرأى الواحد وما أدى اليه من أوضاع انزلت بالشعب المصرى افدح الخسائر وتعالت الاصوات مطالبة بضرورة الرأى الآخر مما كان له أثره فى طرح فكرة المنابر المتعددة وضرورة افساح المجال أمام الرأى المعارض للتعبير عن نفسه. وقد تم نتيجة لذلك إقرار فكر المنابر من جانب الاتحاد الاشتراكى فى ١٦ مارس ١٩٧٦، وتقرر إقامة ثلاثة منابر تمثل اليمين (تنظيم الاحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربى الاشتراكى) واليسار (تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) واعلن رئيس الجمهورية فى أول اجتماع لمجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ تحول هذه المنابر إلى أحزاب(١٠).

ولتنظيم عمل هذه الأحزاب صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذى حدد مهام الأحزاب فى العمل على تحقيق التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى(١١) وبذلك حدد المشرع وظائف الأحزاب السياسية الكبرى وترك لها إن تجتهد فى نطاقها.

وتوالى بعد صدور القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ إنشاء الأحزاب السياسية التى وصل عددها حتى منتصف عام ٢٠٠٥ إلى تسعة عشر حزبا فى مقدمتها الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يعتبر حزب الأغلبية لما يمثله من شغل أكثر من ٩٠% من مقاعد مجلس الشعب وبما يملكه من قدرات وإمكانات تفوق قدرات الأحزاب الاخرى، يليه فى الأهمية حزب الوفد فحزب التجمع ثم الحزب العربى الناصرى ويترأسها شخصيات معروفة ولها تاريخ حزبى. وما عدا هذه الأحزاب فإن باقى الأحزاب هامشية لا يعلم المواطن العادى أسماءها أو عناوينها أو برامجها رغم أنها مسجلة رسميا كأحزاب(١٢).

مدى مشاركة الأحزاب السياسية فى دعم العملية التعليمية:

احتلت قضية التعليم مكانا بارزا فى برامج جميع الأحزاب السياسية واتفقت جميعها على ضرورة مشاركتها فى دعم العملية التعليمية ماديا وفنيا سواء من خلال اشتراك المتخصصين من أعضائها فى إعداد المناهج الدراسية وتطويرها أو من خلال العمل التربوى والتعليمى بهدف القضاء على الأمية وتيسير التعليم الالزامى المجانى لكل أبناء الشعب وتنمية الثروة البشرية وقدرات المواطنين وتأهيلهم وتنشئتهم سياسيا وتوفير ما يحتاج آلية المجتمع من كفاءات وتخصصات(١٣).

وقد اهتمت الأحزاب جميعا بتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها بما فيها التربوية من خلال الصحف والمؤتمرات الحزبية والكتيبات والنشرات ومعسكرات الشباب. فقد اصبحت الصحف الحزبية فى الوقت الحاضر من أكثر الوسائط التربوية انتشارا بين الناس حيث استطاعت إن تجعل لها رسالة تربوية من خلال معالجتها لقضايا المجتمع وتزويد أفراده برصيد فكرى ومعرفى وثقافى وتربوى، وعملت الأحزاب السياسية على عقد مؤتمراتها الحزبية- بصفة دورية بالنسبة للاحزاب الكبيرة- بهدف مخاطبة أكبر عدد ممكن من المواطنين والتعرف على آرائهم واتجاهاتهم حول قضايا المجتمع ومشكلاته المختلفة ومنها المشكلات التربوية والتعليمية حتى تعمل على التغلب عليها أو الضغط من خلالها على الحزب الحاكم، وقام بعضها- وخاصة الحزب الحاكم- بعمل معسكرات خلوية للشباب- غالبا فى شهور الصيف- توفر لهم من خلالها الفرص التعليمية والتربوية الترويحية للحياة الصحية وللديمقراطية فى مجتمع

صغير متعاون يعيش أفراده فى الخلاء، وتعمل من ناحية أخرى على تنمية شخصية المشتركين فيها ورفع وعيهم تجاه قضايا المجتمع(١٤).

وللتعرف على مدى مشاركة الأحزاب السياسية فى دعم العملية التعليمية وتنفيذ ما تتضمنه برامجها خاصا بالتعليم فقد تبين من نتائج احد الدراسات التجريبية "حول الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى" إن الأحزاب السياسية تقدم من الناحية النظرية من خلال صحفها وكتبها وكتيباتها بدور تربوى لا بأس به أما من الناحية العملية فقد تبين أن هناك قصورا شديد فى قيام الأحزاب السياسية بدور فى المشاركة فى دعم العملية التعليمية والتربوية والتغلب على مشكلات التعليم المادية والفنية(١٥).

وبينت نتائج نفس الدراسة نواحى القصور فى دعم الأحزاب السياسية للعملية التعليمية ومدى مشاركتها فى التغلب على مشكلات التعليم من الناحية العملية. إذ ذكرت إن الأحزاب السياسية تقوم بدور محدود جدا من خلال الصحف الحزبية فى توعية الأميين بخطورة الأمية عليهم وعلى المجتمع، وتقوم بدور محدود فى مجال فتح الفصول والمراكز اللازمة لمحو الأمية وتزويدها بالمعلمين، وتساهم أيضاً الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الحاكم بدور محدود فى مجال تحقيق ديمقراطية التعليم والمساهمة فى التغلب على مشكلاته بما يساعد على: التوسع فى التعليم الإلزامى المجانى والارتقاء بمستوى جودة التعليم فى جميع المراحل والنوعيات، وهى إلى جانب ذلك تقوم –كما تبين من نتائج الدراسة– بدور محدود فى مجال التربية السياسية والتربية السكانية والتربية لاستثمار وقت الفراغ(١٦).

معوقات مشاركة الأحزاب السياسية فى دعم العملية التعليمية:-

حال دون قيام الأحزاب السياسية بدورها فى تحقيق ما تضمنته برامجها فى مجال التعليم بصفة عامة والمشاركة فى دعم العملية التعليمية والتغلب على مشكلات التعليم بصفة خاصة بعض المعوقات منها:-(١٧)

- القيود التى فرضها القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على العمل الحزبى التى كان من شأنها ليس فقط التدخل فى تأسيس الأحزاب السياسية ولكن أيضاً التدخل فى عمل الأحزاب وتنفيذ برامجها، وأدى صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى من زيادة تقلص الممارسات الحزبية والحد من هامش الحرية المتاح أمام الأحزاب وأمام تحقيق دورها فى الحياة الاجتماعية والسياسية مما كان له أثره فى عدم إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية للتعبير عن نفسها إزاء القضايا المحلية ومنها قضايا التعليم.

- خمول العمل السياسى وعزوف المواطنين عن المشاركة فى الحياة السياسية أدى إلى بعد الأحزاب السياسية عن الشارع وإلى عجزها بما فيها الحزب الوطنى حزب الأغلبية عن تمثيل المواطنين جميعاً والتعبير عن مشكلاتهم خاصة وأن مجمل المشاركين فى الحياة السياسية فى مصر لا يتعدى مليونى مواطن وأن كانت بعض الدراسات تقدر عددهم بمليون ونصف منهم نحو مليون و٨٠٠ الف أو مليون و٣٠٠ ألف حسب بعض الدراسات أعضاء فى الحزب الوطنى الديمقراطى.

- ضعف الإمكانات المادية للأحزاب السياسية- فيما عدا الحزب الوطنى الديمقراطى- نتيجة لقلة عدد المشتركين فيها وذلك لأن أعضاء الأحزاب السياسية يمثلون مصدر تمويل للحزب سواء عن طريق تسديد الاشتراكات أو عن طريق التبرعات، وزاد من حدة هذه المشكلة أن الدعم الذى تقدمه الدولة للأحزاب السياسية كان يصل حتى عام ١٩٩٣ إلى ١٠٠ ألف جنيه تم خفضه إلى ٥٠ ألف جنيه فى الوقت الذى يحرم فيه القانون على الأحزاب تلقى تبرعات أو مساهمات من الهيئات أو الأفراد.

- ضعف البنية الداخلية للأحزاب السياسية وعدم قدرتها على ممارسة الديمقراطية فهى لا تنهض على أسس ديمقراطية فى التشكيل واتخاذ القرارات ويرجع ذلك إلى غياب تداول السلطة فى الأحزاب وعدم تجديد دمائها لسنوات طويلة، يقف إلى جانب ذلك الخلافات والخصومات والصراعات داخل الأحزاب نفسها وعدم تطعيم العمل الحزبى بعناصر من الشباب مما كان له أثره السلبى على نظرة الرأى العام وتقييمه للحياة الحزبية فى مجملها وعلى عدم قيام الأحزاب بدورها فى خدمة المجتمع ودعم العملية التعليمية.

- اكتفاء معظم الأحزاب السياسية بجريدة ولافتة على أحد المبانى أو الأماكن المنزوية أو الشقق المتواضعة التى تبرع بها بعض المنتمين للحزب تحمل اسم الحزب، أما أقاليم مصر ومدنها وقراها ونجوعها فقد غابت عن فكر الأحزاب السياسية نتيجة لأن الأحزاب لا تملك مقار أو وحدات بها فى الوقت الذى يمتلك فيه الحزب الوطنى الديمقراطى نحو ٦٧٠٠ وحدة حزبية بجميع المحافظات ورثها عن الاتحاد الاشتراكى والمراكز التابعة له.

- هيمنة الحزب الحاكم على مجمل الحياة فى المجتمع وعدم وجود حوار صريح بينه وبين أحزاب المعارضة مما يجعلها تشعر بعدم جدوى العمل الحزبى ويعوقها عن تحقيق أهدافها وتقديم خدماتها.

- عدم تكافؤ فرص الأحزاب السياسية فى البث من خلال الإذاعة والتليفزيون يعوق الأحزاب السياسية عن تقديم أفكارها وخبرات أعضائها من المتخصصين والمفكرين حول قضايا المجتمع والتغلب على مشكلاته ومنها المشكلات التربوية.
- قصر أنشطة وخدمات الأحزاب السياسية على مجموعة قليلة من المستفيدين هم الكوادر الحزبية المسئولة والأعضاء المنتمين لهذه الأحزاب يحول دون استفادة شريحة كبيرة من أفراد المجتمع بالخدمات التربوية والتعليمية التى تقدميا هذه الأحزاب وخاصة فى مجال فصول التقوية ومجال محو الأمية والتدريب على بعض الحرف.

ثانياً: المجالس الشعبية المحلية ودعم العملية التعليمية

المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى هى أجهزة شعبية منتخبة تشارك فى حدود ما رسمه قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس وتتعاون معها فى دعم العملية التعليمية والتربوية من خلال: توفير الدعم المادى اللازم للنهوض بالعملية التعليمية، والتخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ على المستوى المحلى، وتتعاون معها ايضا فى ربط المدارس بالبيئة المحلية وتوفير المبانى المدرسية والأثاث للمدارس والخامات اللازمة للتدريبات العملية بالمدارس.

نشأة وتطور دعم المجالس المحلية للعملية التعليمية :-

بدأ دعم المجالس الشعبية المحلية للعملية التعليمية مع انشاء مجالس المديريات تابعة لنظارة الداخلية بموجب القانون النظامى الصادر فى أول مايو عام ١٨٨٣ وتعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ التى كان من بين أهدافها معاونة نظارة المعارف فى الانفاق على التعليم ونشرة بين الشعب، وتقرير انشاء أو امتلاك مدارس فى المديرية واتخاذ ما يلزم لإدارتها، هذا إلى جانب وضع لوائح وبرامج سير العمل فى الكتاتيب والمدارس الابتدائية والتجارية والزراعية ومدارس المعلمين التى كانت تعد المعلمين للعمل فى الكتاتيب التى تولت إدارتها مجالس المديريات[١٨].

وبصدور دستور ١٩٢٣ أصبح التعليم الأولى بموجب المادة ١٩ الزامياً ومجانياً للمصريين (بنين وبنات) فى المكاتب العامة، وصدر لتنظيم هذا التعليم قانون التعليم الأولى رقم ١٩ لسنة ١٩٣٣ وبموجبه أصبح هذا التعليم من اختصاص مجالس المديريات. وحتى يمكن الانفاق على هذا التعليم فقد أوجب القانون فى المادة ١٩ على كل مديرية أن تخصص

فى ميزانيتها مبلغاً للتعليم الأولى يؤخذ من الرسوم الاضافية على ضرائب الأطيان ويكون بنسبة ٦٦% من مقدار هذه الرسوم، وأن يخصص كل مجلس بلدى ١% من مجموع إيراداته لهذا الغرض علاوة على ما يخصص للتعليم من الايرادات الأخرى. استمر هذا الوضع قائم حتى صدور القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذى تم بموجبه نقل اختصاصات مجالس المديريات فيما يتصل بالتعليم الأولى إلى وزارة المعارف العمومية التى أخذت فى توحيد التعليم فى المرحلة الأولى(١٩).

وبتولى وزارة المعارف مسئولية التعليم الأولى فقدت مجالس المديريات المسئوليات التعليمية التى كانت موكلة اليها والتى كان الغرض الأساسى منها تحقيق الشراكة من جانب المجتمع ومن جانب الشعب الذى تحمل جزء من مسئوليات ونفقات التعليم وتوجيه مساره عن طريق سداد ضرائب ورسوم إضافية تخصص للتعليم الأولى.

ومع بداية الستينيات من القرن الماضى صدر قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى يعتبر أول قانون وضع سلطة إدارة الشئون المحلية فى يد المواطنين الذين تعنيهم هذه الشئون ونظم أسلوب مشاركتهم فى تحمل أعباء تحقيق أهداف العملية التعليمية. وبالنسبة للتعليم فإنه بموجب هذا القانون أصبح للمجالس الشعبية المحلية ممثلة فى مجلس المحافظة ومجلس المدينة ومجلس القرية دوراً فى إقامة المبانى المدرسية وتوزيع الفصول الجديدة على المدارس الموجودة وفقاً لاحتياجات هذه المدارس وفى تحديد ما يحتاج لتعديل فى المناهج الدراسية بما يتفق واحتياجات البيئة المحلية وذلك لأن القانون قام على عدة مبادىء منها: أن المجتمعات المحلية أقدر على التعامل مع مشاكلها، وأن مشاركة الأهالى فى تطوير مجتمعاتهم المحلية من شأنه أن يؤدى إلى إنجازات أفضل ذلك أن الأهالى فى هذه الحالة يصبحون أكثر تعاوناً واستجابة للأفكار الجديدة(٢٠).

تلى ذلك صدور عدة قوانين منها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الحكم المحلى وقد تم بموجبه تعديل بعض أحكام قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ثم صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ الذى وسع من اختصاصات المحليات بما فيها اختصاصاتها فى مجال التعليم والمشاركة فى دعم العملية التعليمية. وصدر بعد ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم الحكم المحلى فى مصر وبموجبه أصبح تشكيل المجالس الشعبية المحلية يتم بالانتخاب وأصبح لهذه المجالس دور كبير فى الرقابة على أعمال الإدارة(٢١).

دعم المجالس الشعبية المحلية للتعليم بموجب للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩:-

بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى وتعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ أعطت الدولة مزيداً من الاختصاصات للمجالس الشعبية المحلية (مجالس المحافظات والمدن والاحياء والقرى) التى اطلق عليها هذا الاسم بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إبرازاً لدور الشعب فى حكم نفسه بنفسه.

وبموجب هذا القانون أصبحت المجالس الشعبية المحلية تتولى فى حدود الخطة العامة والسياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة والاشراف على المرافق العامة الواقعة فى دائرتها بما فيها المرافق الخاصة بالتعليم.

وقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المهام التى تتولاها المجالس الشعبية المحلية بهدف المشاركة فى دعم العملية التعليمية والتربوية بالنسبة لكل مستوى من مستويات هذه المجالس ومنها(٢٢).

- اختصاص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بإقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة وفق السياسة العامة للدولة وفى إطار الخطة العامة.
- اشتراك المجالس الشعبية المحلية مع الوحدات المحلية فى إعداد مشروعات الخطة والموازنة الخاصة بهذه الوحدات التى يتم إقرارها ووضعها موضع التنفيذ بمعرفة الوزارات المركزية بما فيها وزارة التربية والتعليم بالنسبة للخطة والموازنة الخاصة بالتعليم.
- تحديد مواقع المدارس الجديدة وفتح الفصول اللازمة للتوسع فى التعليم وتجهيزها وفق خطة وزارة التربية والتعليم.
- الإشراف على تطبيق المناهج الدراسية وتقديم المقترحات اللازمة لتعديلها وفقاً لما يسفر عنه التطبيق وما تقتضيه البيئة المحلية.
- الإشراف على امتحانات النقل فى المدارس وفى المواعيد التى تحددها المحافظة.
- دراسة وإعداد الخطة والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنفيذها.

هذا مع ملاحظة أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد منح المجالس الشعبية المحلية للقرى اختصاصات جديدة تمكنها من القيام بدور فعال فى تنمية القرية وفى مجالات محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية[٢٣].

يتضح من الاختصاصات التى منحها قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية للمجالس الشعبية المحلية بالنسبة لاقتراح السياسات والخطط واتخاذ القرارات التى تتصل بالمصالح المحلية ومساءلة الأجهزة المسئولة عن التنفيذ بشأن كيفية أدائها ومسلكها انما هو تحقيق لمبدأ الرقابة الشعبية على السلطات المحلية هذا إلى جانب أن هذا النظام يهيء فرصاً وإمكانيات أكبر لنجاح نظام الحكم المحلى حيث أنه يعمل على تعميق الشعور بالمسئولية وفتح فرص أوسع للحوار بطرق منظمة بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية بما يحقق التعاون الضرورى بينهما فى النواحى التى تعود بالنفع العام على المجتمع المحلى(٢٤).

هذا ورغم المزايا السابقة التى منحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للمجالس الشعبية المحلية فقد واجه تنفيذها بعض المعوقات التى يتم عرضها فى الجزء التالى.

معوقات دعم المجالس الشعبية المحلية للعملية التعليمية:-

رغم محاولات دعم كفاءة وفاعلية المجالس الشعبية المحلية فإنه مازالت هناك العديد من الفجوات والسلبيات التى تحد من قدرة هذا النظام على تعبئة المواطنين نحو المشاركة فى التنمية بصفة عامة وفى دعم العملية التعليمية بصفة خاصة ومن هذه المعوقات(٢٥):-

- إغفال الأولويات والاحتياجات والاعتبارات الفنية والتخصصية فى اتخاذ القرارات والقيام بتنفيذ المشروعات وفق المصالح والعلاقات الشخصية والوظيفية وبعض من الروح القبلية خاصة تجاه العائلات الكبيرة.
- اعتبار المجالس الشعبية المحلية جزءاً من السلطة التنفيذية أدى إلى إضعاف هذه المجالس وتقلص وظائفها وانحسار دورها فى المشاركة فى دعم العملية التعليمية.
- زيادة نفوذ أعضاء المجالس الشعبية المحلية من الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى السيطرة على هذه المجالس وهو ما عكسته انتخابات هذه المجالس- الأخيرة – التى عكست من الناحية الأخرى الرغبة فى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والضغوط العائلية والمقدرة المالية والاهتمام بالشئون الخاصة أكثر من الشئون العامة.
- ضعف الثقة فى المجالس الشعبية المحلية وعدم اقتناع كثير من المواطنين بجدوى هذه المجالس أدى إلى عدم اهتمام المواطنين بالترشيح لعضوية هذه المجالس وإلى قلة عدد الأشخاص المشاركين فى العملية الانتخابية لهذه المجالس مما أدى إلى قصر عضويتها على فئات معينة ممن ينتسبون للحزب الوطنى الديمقراطى وعلى أبناء بعض العائلات الكبيرة فى المجتمع.

- ضعف الموارد المالية للمجالس الشعبية جعلها تعانى من عجز فى مواردها المالية الذاتية وهو ما ينعكس سلبياً على قدرتها على أداء مهمتها والمحافظة على مستوى ما تقدمه لأهالى المحليات.
- ضعف القدرات الإدارية والفنية لأعضاء المجالس الشعبية المحلية وافتقارها للكفاءات والمتخصصين وهو ما يؤثر فى أدائها وخاصة فيما يتصل بالمشاركة فى إدارة ودعم العملية التعليمية.
- خضوع المجالس الشعبية المحلية لرقابة الإدارة المركزية يحد من استقلالها ومن حريتها فى التصرف والقيام بواجباتها.
- قلة الانغماس الشعبى فى التعليم سيما على المستوى المحلى لأن أفراد الشعب لا ينظرون إلى التعليم على أنه من مسئولياتهم وإنما هو من مسئولية الدولة، ولا يشعرون شعوراً حقيقياً بأن المدارس ملك لهم مما أدى إلى عدم اهتمام المجالس الشعبية بدعم العملية التعليمية والعمل على التغلب على مشكلات التعليم.

ثالثاً: نقابة المهن التعليمية ودعم العملية التعليمية

النقابة المهنية هى تنظيم مهنى واجتماعى يقوم على تجميع الأفراد الذين ينتمون إلى مهنة معينة أو مهن متقاربة ومترابطة، وتربطهم مصالح مشتركة وغايات متشابهة، وينشأ هذا التنظيم وفق قانون معين (قانون النقابة) وطبقاً للائحة داخلية تنظم العمل النقابى[٢٦].

ويهتم التنظيم النقابى بالدفاع عن مصالح اعضائه ورفع مستوى المهنة والارتقاء بها فى المجتمع والاسهام بفاعلية فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والتنموى للمجتمع، وقد وصل عدد النقابات المهنية فى مصر إلى ١٩ نقابة تضم ٣,٩ مليون عضو طبقاً لاحصاء عام ٢٠٠٠ تضم منهم نقابة المهن التعليمية وحدها ٢٨,٤% ومن أمثلة هذه النقابات نقابة المحامين، نقابة المهندسين،نقابة العلميين، نقابة المهن الزراعية، ونقابة المهن التعليمية وغيرها من النقابات المهنية الأخرى[٢٧].

وقد عرفت مصر النقابات المهنية فى أواخر القرن التاسع عشر حيث انشئت أول نقابة لعمال السجائر عام ١٨٩٩، وانشئت نقابة المحامين كأول نقابة مهنية عام ١٩١٢ وتوالى بعد ذلك إنشاء النقابات المهنية فأنشئت نقابة المهن الطبية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠، و أنشئت نقابة الصحفيين بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ ونقابة المهندسين بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦، ونقابة المهن الزراعية بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ ونقابة المهن التعليمية بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١[٢٨].

وللتعرف على مدى تحقيق النقابات المهنية لدورها فى دعم العملية التعليمية فقد رجعنا لنـتائج إحـدى الدراسات الميدانية التى طبقت أدواتها على عينة من أعضاء النقابات المهنية ضـمت ١٥٠٠ عضو ينتمون إلى خمس نقابات مهنية هى: المهن الطبية، المهندسين، المهن التعليمـية، التطبيقيين والتجاريين وتم إجراء الدراسة على عينة من أعضاء هذه النقابات فى اربع محافظات هى القاهرة، الاسكندرية، المنيا، وسوهاج وتبين من نتائج الدراسة[٢٩].

١- قيام النقابات المهنية بدور ملموس وان كان غير كاف فى مجالات: التربية السكانية، التربية الترويحية (التربية لاستثمار وقت الفراغ) وتوفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها.

٢- قيام النقابات المهنية بدور متوسط نسبياً فى مجالات انماء مفهوم التعليم المستمر وتنمية أخلاقيات المهنة والتربية البيئية والتربية السكانية والتربية من أجل العمل.

٣- نمطية الدور التربوى للنقابات المهنية فى المجتمع المصرى وعدم مسايرته إلى حد كبير للمتغـيرات المجتمعـية المعاصـرة عالمياً ومحلياً فضلاً عن افتقاد هذا الدور للتطوير المستمر لمواجهة التطورات المستمرة داخل المجتمع المصرى وخارجه.

نشأة نقابة المهن التعليمية وتطورها :

بينت المادة الرابعة عشر من ميثاق الوحدة الثقافية العربية ضرورة أن "تساعد الدول الأعضاء وفقا لاوضاعها ونظمها الخاصة فى إنشاء منظمة للمعلمين (نقابة للمعلمين) فى كل منها- لتعمل هذه المنظمات على ترقية مستوى مهنة التعليم ورفع مستوى المعلم العربى- على إن يجمع هذه المنظمات اتحاد المعلمين العرب"[٣٠]. ولتحقيق ما تضمنته هذه المادة قامت حركة بين المعلمين اتجهت بكل قوة نحو المطالبة بنقابة للمعلمين ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتزايدت هذه الحركة بشكل واضح عام ١٩٥٠، لذلك اتجهت وزارة المعارف نحو وضع مشروع قانون لنقابة المهن التعليمية عرضته على المجلس الأعلى للتعليم برئاسة الدكتور طه حسين- وزير المعارف فى ذلك الوقت- ووافق عليه المجلس فى اجتماعه يوم ١٩٥١/٦/٤وصدر قانون إنشاء نقابة المهن التعليمية فى نفس العام برقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١[٣١]

كان صدور قانون نقابة المهن التعليمية اعترافا رسميا بكيان المعلمين كهيئة لها أثر ودور فعال فى خدمة المعلمين والارتقاء بمستواهم ولها دور فى دعم العملية التعليمية والتربوية هذا وبعد ثمانية عشر عاما من صدور قانون انشاء نقابة المهن التعليمية صدر قانون آخر للنقابة برقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ وصدرت لائحته التنفيذية بالقرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩ الذى تم تعديله بالقرار الوزارى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٩٩.

مدى مشاركة نقابة المهن التعليمية فى دعم العملية التعليمية:-

حدد قانون النقابة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ولائحتها الداخلية دورها فى دعم العملية التعليمية والارتقاء بمستوى المعلمين فبينت المادة الثانية من القانون دور النقابة فى رفع المستوى الثقافى والكفايات المهنية للأعضاء، ودورها فى تشجيع التأليف والتطور العلمى وربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته، وفى عقد الصلات مع منظمات المعلمين فى العالم العربى ومع منظمات المعلمين فى العالم بهدف النهوض بمستوى التعليم والمعلمين وتبادل البحوث والتجارب التعليمية، وبينت المادة السادسة من القرار الوزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩ اختصاصات لجان النقابة ومنها اقتراح الحلقات الدراسية وحلقات التدريب والمؤتمرات العلمية التى تحقق الأغراض التربوية والارتفاع بمستوى المعلمين المادية والمنهية والعلمية[٢].

وبتعديل اللائحة الداخلية للقانون بموجب القرار الوزارى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٩٩ أصبح للنقابة دور بارز فى المشاركة فى دعم العلمية التعليمية والتربوية ومن ذلك أنه جعل من اختصاص لجنة البحوث الفنية: بحث نظم التعليم وأهدافه وطرائقه، وسياسة التعليم، والمقارنة بين النظم التعليمية فى مصر ومثيلاتها فى الخارج، بحث خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية والعمل على تحقيق أهدافها، بحث مشكلات التعليم ومواجهة مشكلات التطبيق واقتراح الحلول المناسبة، وبحث تطوير نظم التعليم ومناهجه بحيث تساير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتفى بمتطلباته، وجعل من اختصاص لجنة الشئون الاجتماعية رسم الخطط لتنظيم جهود المعلمين فى خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتنسيق النشاط لمكافحة الأمية وبذل الجهود للقضاء عليها.[٣٣]

ورغم أن قانون نقابة المهن التعليمية ولائحتها التنفيذية قد حددا بشكل واضح دور النقابة فى دعم العملية التعليمية، مما يستدعى: النهوض بمكتبة النقابة الرئيسية وتشجيع النقابات الفرعية على إنشاء مكتبات بها، والاستمرار فى اصدار مجلة الرائد بصفة منتظمة وتوزيعها على المعلمين، والاشتراك مع الوزارة فى عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية والندوات وتيسير اشتراك المعلمين بها، والاشتراك مع الوزارة فى رسم وتخطيط تنفيذ السياسة التعليمية وتطوير المناهج وفى تدريب المعلمين فإن الواقع يشير إلى غير ذلك، فلم يأت قيام النقابة بدورها فى دعم العملية التعليمية بالنتائج المرضية التى تجعل لنقابة المهن التعليمية دورها البارز فى هذا المجال، وهو الدور الذى كان يجب أن يتفق وأهمية هذه النقابة التى تضم نحو ٢٨,٤% من أعضاء النقابات المهنية، إلى جانبا أنها النقابة المتصلة مباشرة بالعملية التعليمية والتربوية لارتباط أعضائها مباشرة بالعمل التربوى.

وهناك الكثير من المؤشرات التى تبين مدى أخفاق نقابة المهن التعليمية فى القيام بدورها فى دعم العملية التعليمية منها:-

- عدم اهتمام نقابة المهن التعليمية كما اشارت أحد الدراسات بدعم مكتبتها الرئيسية وذلك بمدها بالحديث من المراجع والكتب والدوريات التربوية وعدم اهتمامها بإنشاء مكتبات فى النقابات الفرعية رغم أهمية هذه المكتبات ودورها فى مد المعلمين بالحديث من المعلومات فى المجالات الاكاديمية والمهنية فى وقت أصبح من الصعب فيه على المعلم اقتناء الحديث من الكتب والدوريات العلمية لارتفاع أثمانها وتعذر الحصول عليها فى الأقاليم(٣٤).

- توقف مجلة الرائد عن الصدور إلى حين رغم أنها كانت إحدى وسائل نقابة المهن التعليمية لتنمية المعلمين مهنيا ورغم خصم خمسة جنيهات سنويا من مرتب كل معلم عضو بالنقابة كرسم اشتراك فى المجلة كما تقضى المادة ٦٩ من القرار الوزارى رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٩٩، ورغم إن النقابة قررت فى عام ١٩٩٥ إصدارها شهريا على إن يتم ذلك بالتدريج على ثلاث مراحل الأولى مرتين فى السنة ثم تصدر فى المرحلة الثانية أربع مرات فى السنة وتصدر فى المرحلة الثالثة شهريا وتوزيع على جميع المعلمين، ورغم إن النقابة قررت أيضا إصدار نشرة أنباء توزيع شهريا مع المجلة إلا أنه لم تصدر النشرة حتى إعداد هذه الدراسة(٣٥)،وإذا كانت المجلة قد بدأت تصدر إلا أنها لا توزع على جميع المعلمين رغم أنه يخصم من مرتباتهم قيمة الاشتراك فيها. هذا ومما يجدر ملاحظته أن هذه المجلة كان يصدر منها ١٢ عدد سنويا خفض إلى ٤ إعداد سنويا عام ١٩٧٢ ثم توقفت عن الصدور مدة طويلة(٣٦).

- عدم اهتمام نقابة المهن التعليمية بعقد المؤتمرات التربوية والثقافية(٣٧)، ورغم إن النقابة كانت تعقد ندوات حول المناهج ونظم التعليم تدعو إليها المتخصصين من رجال التربية والتعليم واساتذة الجامعات والمفكرين والقيادات النقابية يهدف مناقشة الصعوبات التى تواجه المعلمين فى تطبيق المناهج الجديدة والتعرف على المستجدات فى المناهج ونظم التعليم(٣٨). إلا أنه يؤخذ على هذه الندوات أنها قليلة وإن عدد المعلمين الذين يشاركون فيها ضعيف جداً لعدم وجود وسيلة للإعلام عنها ولعقدها غالباً فى مقر النقابة الرئيسية فى القاهرة.

- ضعف مشاركة نقابة المهن التعليمية- كما ثبت من بعض الدارسات- فى مجال تخطيط ورسم السياسة القومية للتعليم فى مصر، وفى وضع التشريعات الخاصة بالتعليم وعدم إهتمامها بالارتقاء بمهنة التعليم وبتقديم الخدمات التعليمية وإنشاء المدارس(٣٩). وان

كان للنقابة دور فى هذا المجال فهو من خلال عقد اللجان المشتركة من ممثلى الوزارة والنقابة لتبادل الرأى حول قضايا التعليم وتطوير المناهج وبصفة خاصة مناهج التربية الدينية والقومية والدراسات الاجتماعية والعلوم والرياضيات واعداد بعض التقارير حول رأيهم فى بعض القضايا المهنية والتربوية(٤٠).

- أنه رغم أن نقابة المهن التعليمية قد عرضت فى اجتماعات الجمعية العمومية المتوالية فكرة وضع خطة زمنية لتدريب المعلمين غير المؤهلين تربوياً من خلال مشروع الجامعة المفتوحة واستخدام نظام التأهيل بالمراسلة وتنظيم دراسات مسائية للارتقاء بمستوى المعلمين وتأهيل غير المؤهلين منهم تربوياً فإن هذه الأفكار لم تخرج إلى حيز الوجود ولم توضع موضع التنفيذ، هذا إلى جانب أن النقابة لم تتعاون فى تدريب المعلمين مع الإدارة العامة للتدريب بالوزارة ومراكزها بالاقاليم سواء كان ذلك من خلال الاشتراك فى وضع خطط التدريب أو الاشتراك بالخبراء من أعضاء النقابة فى عملية التدريب(٤١).

- عدم قيام نقابات المهن التعليمية الفرعية فى الأقاليم بدور مؤثر فى مجال دعم العملية التعليمية يدل على ذلك ما توصلت إليه نتائج إحدى الدراسات التى أجريت على ٤٨٠ معلم من أعضاء نقابة المهن الفرعية بمحافظة المنيا التى تبين منها ضعف دور نقابة المهن التعليمية الفرعية بمحافظة المنيا فى جوانب تحقيق النمو المهنى للمعلمين أثناء الخدمة وتشجيع المعلمين على الإلتزام بآداب المهنة وأخلاقياتها ورفع مستوى مهنة التعليم، والمشاركة فى تخطيط ووضع برامج إعداد المعلمين، إلى جانب ضعف دورها فى مواجهة مشكلات المجتمع وفى إقامة مشروعات خدمة البيئة وتنمية المجتمع المحلى فى محافظة المنيا(٤٢).

معوقات تحول دون مشاركة نقابة المهن التعليمية فى دعم العملية التعليمية:-

تبين من نتائج الدارسات التربوية أنه توجد بعض المعوقات التى تحول دون قيام نقابة المهن التعليمية بدور فعال فى دعم العملية التعليمية سواء كان هذا الدور خاصاً بأعضاء النقابة كالارتقاء بمستواهم الثقافى وتنميتهم مهنياً، أو بالنسبة للمجتمع ودعم العملية التعليمية كالمساهمة فى محو الأمية وإنشاء المدارس والاشتراك فى رسم سياسة التعليم وتطوير مناهجه ومن هذه المعوقات(٤٣).

- نقص الاعتمادات المالية التى تخصصها نقابة المهن التعليمية للاشتراك فى الارتقاء بالمستوى التربوى والمهنى لأعضائها، وخفض الاعتمادات المالية التى تخصصها

النقابة لعقد المؤتمرات العلمية والندوات وإجراء البحوث وإصدار الدوريات ودعم مكتبة النقابة ومكتبات النقابات الفرعية وتزويدها بالحديث من المراجع والكتب والدوريات بهدف الارتقاء بالمستوى العلمى والتربوى لأعضائها.

- عدم تفرغ الكثير من القيادات النقابية فى النقابة الرئيسية والنقابات الفرعية للعمل النقابى وانفصالهم عن القاعدة العريضة من المعلمين وسعيهم نحو ارضاء القيادات المسئولة والأجهزة الحكومية واستئثارهم بالخدمات التى تقدمها النقابة.

- ضعف الوعى لدى بعض القيادات النقابية بدور النقابة وواجباتها تجاه المعلمين بسبب عدم توفر الإعداد المسبق والتدريب للقيادات النقابية قبل التحاقهم بالعمل النقابى إلى جانب عدم توفر الحوافز الكافية والمكافآت للعاملين بالنقابة الرئيسية والنقابات الفرعية.

- عدم اهتمام النقابة بعقد المؤتمرات التربوية وتنظيم الندوات، وقصور الدور التثقيفى والتعليمى والتربوى لما تعقده منها وذلك بسبب تركيز هذه المؤتمرات والندوات فى كثير من الأحيان على النواحى الدعائية لأشخاص أو لأفكار أو لسياسات أو لمشروعات معينة أكثر من تركيزها على موضوعات وقضايا تهم اعضاء النقابة وتعالج مشكلاتهم وتزيد من خبراتهم وتعمل على النهوض بهم علمياً ومهنياً وثقافياً.

- تركيز خدمات وأنشطة النقابة على بعض المدن كالقاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات الكبرى واقتصارها على عدد قليل من المستفيدين من أعضائها إلى جانب قصورها على بعض الخدمات كالخدمات الترفيهية والرعاية الصحية دون البعض الآخر كالخدمات التربوية والتعليمية والثقافية.

- ضعف التعاون بين النقابة ومؤسسات الدولة والمسئولين عن هذه المؤسسات إلى جانب ضعف تعاونها مع النقابات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدنى كالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية.

- عدم إقبال الكثير من أعضاء النقابة على العمل التطوعى فى المجال النقابى بسبب عدم المامهم بأهداف النقابة وبدورها فى خدمة المجتمع.

رابعاً: الجمعيات الأهلية ودعم العملية التعليمية

الجمعية الأهلية، كما عرفها حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٣ هى كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو غير طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معاً لا يقل عددهم فى جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى(٤٤).

والجمعية الأهلية بهذا المفهوم هى جماعة ذات تنظيم لمدة محددة أو غير محددة تتكون من عدد من الأشخاص لا يقل عن عشرة تجمع بينهم أهداف مشتركة وينظمون أنفسهم للعمل فى أى مجال من المجالات المنصوص عليها فى القانون على أساس الاستقلال السياسى وعدم التدخل فى السياسة على ألا تهدف أنشطة الجمعية لأى ربح مادى لمؤسسيها على الرغم من أن هذه المنظمات تحقق اربحا تفوق إنفاقها توجه للأنشطة غير المدرة للربح.

وتتمتع الجمعيات الأهلية بخبرة تفصيلية ومعرفة كافية بظروف المجتمع المحلى وإمكانياته ومن ثم فهى تساعد على استغلال إمكانيات البيئة إلى إقصى حد ممكن فى مشروعات التنمية وما يحققه ذلك من مزايا لهذه المشروعات، وهى بهذا المفهوم تسعى إلى تحقيق نفع عام فى المجالات الإنسانية أو العلمية أو الثقافية أو أعمال الرعاية الاجتماعية. وإذا اعتبرنا التعليم قضية أمن قومى ومدخل أساسى لتحقيق نهضة أساسية وتنمية حقيقية للمجتمع فإن الجمعيات الأهلية مؤهلة بفلسفتها وتواصلها المجتمعى ومرونتها بأن تساهم بفاعلية ليس فقط فى مواجهة مشكلات التعليم ولكن أيضا فى تطويرّه بما يتناسب مع احتياجات المجتمع والتوجهات العلمية والتربوية المعاصرة مستندة فى تحقيق ذلك على مصادر تمويل تقويم على اشتراكات الأعضاء والهيئات والتبرعات ودعم الدولة.

وقد عرفت مصر الجمعيات الأهلية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ومرت منذ إنشائها بعدة تطورات يوضحها الجزء التالى من الدراسة.

نشأة الجمعيات الأهلية والتطورات التى مرت بها:-

نشأت الجمعيات الأهلية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٨٢١، ومنذ نشأتها فى ذلك التاريخ مرت بخمس مراحل هى:-

مرحلة النشأة من بداية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٢٣، المرحلة الليبرالية من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٧٠، مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتحول الاشتراكى من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠، مرحلة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٦، ومرحلة الإصلاح الاقتصادى من عام ١٩٨٦ وحتى الوقت الحالى وجاءت على النحو التالى:-

١- مرحلة النشأة من عام ١٨٣١ وحتى عام ١٩٢٣:

تعود نشأة أول جمعية أهلية فى مصر إلى أوائل القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٨٢١ الذى تأسست فيه الجمعية اليونانية بالاسكندرية، و أعقبها إنشاء الجمعية اليونانية بالقاهرة عام ١٨٥٦ لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التى عاشت فى مصر فى ذلك الوقت وتوالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية التى أنشئت عام ١٨٥٩، وجمعية المعارف التى أنشئت عام ١٨٦٨، والجمعية الجغرافية التى أنشئت عام ١٨٧٥(٤٦).

توالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الإسلامية التى أنشئت عام ١٨٧٨ والتى شغل عبد الله النديم فيها نائب رئيس الجمعية، وجمعية المساعى المشكورة القبطية التى إنشئت عام ١٨٨١ واهتمت بنشر التعاون بين جميع المصريين ونبذ التعصب الدينى، وجمعية التوفيق القبطية التى أنشئت عام ١٨٩١. ومما تجدر ملاحظته إن عدد الجمعيات الأهلية قد وصل حتى عام ١٨٩٩ إلى ٦٥ جمعية، وأنه قد ساد التعاون بين الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطية التى عملت على إبراز فكرة الوحدة الوطنية فى مواجهة خطر الاحتلال البريطانى(٤٧).

ولعبت المرأة فى هذه الفترة دورا مميزا فى مجال انشاء الجمعيات الأهلية فقد أنشأت مجموعة من السيدات والفتيات المصريات فى عام ١٩٠٨ جمعية تعرف بأسم جمعية الشفقة بهدف رعاية الأطفال وتعليم الفتيات الفقيرات التدبير المنزلى(٤٨).

وقد ارتبطت الجمعيات الخيرية الأهلية خلال هذه الفترة بالحركة الوطنية واهتمت بتقديم المساعدات للفقراء واليتامى ورعاية المسنين والارامل وأصحاب الحاجات الخاصة، واعتمدت على مبدأ الإحسان وحب الخير واستخدام أموال الزكاة. ومن الأنشطة التى مارستها الجمعيات الخيرية الإسلامية والقبطية الأنشطة التعليمية والصحية إلى جانب الأنشطة السياسية التى كانت تباشرها من خلف ستار الخدمات الاجتماعية وكان يعضدها فى ذلك المثقفون الذين عادوا من بعثاتهم فى الخارج والنخبة من الأمراء والأميرات والأعيان والقيادات الوطنية والدينية الذين كان لهم أكبر الأثر فى إقبال المواطنين على المشاركة الفعالة فى هذه الجمعيات التى قامت بمشروعات اجتماعية ضخمة، هذا وكان ينظم عمل الجمعيات الأهلية القانون المدنى الصادر عام ١٨٨٥.(٤٩)

٢- المرحلة الليبرالية ١٩٢٣-١٩٥٢:

كان لثورة عام ١٩١٩ مردود هام ودوافع قوية للمشاركة الشعبية لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية بما تشمله من تنمية بشرية فى مجالات التعليم والصحة والثقافة. وجاء دستور ١٩٢٣ ليؤكد على حق المصريين جميعا فى تشكيل الجمعيات الأهلية التى نظم عملها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ الذى فرق بين ثلاث أنواع من الجمعيات هى: جمعيات ذات طابع عسكرى وتعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين وقد قرر القانون حذرها لأنها كانت تتبنى بعض مظاهر النظم الفاشية، وجمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى ولها أن تمارس كافة الأنشطة شريطة ألا يكون بينها أنشطة تهدف إلى الحصول على ربح مادى، وجمعيات أهلية تخصص أموالها لأعمال الخير والنفع العام وتسد حاجة إجتماعية ملحة كملاجئ الأيتام[٥٠].

وأصبحت وزارة الشئون الاجتماعية التى تأسست عام ١٩٣٩ هى الهيئة المسئولة عن الجمعيات الأهلية من حيث الإشراف المالى والإدارى. وقد صدر لتنظيم الجمعيات الأهلية بعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الذى اشترط موافقة وزارة الشئون الاجتماعية قبل تأسيس أى جمعية وأعطى للوزارة الحق فى طلب حل الجمعية عن طريق المحكمة الابتدائية، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥١ وأخيرا القانون رقم٤ لسنة١٩٥٢[٥١]. ومما نجدر الإشارة إليه أن عدد الجمعيات الأهلية قد زاد خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ فقد تأسس خلال الفترة من عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٤٤ حوالى ٦٣٣ جمعية وتأسس خلال خمس سنوات فقط من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٤٩ حوالى ٥٠٨ جمعية وبذلك وصل عدد الجمعيات حتى عام ١٩٤٩ إلى ١٣٠١ جمعية أهلية. هذا ورغم زيادة عدد الجمعيات الأهلية بشكل ملحوظ خلال الفترة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ وذلك لرغبة المصريين فى المشاركة فى عمل الخير وإقبالهم لتحقيق ذلك على إنشاء الجمعيات الأهلية أو الاشتراك فيها إلا أن مشاركة المرأة فى هذه الجمعيات كان محدودا وكان انتماء معظم المشاركات إلى طبقات مؤثرة نسبيا وفئات عمرية متأخرة مع تزايد مشاركتهن فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية والبدوية، وعدم تمثيل المرأة بشكل كاف فى مجالس الإدارة مع اقتصار نشاطهن على أدوار معينة وعدم بروز قيادات نسائية محلية إلا فى النادر[٥٢].

٣- مرحلة التوجه الاقتصادى والتحول الاشتراكى من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠:-

أصيبت مؤسسات المجتمع المدنى- بما فيها الجمعيات الأهلية- بما يشبه الجمود نتيجة لمحاولة إقصاء هذه المؤسسات عن عملية صنع القرار بل وعن التصدى للمشكلات الاجتماعية والإسهام المؤثر فى خطط التنمية.[٥٣]

وقد عرفت هذه المرحلة بالنسبة للجمعيات الأهلية بإسم مرحلة الانحسار أو الانكسار لأنها كانت تمثل فترة تراجع بالنسبة للعمل الأهلى بسبب انتقال النظام السياسى المصرى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى مرحلة جديدة تبنت فيها الدولة سياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية وبذلك أصبحت مسئولة تماما عن كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولأنه قد صاحب هذه السياسة من البداية ما يعرف ببيروقراطية الدولة التى امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات[٥٤].

كان لهذه السياسة أثرها على الجمعيات الأهلية خاصة بعد صدور القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الذى الغى بعض مواد القانون المدنى الخاصة بالجمعيات الأهلية وتعديل نصوصها وصاحب ذلك منع الأشخاص المحررين من مباشرة الحقوق السياسية من تأسيس أو عضوية الجمعيات الأهلية. اعقب ذلك صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى أثار ضجة كبرى فى هذه الفترة لأنه وضع قيودا على تحركات وأنشطة المجتمع المدنى وأعطى الدولة سلطة الرقابة على إنشاء الجمعيات الأهلية وعلى أنشطتها وسلطة حلها أو دمجها إلى جانب الإعتراض على المؤسسين وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفرضت عقوبات مغلظة على أعضاء الجمعيات المخالفين وبذلك سيطرت الحكومة على الجمعيات الأهلية مما أدى إلى انخفاض معدلات نموها[٥٥].

٤- مرحلة الانفتاح الاقتصادى من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٦:-

شهدت مصر خلال هذه المرحلة تحولا اقتصاديا وسياسيا من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى حيث تتحكم آلية السوق فى الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، هذا وقد صدر فى بداية هذه المرحلة دستور ١٩٧١ الذى إتاح مزيدا من الديمقراطية، وسمح بتكوين الأحزاب السياسية بشروط حددها القانون[٥٦].

ومع بداية هذه المرحلة بدأت الجمعيات الأهلية فى الانتشار والتقدم باعتبارها منظمات تزدهر وتنمو فى ظل النظام الديمقراطى الذى يعتمد على مشاركة المواطنين وتفاعلهم مع الدولة- سياسيا واجتماعيا وثقافيا- لتحقيق مجتمع الرفاهية والعدل وساعد على ذلك تحقيق النصر العسكرى فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ الذى أدى إلى استعادة الإنسان المصرى لثقته فى نفسه وفى قيادته وتهيأ إلى بناء المجتمع وتعويض سنوات انتظار تحقيق النصر العسكرى. وكان من نتيجة التحول من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى وصدور دستور ١٩٧١ ونصر أكتوبر ١٩٧٣ زيادة عدد الجمعيات الأهلية الذى وصل عدد المنشأ منها حتى عام ١٩٨٣ إلى نحو ١٠٥٠٠ جمعية توجه أنشطتها إلى مجالات الأسرة والمجتمع والمسنين والمعوقين والخدمات الاجتماعية والثقافية بل والإنتاجية فى بعض الأحيان[٥٧].

٥- مرحلة الإصلاح الاقتصادي من عام ١٩٨٦ وحتى الوقت الحالي:-

شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وقبل حلول الألفية الثالثة متغيرات عديدة على المستوى الدولى فقد وصلت التجارة الدولية والاستثمارات العالمية إلى أقصى نموها واتسعت الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، ونتج عن النمو الاقتصادى غير المسبوق خلال هذه الفترة أن الغالبية أصبحت تعانى من الفقر بينما الأقلية تتمتع بثروة طائلة. وهكذا طلع فجر الألفية الثالثة على واقع مرير أدى إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإلى تعثر خطط التنمية التى تضطلع بها الحكومات وإلى ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتق شركاء جدد هم المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية التى أصبح عليها أن تؤدى دورا أساسيا فى التنمية سواء على المستوى الدولى أو المحلى(٥٨).

وبالنسبة لمصر فقد أخذت بسياسة الإصلاح الاقتصادى وتطبيق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلى منذ عام ١٩٨٦ بصفة عامة وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بصفة خاصة مما أدى إلى زيادة وزن القطاع الخاص الهادف إلى الربح خاصة بعد توقيع اتفاقيات الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى وأدى إلى ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية المترتبة على هذه السياسة وعلى رأسها تزايد الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية لبعض فئات السكان وعدم زيادة الأجور زيادة كبيرة وتخفيض الدعم على السلع وتصاعد معدلات البطالة والتهميش المتزايد لفئات واسعة من السكان(٥٩).

أدت هذه السياسة إلى زيادة وزن القطاع الأهلى غير الهادف للربح وتشجيع إنشاء جمعيات أهلية جديدة وإنشاء جمعيات بعينها تعمل فى أنشطة محددة منها: تنظيم الأسرة والتنمية الريفية والحضرية والمرأة والبيئة وما إلى ذلك وارتفع عدد الجمعيات من حوالى ١٣٠٠٠ جمعية عام ١٩٩٥ إلى حوالى ١٦٦٠٠ جمعية عام ٢٠٠٠ وكان ذلك إدراكا للدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية فى مجال التقليل من الآثار السلبية لسياسة الاصلاح الاقتصادى وبرامج التكيف الهيكلى(٦٠).

وترجع زيادة عدد الجمعيات الأهلية حتى وصل إلى ١٦٦٠٠ جمعية إلى عدة عوامل منها:(٦١)

- التغيير فى سياسة الحكومة تجاه الجمعيات الأهلية التى تبدو من عدة تصريحات للسيد رئيس الجمهورية يؤكد فيها على أهمية المبادرات الشعبية والجمعيات الأهلية وزياراته لعدد من الجمعيات الأهلية، هذا إلى جانب تصريحات عديد من أعضاء الحكومة التى يشيرون فيها إلى أهمية مشاركة الجمعيات الأهلية فى تحمل أعباء التنمية وإيجاد حلول لمشكلات المجتمع. هذا إلى جانب اهتمام مجلس الشعب وتركيز مناقشاته على أهمية

المشاركة المجتمعية التطوعية فى تنمية المجتمعات المحلية ودور الجمعيات الأهلية فى مواجهة مشكلة الزيادة السكانية مع الاهتمام بالجمعيات العاملة فى مجال البيئة ومكافحة أدمان المخدرات.

- المناخ الدولى الذى أيد وشجع حركة المنظمات غير الحكومية فى مختلف أنحاء العالم وانعكاس ذلك على المؤتمرات الدولية التى شجعت تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى المجتمع، وشجعت إنشاء الجمعيات الأهلية، وإلى جانب ذلك شجع المناخ الدولى واتباع مصر لبرامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على تقديم معونات أجنبية لدعم الجمعيات الأهلية فى مصر حتى تمارس أنشطة أخذت الدولة تتخلى عن أداء بعضها بالقدر الكافى والكفاءة اللازمة كالصحة، كما اتجه جزء من المعونات إلى أنشطة بعينها مثل تنظيم الأسرة والارتقاء بمستوى التعليم.

- الإيجابيات التى تضمنها قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى حل محل القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، وقد حرر القانون – ٨٤ لسنة ٢٠٠٢– العمل الأهلى التطوعى من كثير من قيود انطلاقة حتى يؤدى دوره المنشود فى عملية التنمية بصفته الأكثر قدرة على التغلب على العديد من المشاكل الاجتماعية. وكانت أهم ايجابيات هذا القانون هى:

  - تبسيط إجراءات إشهار الجمعيات الأهلية وإجراءات تسجيلها بما يتفق وحق الفرد فى التطوع والاسهام التطوعى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتضح ذلك من أن القانون أخذ بمبدأ الأخطار عن إنشاء الجمعية وثبوت الشخصية الاعتبارية للجمعية بانقضاء ستين يوماً من تاريخ إخطار الجهة الإدارية بإنشائها مع حق الجهة الإدارية فى الاعتراض الذى يفصل فيه القضاء.

  - فتح باب النشاط أمام الجمعية فى جميع المجالات التى لا تتعارض تعارضاً مباشراً مع الدستور مثل خطر التشكيل العسكرى، وعدم النص على مجالات محددة كما ذهب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى حصر النشاط فى ١٧ مجالاً ليس من بينهما مثلاً حقوق الانسان والمرأة.

  - تنظيم عملية الرقابة وتوجيهها على أن تكون من خلال الأشخاص المتمتعين بصفة الضبطية القضائية بقرار من وزير الشئون الاجتماعية.

  - تقرير مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للجمعيات الأهلية بالاضافة إلى الإعفاءات التى يتمتع بها المتبرع ومن ذلك الإعفاء من رسوم التسجيل

والقيد ومن الضرائب ورسوم الدمغة والضرائب الجمركية والتمتع بتخفيضات في استهلاك الكهرباء والغاز بنسبة ٥٠% وفى أجور النقل والمواصلات بنسبة ٢٥%.

- تعظيم دور الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بالرجوع إليه وأخذ رأيه قبل اتخاذ جهة الإدارة قرارات فى شأن الجمعيات وتنظيم دور الاتحادات الأقليمية والنوعية لتكون عوناً للجمعيات فى أداء دورها الاجتماعى.

التنظيم الإدارة للجمعيات الأهلية:-

تنظم الجمعيات الأهلية فى مصر هيكل تنظيمى من ثلاث مستويات هى:-

- ***المستوى الأول:*** هو الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وهو تنظيم مركزى يضم ثلاثين عضواً يتم الرجوع إليه وأخذ رأيه من قبل جهة الإدارة لأية قرار فى شأن الجمعيات الأهلية فضلاً عن دوره فى تقديم المرشحين لعضوية مجلس إدارة صندوق إعانة الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.
- ***المستوى الثانى:*** الاتحادات الإقليمية والنوعية وهى تساعد الجمعيات الأهلية فى أداء دورها الاجتماعى وتمثل فى لجان فض المنازعات وقد وصل عدد الاتحادات الاقليمية حتى عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ اتحاد ووصل عدد الاتحادات النوعية إلى عشرة اتحادات.
- ***المستوى الثالث:*** الجمعيات الأهلية وقد وصل عددها حتى عام ٢٠٠٥ إلى ١٦٦٠٠ جمعية تنظم كل منها لائحة النظام الأساسى الخاص بها وهى تحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وأسس إدارة الجمعية من خلال مجلس إدارة منتخب وجمعية عمومية تجتمع بصفة دورية مرة كل سنة على الأقل وتضم كل الأعضاء وتعتبر أعلى سلطة فى الجمعية تنتخب مجلس الإدارة وتراقب أداءه وتحاسبه على ما يحققه من نتائج. ويعتبر مجلس الإدارة- الذى يجب ألا يحتكر السلطة- هو الهيئة القيادية التى تتحكم بشكل فعلى فى صنع القرار بالجمعية.

مجالات عمل الجمعيات الأهلية:

يهدف إنشاء الجمعيات الأهلية إلى القيام بعدة أدوار لعل أبرزها التكافل الاجتماعى وخدمة المجتمع وتحسين أحوال الفئات الضعيفة والمهمشة كالمسنين والمعاقين والأسرة والطفل، والقيام بمشروعات انمائية تعليمية وصحية وثقافية وانتاجية لتحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة ولتحسين نوعية البيئة وإعادة التأهيل والدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين[٦٣].

ويمكن حصر أنشطة الجمعيات الأهلية ومجالات عملها لتحقيق أهدافها فى مجالات رئيسية هى: التعليم، البحوث، العلوم، الفنون، الثقافة، الأنشطة الدينية، المساعدات الاجتماعية، الصحة، البيئة، التوعية، التنمية المحلية، والرعاية الاجتماعية وينبثق عن هذه المجالات مجالات فرعية فمجال الصحة يهتم بصحة الأم والطفل وبالمعاقين والمسنين وهكذا ويمكن حصر هذه المجالات حسب بيانات عام ١٩٩٩ فى ثلاث مجالات رئيسية تعمل فيها الجمعيات الأهلية هى الخدمات الدينية والثقافية – وتقع فى مكون واحد- ويعمل فى هذا المجال نحو ٣٧% من الجمعيات الأهلية، ومجال المساعدات الاجتماعية ويعمل به نحو٢٨,٨%من الجمعيات الأهلية، وأخيراً مجال التنمية المحلية ويعمل به نحو ٢٣,١% من الجمعيات الأهلية(٦٤).

ويلاحظ أنه لم تتغير نسبة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية وفق حصر عام ١٩٩٩ عنه وفق حصر عام ٢٠٠٢ الذى تبين منه أن عدد الجمعيات الأهلية فى هذا العام وصل إلى ١٦٦٠٠ جمعية أهلية منها ٢٣% تعمل فى مجال التنمية التى تجمع بين التأهيل والتدريب والتعليم اللازم للفئات المستفيدة وبين تطوير البيئة ورفع المستوى الاقتصادى للمواطنين واشار نفس الحصر إلى ان نحو ٣١,٤% من الجمعيات الأهلية تقدم خدمات صحية وتعليمية وثقافية، وأكد على أن نحو ١٦% من طالبى الخدمة الصحية فى مصر يحصلون عليها من هذه الجمعيات(٦٥).

دعم الجمعيات الأهلية للعملية التعليمية:-

كانت وزارة التربية والتعليم رائدة فى تفهم أهمية مشاركة الجمعيات الأهلية فى دعم العملية التعليمية ولذلك رأت ضرورة تشجيعها على المضى فى هذا الدور والتوسع فيه وشجعها على ذلك أن مساهمات الجمعيات الأهلية فى دعم العملية التعليمية قد تجاوز خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تقديم الخدمات التعليمية التقليدية على المستوى القومى إلى نطاق أشمل تمثل فى بلورة رؤى جديدة ونماذج مستحدثة لبرامج تعليمية نظامية وغير نظامية تستهدف تمكين الفئات الأكثر احتياجاً من الحصول على حق التعليم بالإضافة إلى التوعية بخطأ العادات والتقاليد المعوقة للتعليم بصفة عامة وتعليم الفتيات بصفة خاصة(٦٦).

وقد أخذ تشجيع وزارة التربية والتعليم للجمعيات الأهلية للقيام بدورها فى دعم العملية التعليمية أربع خطوات هى:-

١- **إنشاء إدارة للجمعيات الأهلية** بوزارة التربية والتعليم فى يناير عام ١٩٩٩ تم اعتمادها إدارة عامة للجمعيات الأهلية داخل الوزارة بموجب قرار وزير التنمية الإدارية رقم

٤١١ لسنة ٢٠٠٠ وقد انشئت بهدف دعم دور الجمعيات الأهلية فى الشراكة المجتمعية وتوفير قواعد المعلومات اللازمة على أن تتولى فى سبيل تحقيق ذلك(٦٧).

- حصر الجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم والتنسيق بين خدمات هذه الجمعيات بما يزيد من فاعلية دورها فى تحقيق أهداف السياسة التعليمية.
- تذليل الصعوبات التى تحول دون تحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها مما يؤثر على كفاءت تفاعيلها مع العملية التعليمية.
- اقتراح المشروعات والقرارات التى تساعد على تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى النهوض بالعملية التعليمية.
- التعاون مع المجلس الأعلى للأباء والمعلمين بما يحقق دعم الجمعيات الأهلية للعملية التعليمية ويؤدى إلى زيادة مشاركة الأعضاء الممثلين لهذه الجمعيات فى المجلس.
- الاشتراك فى متابعة المشروعات التى تتبناها الجمعيات الأهلية بالتعاون مع صناديق التمويل (الأهلى والدولى) والعمل على تيسير أدائها لرسالتها فى دعم العملية التعليمية.

٢- **عقد مؤتمرات وورش عمل للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم** بهدف تعبئتها للمشاركة فى دعم العملية التعليمية والوقوف على ما يمكن أن تشارك به فى هذا المجال، وقد عقد لتحقيق هذا الهدف ثلاث مؤتمرات هى: المؤتمر القومى الأول للجمعيات الأهلية وقد عقد فى ٥ مارس عام ٢٠٠٠، والمؤتمر القومى الثانى للجمعيات الأهلية وقد عقد فى ١٦ فبراير عام ٢٠٠٣ والمؤتمر القومى الثالث للجمعيات الأهلية وقد عقد فى ٢٥ أغسطس عام ٢٠٠٣ وشاركت فيه ٤٠٠ جمعية أهلية (٦٨).

- عقد ورشة عمل نوعية مع الجمعيات الأهلية فى ١٦ فبراير عام ٢٠٠٣ لرفع مستوى الوعى المجتمعى بأهمية المشاركة فى دعم العملية التعليمية بمدينة مبارك ودوعى لحضور هذه الورشة ممثلين للجمعيات الأهلية وتم توجيه الدعوة لما يقرب من ١٨٠٠ جمعية عاملة فى مجال التعليم بمعرفة برنامج تحسين التعليم بوحدة التخطيط والمتابعة وحضر أعمال الورشة ١٠٠٠ جمعية أهلية ومنظمة غير حكومية على مستوى الجمهورية وحضرها أيضاً عدد كبير من أساتذة الجامعات وكليات التربية والمراكز التربوية البحثية والمعينين بوزارة التربية والتعليم وممثلين عن البنك الدولى والاتحاد الأوروبى. وقد انتهت أعمال الورشة بعدة توصيات حول: دور المشاركة المجتمعية فى تو عية الأسرة بأهمية دعم وتطوير العملية التعليمية وتحقيق جودة التعليم(٦٩).
- عقد ثلاث ورش حول معايير المشاركة المجتمعية بهدف تحديد المفاهيم والمعايير اللازمة لنجاح هذه المشاركة حضرها المهتمون بمجال المشاركة المجتمعية من قيادات

الجمعيات الأهلية والقيادات الشعبية ورجال الأعمال وأولياء الأمور والمهتمون بالعمل الوطنى(٧٠).

- عقد ملتقى الشراكة المجتمعية للجمعيات الأهلية بهدف التعرف على دور المشاركة المجتمعية فى دعم خطط إنشاء المبانى المدرسية وتفعيل هذا الدور، وقد شارك فى هذا الملتقى أكثر من ٤٠٠ جمعية أهلية(٧١).

- تشكيل لجنة تنسيقية للجمعيات الأهلية تضم ممثلين عن هذه الجمعيات ووزارة التربية والتعليم بهدف تنسيق المشروعات ومواجهة الصعوبات التى تعوق مشروعات الشراكة بالاضافة إلى إقتراح المشروعات الجديدة(٧٢).

٣- **صدور القرار الوزارى رقم ٦١٣ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٩٨** بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ الخاص بمجالس الاباء والمعلمين وبذلك تقرر ضم ممثل للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم إلى عضوية مجلس الاباء والمعلمين على مستوى مديرية التربية والتعليم من المستويين الأول والأول المتميز وذلك بهدف دمج هذه الجمعيات فى العملية التعليمية والاستفادة من إمكاناتها فى تقديم العون المادى والتربوى للمدارس حتى يمكنها التغلب على المشكلات التى قد تعترض قيامها بتحقيق أهدافها(٧٣).

ولا شك أن تمثيل الجمعيات الأهلية فى مجالس الاباء والمعلمين على مستوى مديريات التربية والتعليم يعد خطوة هامة فى طريق مشاركة هذه الجمعيات فى العملية التعليمية يجب أن تعقبها خطوات تنتهى بتمثيل الجمعيات الأهلية فى مجالس الاباء والمعلمين على مستوى المدارس.

٤- التصريح بموجب القرار الوزارى رقم ٣٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم بإنشاء مدارس على نمط مدارس المجتمع والمدارس الصغيرة ومدارس الفصل الواحد يكون الهدف من إنشائها خلق نواة لمساهمة المجتمع ممثلاً فى الجمعيات الأهلية فى تطوير التعليم العام والمشاركة الإيجابية فى مواجهة مشكلاته، ودعم التعاون بين إدارة هذه المدارس والجمعيات الأهلية، فى التصدى لظاهرتى التسرب من التعليم والأمية وإيجاد نوع من التعليم القائم على التعليم النشط فى مرحلة التعليم الأساسى(٧٤).

بعض جهود الجمعيات الأهلية فى دعم العملية التعليمية:-

يصعب حصر الجهود التى شاركت بها الجمعيات الأهلية فى دعم العملية التعليمية وما يمكن عرضه فى هذا الجزء هو أمثلة من هذه الجهود منها ما تم تنفيذه خلال السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين ومنها ما تم تنفيذه فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين وتضمنها تقرير للإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم وجاءت على النحو التالى:-

بالنسبة للسنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين اهتم معهد التخطيط القومى بعرض بعض من جهود الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية والتدريب على اعتبار أن محو الأمية وتدريب من محيت أميتهم من العناصر الرئيسية فى التنمية بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص. هذا إلى جانب عرض بعض جهود الجمعيات الأهلية فى مجال رعاية المعاقين كما تضمنتها دراسة محمد حافظ دياب.

تبين من دراسة معهد التخطيط القومى أن عدد الجمعيات التى كان لها دور فى مجال محو الأمية خلال عام ١٩٩٧/٩٦ وصل إلى ٦٩٨ جمعية أهلية وبلغ عدد الفصول التى فتحتها لهذا الغرض ١٨٧٠ فصل استفاد من خدماتها فى مجال محو الأمية ٣٩٦٠٦ أمى منهم ١١١٦٧ ذكور و٢٨٤٣٩ إناث[٧٥].

ويرجع ارتفاع عدد الإناث اللائى محيت أميتهن إلى أنه بسبب انتشار الأمية بين الاناث فى الريف اهتمت الجمعيات الأهلية بفتح فصول فى القرى لمحو أميتهن وتقديم برامج لتدريبهن على اكتساب العديد من المهارات الانتاجية والتسويقية حتى يمكن منحهن قروضاً لإقامة مشروعات متناهية الصغر تدر دخلاً للمرأة وأسرتها[٧٦].

واهتمت دراسة محمد حافظ دياب برعاية المعاقين فبينت أن عدد الجمعيات الأهلية التى تولت رعايتهم من الناحيتين العقلية والبدنية وانشأت مراكز لتأهيلهم وتقديم فرص عمل لهم إضافة إلى الأدوات والمنح والإعانات المالية والاسكان لغير القادرين منهم قد وصل إلى ١٤٤ جمعية أهلية عام ١٩٩٧/٩٦[٧٧].

وبالنسبة لإنجازات الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال دعم العملية التعليمية من عام ٢٠٠٠ وحتى أول ابريل عام ٢٠٠٤ والتى حصرتها الإدارة العامة للجمعيات الأهلية فقد تبين منها أن عدد الجمعيات الأهلية التى قامت بهذه الانجازات قد وصل إلى ٢٨٠ جمعية تولت إنجاز ٥٥٦ مشروع استهدفت خدمة ١,٣٧٩٦٥٢ وصل حجم تمويلها بمعرفة الجمعيات

الأهلية إلى نحو ٦٠,٩٩٢٢٩٧ جنيه وجاءت هذه المشروعات فى ثلاث محاور على النحو التالى[٧٨]:-

المحور الأول دعم الوظيفة التعليمية للمدرسة وقد ساهم فى إنجاز هذا المحور ١١٨ جمعية تولت تنفيذ ٢٦٢ مشروع وصل تمويل تنفيذها إلى نحو ٨٠% من حجم تمويل الجمعيات الأهلية لدعم العملية التعليمية والتربوية وتمت خلال فترة الحصر وكانت أهم الإنجازات التى تمت فى هذا المحور هى:-

- التبرع بالأراضى اللازمة لأقامة مدارس ابتدائية فى سبع محافظات بالوجه القبلى.
- إنشاء مدارس المجتمع وتزويدها بالأجهزة والمعدات.
- إنشاء فصول لمحو الأمية والتدريس بها أو التبرع بالأماكن اللازمة لإنشاء هذه الفصول.
- تزويد بعض المكتبات المدرسية بالأثاث واصلاح أثاث بعض المدارس وصيانة أجهزتها ودورات المياه بها.
- دعم تكنولوجيا التعليم بالمدارس بتزويدها بالأجهزة والمعدات.
- المساهمة فى خدمة البيئة بتشجير المدارس ومدها بالشتلات.

المحور الثانى: خاص بدعم الوظيفة التربوية للمدرسة وقد قام بتمويل هذا المحور ٥٥ جمعية من خلال ١٢٩ مشروع تكلف تمويلها ٣,١٠٤٥٨٣ جنيه وكانت أهم الإنجازات فى هذا المحور هى:-

- مساعدة مشروع المدرسة المنتجة بالمدارس بمدها بالمعدات والأجهزة والخامات وخبرات المدربين فى مجالات الانتاج المختلفة ومساعدة التلاميذ على العمل بهدف تحقيق الربط بين المعلومات النظرية والمهارات التطبيقية وتدريب التلاميذ على التسويق والتخطيط وإعداد دراسات الجدوى.
- عمل مسابقات لتشجيع التلاميذ على الاطلاع والتقدم فى الدراسة والتعرف على الموهوبين والمعوقين.
- رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة بمدهم بالأجهزة التعويضية ومساعدتهم فى دراستهم ورعاية الموهوبين ومساعدة المحتاجين منهم على الاستمرار فى الدراسة.

- إلقاء محاضرات والاشتراك فى تدريس بعض الموضوعات المتخصصة التى ترتبط بالمنهج.
- إقامة المعسكرات والاحتفالات بهدف التعرف على مواهب التلاميذ ورعايتها وتربية التلاميذ على التعاون والتسامح وحب العمل والتفانى فى انجازه.

المحور الثالث خاص بدعم الصلة بين المدرسة والأسرة وقد قام بتمويل هذا المحور ١٠٧ جمعية من خلال ١٦٥ مشروع تكلف انجازها ٩,٥٢٨٨٢٣ جنيه وشملت خدماته ٢٠٣١٠٨ مستفيد وكانت أهم انجازات هذا المحور هى:-

- زيادة وعى الآباء وتعريفهم بالجمعيات الأهلية الموجودة فى المجتمع المحلى والخدمات التى تقدمها حتى يمكنهم الاستفادة مما تقدمه سواء كانت مشروعات صغيرة أو معونات مادية تساعدهم على الانفاق على تعليم ابنائهم.
- دعم الصلة بين المدرسة والمجتمع بهدف ربط المدرسة بالمجتمع المحلى الذى يمكنه المساهمة فى التغلب على مشكلات المدارس بدعمها مادياً ومساعدتها على تحقيق أهدافها ومعاونة التلاميذ المحتاجين مادياً حتى يمكنهم الاستمرار فى الدراسة.
- توفير البيانات اللازمة عن أسر التلاميذ غير القادرين حتى تعمل المدارس والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال فى المجتمع المحلى على مساعدتهم بما يمكنهم فى الاستمرار فى الدارسة.
- إتاحة اقامة مشروعات صغيرة لأولياء الأمور يساعد دخلها الأسرة فى التغلب على مشكلاتهم المادية وفى تلبية احتياجات ابنائهم من الكتب والأدوات المدرسية بما يساعد على استمرارهم فى الدراسة.
- تبصير الآباء بمشكلات الابناء حتى يمكنهم مساعدة ابنائهم فى التغلب عليها.
- زيادة وعى الآباء بالأساليب التربوية حتى يمكنهم مساعدة ابنائهم فى دراستهم وايضاً معاونتهم فى عمل الواجبات المدرسية.

بنظرة سريعة لما تم عرضه حول إنجازات الجمعيات الأهلية يمكن القول بأنها قامت بدور كبير فى مجال دعم العملية التعليمية والتربوية، ولكن بمقارنة ما تم إنجازه بعدد الجمعيات الأهلية الذى وصل حتى عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٦٠٠ جمعية يتضح أن هذه الإنجازات متواضعة ويرجع ذلك إلى أن هناك العديد من المعوقات التى تواجه عمل الجمعيات الأهلية فى مجال تنمية المجتمع ومنها تنمية ودعم العملية التعليمية وهو ما سوف تتناوله الدراسة فى الجزء التالى.

معوقات تحول دون تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية:-

يحد من قدرة الجمعيات الأهلية على المشاركة فى التنمية الاجتماعية بصفة عامة وفى دعم العملية التعليمية بصفة خاصة العديد من المعوقات التى يرجع بعضها إلى ما أسفر عنه تطبيق بعض مواد قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، ويرجع البعض الآخر إلى ضعف التمويل وإلى المعوقات الخاصة بالتنظيم والإدارة والتطوع وغير ذلك من المعوقات التى يمكن تناولها على النحو التالى:-

١- معوقات خاصة ببعض مواد القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢:-

رغم أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ قد تضمن الكثير من الايجابيات التى تدفع الجمعيات الأهلية إلى الإنطلاق وتساعد على تفعيل دورها فى التنمية الاجتماعية وفى دعم العملية التعليمية فإنه تضمن من ناحية أخرى بعض السلبيات وجاء فى بعض مواده مخالفاً للاتجاهات العالمية الحديثة فى قوانين المنظمات غير الحكومية، بل وتراجع فى بعض المواد عن مكاسب جزئية تحققت للجمعيات الأهلية فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذى ذهبت المحكمة الدستورية العليا إلى عدم دستوريته ومن ذلك[٧٩]

- إن المادة ٤٢ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ اعطت للحكومة الحق فى حل الجمعيات الأهلية بقرار من وزير الشئون الاجتماعية، وعلى الجمعية التى يقع عليها الضرر أن تلجأ إلى القضاء خلال ستين يوماً من الإخطار دون اعتراض كتابى منها. ومعنى هذا أن على الجمعيات الأهلية التى تضار من هذا الاجراء أن تلجأ للقضاء مع ما يصاحب ذلك من إجراءات قد تطول لسنوات.

وعددت نفس المادة أسباب حل الجمعية، وبتصفح هذه الأسباب نجد أن البعض منها لا يتفق مع المنطق مثل الانضمام إلى ناد أو جمعية أو منظمة أو هيئة مقرها فى خارج جمهورية مصر العربية دون موافقة وزارة الشئون الاجتماعية، هذا رغم أن المادة ١٦ من نفس القانون تجيز الانضمام إلى ما تطلق عليه الشبكات الدولية.

* عقدت المادة ١٣ من القانون الإجراءات الإدارية لحصول الجمعيات الأهلية على بعض الاعفاءات الضريبية و الجمركية، فجعلت الحصول على هذا الحق يستوجب الحصول على قرار من ئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الشئون الاجتماعية وعرض وزير المالية للتمتع بالاعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده الجمعية من أجهزة والات ولوازم انتاج وما تتلقاه من هدايا وهيئات من الخارج، هذا رغم أن نفس المادة قررت هذه الإعفاءات للجمعيات الأهلية.

* اهتمت المادة ١٧ من القانون بموافقة الجهة الإدارية على تلقى الجمعيات الأهلية للتبرعات، ومنعت حصول أى جمعية على أموال من الخارج سواء من شخص مصرى أو اجنبى أو من جهة أجنبية أو ما يمثلها فى الداخل دون اذن مسبق بذلك، هذا رغم أن نفس المادة أعطت فى بدايتها للجمعية الحق فى تلقى التبرعات بإعتبارها مصدر رئيسى للتمويل.

وبهذه السلبيات التى تضمنها القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تفرض الحكومة هيمنتها على الجمعيات الأهلية وهو ما لا يمكن تبريره بتحقيق الشفافية التى لا يمكن تحقيقها بهيمنة الحكومة على المجتمع المدنى.

٣- معوقات خاصة بالتمويل:-

يؤثر التمويل إلى حد كبير على توجهات الجمعيات الأهلية وما تهدف إلى تنفيذه من مشروعات طموحة وعلى الدعم الذى تقدمه للمجتمع المدنى بصفة عامة والعملية التعليمية بصفة خاصة وإذا كانت الجمعيات الأهلية تعتمد فى ذلك على مصادر منها: الدعم المالى الحكومى، رسم العضوية واشتراكات الأعضاء، الهبات والتبرعات والمنح، تقاضى رسوم على الخدمات التى تقدمها الا أن الحصول على التمويل اللازم لهذه المشروعات يواجه بعدة معوقات منها:-

* ضآلة رسم العضوية وضعف الاشتراكات السنوية التى يسددها الاعضاء ويرجع ذلك إلى عدم إنتظام فى سدادها، وقد قدرت أحد الدراسات نسبة من يسدد الاشتراكات بصفة منتظمة من أعضاء الجميعات الأهلية بنحو ٦٦,٥% أى أن نحو ٣٣,٥% من الأعضاء لا يسدد الاشتراكات بصفة منتظمة، وارجعت دراسة أخرى ذلك إلى صعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية.
* عدم كفاية الهبات والتبرعات التى تمثل مصدر هام تعتمد عليه الجمعيات الأهلية خاصة الدينية فى تمويل مشروعاتها.
* خشية بعض الجمعيات الأهلية من طلب المساعدة من الجهات المانحة لاعتقادها بأنها تخصص المنح التى تقدمها لأغراض معينة وبشروط مسبقة منها تغلغل مثل هذه الجهات الأجنبية فى أنشطة الجمعيات الأهلية وتوجيهها وفق أهداف معينة قد لا تكون فى صالح المجتمع، ولعدم خبرة البعض الآخر بأساليب الحصول على هذه المنح واشتراط الجهات المانحة بعض الإجراءات والضمانات وطلبها لبعض البيانات مما يصعب تنفيذه بالنسبة لهذه الجمعيات التى غالباً ما لا يكون لجهازها الإدارى خبرة بالسير فى مثل هذه

الإجراءات هذا إلى جانب أن بعض الجهات المانحة تفرض مشاريع تقليدية لا تتناسب مع احتياجات المجتمع وتختلف مع أهداف الجمعية ومجال عملها.

- ضآلة الرسوم التى تتقاضاها الجمعيات الأهلية مقابل الخدمات التى تقدمها مثل خدمات تنظيم الأسرة والخدمات العلاجية التى تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الأهلية وذلك لأنها تعتبر رسوم رمزية إلى حد كبير.

٣- معوقات خاصة بالتنظيم والإدارة:-

تتشعب معوقات الجمعيات الأهلية الخاصة بالتنظيم والإدارة لتشمل: ما يتصل بالعلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، البناء الإدارى للجمعيات، وعدم الوعى بقيمة التطوع إلى غير ذلك من معوقات خاصة بالتنظيم والإدارة منها:-[٨١]

- تدخل الإدارة الحكومية فى أعمال الجمعيات الأهلية وهو ما يتضح من أن أغلب الأنشطة التى تقدمها الجمعيات الأهلية نمطية مسنده إليها من وزارة الشئون الاجتماعية ولا تقوم على دراسة احتياجات المجتمع المحلى المفروض أن تخدمه الجمعية، ويتضح أيضاً من بيروقراطية وتعقد الإجراءات وتوقفها فى بعض الأحيان ويرجع ذلك لما تضمنته بعض مواد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وسبق عرضه، ويرجع أيضاً إلى غياب البيانات واحجام بعض الجمعيات عن توثيق بياناتها بدقة خاصة ما يتعلق منها بعدد المتطوعين وساعات تطوعهم والمستفيدين والتمويل، كما يرجع أما لعدم توفر البيانات لدى الجمعيات أو لإحجامها عن البوح بها خاصة ما يتعلق منها بالتمويل، يقف إلى جانب ذلك غياب قاعدة بيانات عن الجمعيات الأهلية لدى الجهات الحكومية.

- إتباع الجمعيات الأهلية غالباً إسلوباً نمطياً فى إدارة وأداء عملها مما يصيبها بكثير من آفات الروتين الحكومى وتعقد الإجراءات ويساعد على بروز هذه السلبيات غالباً ضعف قدرات الجمعيات الإدارية والمالية نتيجة إما لاحتكار القيادة بهذه الجمعيات للعمل أو لغياب الكوادر الإدارية المدربة وغياب عناصر متخصصة داخل الجمعيات أو ضمن هيكلها الوظيفى لأنه يقوم بإدارة العديد من الجمعيات - غالباً- شخص واحد يكون متطوعاً وغلباً ما يفتقد الكفاءة الإدارية النشطة القادرة على العمل المنتج.

- شكلية اجتماعات الجمعيات العمومية للجمعيات الأهلية وضعف المواظبة على حضور اجتماعاتها من جانب الكثير من الأعضاء والتساهل فى حقوقهم، وتركيز عضوية مجالس الإدارة- التى تعتبر أهم مؤسسات المشاركة داخل الجمعية الأهلية- فى يد نخبة محددة تتكون فى بعض الأحيان من أفراد أسرة واحدة هى التى أسست الجمعية مما

يجعل إدارة هذه الجمعيات تتركز فى يد النخبة المحددة لعشرات السنين بدون تغير وبذلك تفتقر الجمعيات الأهلية إلى قيادات متجددة تستطيع تحويلها إلى مراكز لممارسة الديمقراطية والإدارة الذاتية، لأن العديد من قيادات هذه الجمعيات وصلوا إلى مواقعهم واستمروا فيها بغير الطريق الديمقراطى وبذلك أصبح وضعهم يتسم بالدوام والهيمنة والاستغلال والانفراد بإصدار القرارات المحددة لسياسة وعمل الجمعيات.

- عدم وعى كثير من المواطنين بقيمة التطوع وأهمية المبادرات الشعبية فى تنمية ودعم المجتمع، وسعيهم نحو زيادة دخلهم أدى إلى عدم اهتمامه بالتطوع فى العمل الاجتماعى والاشتراك فى الجمعيات الأهلية.
- عدم اهتمام المرأة بالاشتراك فى العمل الاجتماعى والانضمام لعضوية الجمعيات الأهلية أدى إلى قصر اشتراك الإناث فى الجمعيات الأهلية على النخبة فى أغلب الأحيان وجعل هذه العضوية حسب ما بينته بعض الدراسات تصل إلى نصف عضوية الذكور مما حرم الجمعيات الأهلية من خدمات المرأة فى كثير من المجالات وخاصة تنظيم الأسرة والتغلب على مشكلات تعليم المرأة.
- تأثير الصيغة الطائفية لبعض الجمعيات قصر العضوية فيها على أبناء هذه الطائفة وجعل خدماتها قاصرة على المنتمين لهذه الطائفة.

خامساً: مجالس الآباء والمعلمين

مجلــس الآبـــاء والمعملين بالمدرسة هو تنظيم تربوى يتكون عادة من المعلمين وآباء وأولـــياء أمـــور التلامـــيذ فى مدرسة معينة، وهو أحد قنوات الاتصال الرئيسية بين المدرسة والمجـــتمع المحلى، إلى جانب أنه أحد التنظيمات المدرسية التى تعمل على توطيد الصلة بين المدرســـة والبيئة المحلية المتمثلة فى أولياء أمور التلاميذ الذين يمثلون المجتمع والذين يمكن للمدرسة الاستفادة من مشاركتهم فى دعم العملية التعليمية وفى تقديم خدماتها سواء لطلابها أو للبيئة المحلية المحيطة بها.

وإدراكاً من وزارة التربية والتعليم بأهمية دور مجالس الآباء والمعلمين -التى تعد أحد أشـــكال المشـــاركة المجتمعية- فى دعم العملية التعليمية فقد عملت على تشجيعها حتى تقوم بدورهـــا فـــى توطيد العلاقة بين المدرسة والمجتمع وتمكين الآباء وأولياء الأمور من خلال عضـــويتهم بهـــا مـــن إدراك ما يحدث داخل المدرسة بشكل أفضل وتمكينهم من الإسهام فى تطوير العملية التعليمية والارتقاء بها.

نشأة مجالس الآباء والمعلمين وتطورها:-

بـدأت الارهاصـات الأولى لمجالس الآباء والمعلمين عندما شجع الدكتور طه حسين وزيـر المعارف من ١٢ يناير ١٩٥٠ وحتى ٢٧ يناير ١٩٥٢ على تقديم نوع من الخدمات الاجتماعـية الـتى تـتم بالتعاون بين لأسرة والمدرسة لمواجهة المشكلات التى ظهرت بين الطلاب.

ولتحقـيق ذلـك أخذت المدارس توثق صلتها بالآباء وأولياء الأمور والأهالى وتدعوهم لـزيارتها فى شتى المناسبات، وكانت بعض المدرس تدعو أولياء أمور طلبة كل فصل على حـدة للاجـتماع بمعلمى هذا الفصل فى بداية العام الدراسى للتعارف ثم يتكرر الاجتماع كل شهر لتبادل الرأى فى شئون الطلاب ولاسيما فى مستوى تحصيلهم(٨٢).

ولمـا كان عدد المدارس التى سارت على هذا النهج قليل ولأن دور المدرسة بعد قيام ثـورة يولـيو ١٩٥٢ لم يقتصر على التعليم بل امتد ليشمل التربية فقد اهتمت وزارة التربية والتعلـيم (الـتى عرفت بهذا الأسم عام ١٩٥٥) بتوجيه مدارسها إلى إنشاء ما يعرف بجمعية الآبـاء والمعلميـن بهـدف دعـم العلاقة بين المدرسة والمنزل والتعاون بينهما للتغلب على المشكلات الاجتماعية التى لا تستطيع المدرسة أن تواجهها بمفردها(٨٣).

وحـتى تهتم المدارس بإنشاء جمعية الآباء والمعلمين فقد ارسلت وزارة التربية والتعليم مذكرة إلى جميع المناطق التعليمية (مديريات التربية والتعليم حالياً) لتقوم بإبلاغها بدورها إلى جمـيع المـدارس بمختلف المراحل التعليمية تطلب فيها – من المدارس- إنشاء رابطة تجمع معلمى المدارس مع أولياء أمور الطلاب بشكل منظم يطلق عليه اسم جمعية الآباء والمعلمين تـتكون ممـن يرغب من أولياء أمور التلاميذ المقيدين بالمدرسة ومن جميع الفنيين بها الذين يقومون بالتعليم والاشراف(٨٤).

ورغم أهمية إنشاء هذه الرابطة أو الجمعية فإنها لم تنشأ فى جميع المدارس وأن بعض المدارس التى أنشئت بها أساءت استخدامها واعتبرتها وسيلة لتحصيل مزيداً من الرسوم التى كانت تفرضها فرضاً على أولياء الأمور وتغالى فى تقدير قيمتها وانفرد نظار بعض المدارس بسلطات جمعية الآباء والمعلمين فى التصرف فى حصيلة هذا الرسم وعمدت بعض المدارس إلـى وسـائل أخـرى لتحصيل مزيدا من المال من الآباء وأولياء الأمور ومن ذلك إحراجهم وتوريطهم مما نفرهم من الاستجابة لدعوة المدرسة لحضور جمعية الآباء والمعلمين(٨٥).

وإزاء ذلك عاودت الوزارة بحث المشروع وخرجت من بحثها بضرورة إدخال بعض التعديلات على المشروع فأصدرت المنشور رقم ٣٣٣ بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٩٥٧ بشأن لائحة مجالس الآباء والمعلمين التى حددت أهدافها بالمدارس فى المراحل التعليمية المختلفة.

وإدراكاً من وزارة التربية والتعليم بأهمية مجالس الآباء والمعلمين ودورها فى دعم العملية التعليمية فقد أصدرت بتنظيمها وتحديد أهدافها واختصاصاتها قرارات وزارية توالى صدورها بعد عام ١٩٥٧ ومنها القرار الوزارى رقم ٥١ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢ (خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا) بشأن المجتمع المدرسى ويضم ملحق خاص بمجالس الآباء والمعلمين تلى ذلك صدور العديد من القرارات الوزارية التى كان آخرها القرار الوزارى رقم ١٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١١ بشأن تنظيم واختصاصات مجالس الآباء والمعلمين الذى ظل سارياً حتى صدور القرار الوزارى رقم ٥ فى ١٩٩٣/١/١٣ بشأن مجالس الآباء والمعلمين الجارى العمل به وبالتعديلات التى أدخلت عليه حتى الوقت الحالى.

صدر القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ بهدف تطوير الفلسفة التى تقوم عليها مجالس الآباء والمعلمين وتفعيل دورها فى تطوير ودعم العملية التعليمية وربط المدرسة بالمجتمع، ولملاحقة التطورات التى تحدث فى العملية التعليمية فقد تم تعديل هذا القرار بعدة قرارات صدرت جميعها خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٨ وكان الهدف من صدورها تطوير هذا القرار والاضافة اليه.

وقد وضح القرار الوزارة رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ وتعديله بالقرارين الوزاريين رقم ٣٣٤، ٦١٣ لسنة ١٩٩٨ طريقة تشكيل الجمعيات العمومية للآباء والمعلمين ومجالس الآباء والمعلمين على كافة المستويات بدءاً من مستوى المدرسة فمستوى الادارة التعليمية ثم المديرية التعليمية وأخيراً المجلس الأعلى للأباء والمعلمين، وبين إجراءات اجتماعات مجالس الآباء والمعلمين بمختلف مستوياتها وذلك كله بهدف تحقيق دورها فى دعم العملية التعليمية ورفع كفاءتها والتغلب على المشكلات التى تواجهها وقد جاءت على النحو التالى.

دور مجالس الآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية والتربوية:

حدد القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته والوثائق الصادرة عن الوزارة أهداف مجالس الآباء والمعملين ودورها فى دعم العملية التعليمية ورفع كفاءتها وقد جاءت على النحو التالى[٨٦]:-

- توثيق الصلة بين الآباء والمعلمين فى جو يسوده التعاون والاهتمام من أجل رعاية الابناء ومعاونة المدرسة فى تذليل الصعوبات والمشكلات التعليمية والطلابية وابداء

الرأى فيها والقيام بدور فيما يسند للمجلس لتذليل هذه الصعوبات وتحفيز كل من المعلمين والتلاميذ لتحسين جودة التعليم وتطوير معدلات أداء التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة.

- العمل على رفع كفاءة العملية التعليمية والتربوية بالمشاركة الفعالة فى تحقيق المتابعة المتكاملة وذلك بمتابعة ما يقوم به رائد كل فصل فى سبيل تعارف آباء طلاب فصله بزملائه من معلمى الفصل وتنظيم عدة إجتماعات دورية بين الآباء والمعلمين للتعرف على المستوى التحصيلى والسلوكى للطلاب.

- تفعيل دور الآباء وأولياء الأمور فى إدارة المدرسة من خلال تحقيق رقابة أفضل على نظام التعليم وذلك بتقويم الأداء فى المدرسة ومتابعة العملية التعليمية طبقاً للمعايير التى حددتها الوزارة فى القرارين الوزاريين رقم ٣٣٤، ٤٦٤ لسنة ١٩٩٨ وتضم معايير خاصة بتقويم البيئة المدرسية، ومعايير خاصة بتقويم الصيانة والحفاظ على الأجهزة والمنشآت، ومعايير خاصة بتقويم العلاقة بين المدرسة والأسرة، ومعايير خاصة بتقويم التدريس داخل الفصل، ومعايير خاصة بالأنشطة التربوية، ومعايير خاصة بتقويم مجموعات التقوية.

- تعظيم الاستفادة من الموارد المخصصة للعملية التعليمية والاستفادة من المشاركة المجتمعية فى تنفيذ برامج ومشروعات المدارس وذلك من خلال تشجيع الجهود الاختيارية للمواطنين وبالعمل على زيادة دعم أولياء الأمور للمدرسة بهدف الاسهام فى دعم العملية التعليمية على أن يتم ذلك وفق القواعد التى تضعها وزارة التربية والتعليم.

- رعاية الفئات الخاصة من الطلاب سواء منهم المعوقين أو المتفوقين وتهيئة الجو المناسب لصقل قدراتهم وامكاناتهم فى ضوء الاتجاهات العلمية والتربوية.

- العمل على تأصيل الديمقراطية وتعميق الاتجاهات السلوكية والقومية والقيم الاخلاقية فى نفوس الطلاب.

- توجيه جهود الآباء والمعلمين لرفع المستوى العام للمجتمع المحلى وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاندماج فى حياة الأمة والاسهام فى تقدمها.

وبنظرة سريعة على هذه الأدوار نجد أنها تعمل على:-

أ- تأصيل وتدعيم الاتجاه الديمقراطى الذى صار شعاراً وهدفاً تسعى الدولة نحو تأكيده وممارسته فى كافة مؤسساتها وتوسيع المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية من

خلال استراتيجية محددة تهدف إلى الانتقال من المسئولية الفردية إلى المشاركة فى اتخاذ القرار ومن المسئولية التنفيذية إلى المسئولية المجتمعية.

ب- رفع المستوى العام للمجتمع المحلى وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، إلى جانب الاهتمام بربط المدرسة بالمجتمع من خلال توثيق الصلة بين المجتمع والمؤسسة التعليمية بحيث يسهم المجتمع بجهوده الذاتية فى دعم العملية التعليمية.

جـ- رفع كفاءة العملية التعليمية بالمشاركة الفعالة ورعاية الفئات الخاصة وتعميق الاتجاهات الايجابية فى نفوس الطلاب.

معوقات دعم مجالس الآباء للعملية التعليمية:-

تم حصر المعوقات التى تحول دون تحقيق مجالس الآباء والمعلمين لدورها فى دعم العملية التعليمية مما تضمنته دراسة أعدها برنامج تحسين التعليم، ومن دراسة أخرى أعدها المسئول عن التربية الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم ضمنها المعوقات التى تحول دون قيام مجالس الآباء والمعلمين بدورها وجاءت المعلومات التى تضمنتها من التقارير التى تصل الادارة من الميدان وكان من أهم هذه المعوقات:-(٨٧)

- عزوف غالبية الآباء وأولياء الأمور والمعلمين عن حضور اجتماع الجمعية العمومية للأباء لانتخاب أعضاء مجلس الآباء والمعلمين بسبب سيطرة الأفكار القديمة عن مجالس الآباء والمعلمين عليهم ومنها: أن حضورهم للاجتماعات غالباً يقترن ببعض مطالب المدرسة المادية من الآباء وأولياء الأمور، إلى جانب عدم إيمانهم بأهمية دور مجالس الآباء والمعلمين فى النهوض بالعملية التعليمية.
- شكلية انتخابات مجالس الآباء والمعلمين وتوجيه الانتخابات لإختيار بعض الآباء وأولياء الأمور لاعتبارات شخصية منها: ما هو خاص بوظيفة الأب أو بمكانته أو بعلاقته السابقة بالمدرسة ونتيجة لذلك فإن خبرة ومستوى ثقافة بعض أعضاء مجالس الآباء والمعلمين ممن يتم انتخابهم لا تسمح لهم بتقديم المشورة والرأى فى العملية التعليمية ومعاونة المدرسة على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية.
- عزوف بعض أعضاء مجالس الآباء والمعلمين ممن يتم انتخابهم وعزوف ممثلى الهيئات الحكومية مثل مديريات الشئون الاجتماعية والصحة والأوقاف والشباب والرياضة عن الانتظام فى حضور الاجتماعات والمشاركة فى أعمال وانشطة مجالس الآباء والمعلمي لاعتقادهم بأنه ستعرض فى هذه الاجتماعات مشكلات تتطلب مساهماتهم بالجهود الذاتية هذا إلى جانب أن مواعيد عقد الاجتماعات تحددها إدارة

المدرسة دون الاهتمام بمدى ملاءمتها لظروفهم ولظروف الآباء وانشغالهم ببعض الأمور الحياتية، هذا إلى جانب أن عدم تخصيص مكان مناسب للاجتماعات يحول دون حضورهم لها ويؤدى إلى عدم تعاونهم فى تحقيق أهداف وممارسة اختصاصات مجالس الآباء والمعلمين كما يؤدى إلى عدم تنفيذ الأعضاء لما وعدوا به.

- ضعف الصلة بين أعضاء مجالس الآباء والمعلمين وسعى بعضهم نحو الحصول على مكاسب شخصية لأبنائهم نتيجة لاشتراكهم فى عضوية هذه المجالس يؤدى إلى عدم سيادة التعاون بين الاعضاء من أجل رعاية ابنائهم، وإلى هيمنة رئيس المجلس على أعماله وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التى يرى أهميتها من وجهة نظره خاصة، وبذلك يتحقق ما يراه رئيس المجلس مما يجعل الاعضاء يشعرون بأن دورهم غير مؤثر فى تحقيق أهداف المجلس.

- عدم توفر الإمكانات المادية لمجالس الآباء والمعلمين نتيجة لتخلف بعض الطلاب عن سداد الرسوم المدرسية وضعف المشاركة بالجهود الذاتية يؤدى إلى عدم تحقيق مجالس الآباء والمعلمين لأهدافها التى تتصل بتنفيذ الأنشطة التربوية ورعاية الفئات الخاصة ورفع كفاءة العملية التعليمية وإعداد التقارير والمطبوعات وتبادلها مع المجالس الأخرى.

- عدم اقتناع بعض رجال الأعمال والقادرين فى المجتمع المحلى بصحة وسلامة صرف المبالغ المتبرع بها فيما خصصت له وتقصير القيادات التربوية وأعضاء مجالس الآباء والمعلمين فى الاتصال برجال الاعمال وحثهم على التبرع، هذا إلى جانب أن الصعوبات الإدارية التى تواجه المتبرعين وخاصة المتبرعين بالأراضى الفضاء لبناء المدارس يحول دون تحقيق مجالس الآباء والمعلمين لأهدافها فى تشجيع الجهود الذاتية.

- عدم إلمام كثير من أعضاء مجلس الآباء والمعلمين بالقرارات الوزارية واللوائح الخاصة بهذه المجالس يؤدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى هؤلاء الاعضاء بالأهداف التى تسعى هذه المجالس إلى تحقيقها والاختصاصات التى عليهم ممارستها. هذا إلى جانب أن كثير من القرارات الوزارية تحتمل أكثر من تفسير مثل ما تضمنه القرار الوزارى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٩٨ حول معايير تقويم أولياء الأمور لأداء المعلم فى الفصل ومنها معيار التفانى والاخلاص وبذل العطاء الذى يصعب تفسيره.

- اعتقاد كثير من الآباء والأمهات وأولياء الأمور بأن رسالة المدرسة القيام بالجانب التعليمى والتربوى، وان دورهم فى تربية أبنائهم وتنشئتهم تنتهى بالتحاقهم بالمدرسة، واعتقادهم بأن المدرسة وحدها هى المسئولة عن تربية ورعاية هؤلاء الابناء.
- عدم اهتمام وسائل الاعلام المسموعة والمرئية بتوعية الآباء وأولياء الأمور بمسئوليتهم مع المدرسة عن تربية ابنائهم، وتوعيتهم بأهداف مجالس الآباء والمعلمين ومنها دعم المدارس والمشاركة فى أنشطتها وسد احتياجاتها حتى تقوم بدورها التربوى والتعليمى.
- تمسك بعض القيادات التربوية ومديرى المدارس بآرائهم وعدم اهتمامهم بالأخذ برأى الجماعة، إلى جانب عدم تحمس مديرى المدارس ومعلميها لقيام أعضاء مجالس الآباء والمعلمين بالاختصاصات التى كفلها لهم القرار الوزارى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٩٨ وهى الخاصة بمتابعة العملية التعليمية أو الجوانب الأخرى التى تضمنتها القرارات الوزارية الخاصة بمجالس الآباء والمعلمين لاعتقادهم بأن هذه المهام تعتبر تدخلاً فى عملهم يجب الحيلولة دون تنفيذها، وقد ساعد على ذلك أن بعض القرارات الوزارية تحتمل أكثر من تفسير.
- قصر تمثيل الجمعيات الأهلية فى مجالس الآباء والمعملين على مستوى مديريات التربية والتعليم وعدم الاهتمام بتمثيلها فى مجالس الآباء والمعلمين من مستوى الادارات التعليمية والمدارس يحول دون الاستفادة من مشاركتها فى دعم العملية التعليمية والتربوية بالمدن والقرى التى يوجد بها جمعيات أهلية.
- العجز فى المعلمين المتخصصين فى تربية وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة وعدم التنسيق بين مجالس الآباء والمعلمين ومؤسسات رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وأجهزة الحكم المحلى المسئولة عن توفير الظروف اللازمة لرعايتهم يحول دون تنفيذ هدف رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وتهيئة الظروف المناسبة لذلك.

سادساً: مجالس الأمناء

مجالس الأمناء هى صيغة من صيغ ربط المدرسة بالمجتمع المحلى يتم تشكيلها بالتعيين من بين الشخصيات العامة بهدف تحقيق التفاعل بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المحلى.

وقد جاء إنشاء وزارة التربية والتعليم لمجالس الأمناء تأكيداً لأهمية إشتراك أولياء الأمور ورجال الأعمال والسيدات النشاطات فى العمل العام فى دعم العملية التعليمية من

خلال اشتراكهم فى اتخاذ القرار التربوى وتمكينهم من الاسهام بشكل فعال فى رسم السياسة المستقبلية للمدرسة وتنفيذ برامجها المختلفة.

وقد ظهرت فكرة إنشاء ما يعرف بمجالس الأمناء خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين فقد جاء إنشاء هذه المجالس ضمن الهيئات التى فكرت الوزارة فى الاستعانة بجهودها فى تدبير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الكفاءة التعليمية، وقامت الفكرة على أساس تشكيل مجلس أمناء فى كل محافظة من ذوى النفوذ والخبرة للتشاور حول أساليب تمويل التعليم من خارج الموازنة، على أن يدخل ضمن تشكيل مجالس الأمناء بكل محافظة مسئولين عن مواقع الانتاج والخدمات ورجال الاعمال لتدبير وسائل تمويل التعليم من خارج الموازنة[٨٨].

وقد استمرت هذه الفكرة دون تنفيذ لنحو سبع سنوات قامت الوزارة خلالها بتطوير الفكرة وبلورتها بحيث يتم إنشاء مجالس الامناء فى المدارس الجديدة وبعض مدارس الحلقة الأولى المتميزة ليكون كل مجلس منها بمثابة حلقة وصل بين المدرسة التى انشئت فيها والبيئة المحلية المحيطة بها.

وجـــاء تطويـــر فكرة مجالس الأمناء بحيث يتم إنشائها بالمدارس بدلاً من إنشاء مجلس بكـــل محافظة تنفيذاً لتوصيات مؤتمر مناهج التعليم الابتدائى (١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣) الذى أوصـــى بإنشاء مجالس أمناء بالمدارس يكون اعضاؤها من بين القادرين الذين يساهمون فى توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة[٨٩].

وقد بدأت الوزارة بإنشاء هذه المجالس بناء على هذه التوصية فى القاهرة والاسكندرية وبعـــض المحافظـــات الأخرى وتضمن كتاب الوزارة الصادر عام ١٩٩٤ والوثائق الرسمية الصـــادرة عـــن الوزارة وعن مديريات التربية والتعليم طريقة تشكيل هذه المجالس وشروط العضـــوية فيها وأهدافها والمزايا التى تمنحها الوزارة لأعضاء هذه المجالس وقد جاءت على النحو التالى:-

١- طريقة تشكيل مجالس الأمناء وشروط العضوية فيها:-

يـــتم تشكيل مجالس الأمناء بالمدارس التى تشكل بها هذه المجالس عن طريق الاختيار والتعييـــن وليس الانتخاب كما يحدث بالنسبة لمجالس الآباء. وهى تشكل من شخصيات عامة من المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة كرجال الأعمال واساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء ورجـــال الفكر والاعلام والتجار والسيدات المهتمات بالعمل الاجتماعى ولهن نشاط اجتماعى متمـــيز واهتمامات بالتعليم ورغبة فى معاونة المدرسة على القيام بدورها التربوى والتعليمى هذا إلى جانب ممثلين لأجهزة الشباب والرياضة والثقافة والسياحة[٩٠].

ويشـــترط فـــى تشكيل هذه المجالس والعضوية فيها أن يتم اختيار أعضائها من الفئات الســـابقة فى حدود ما بين عشر وخمس عشر عضواً مع مراعاة عدم تكرار اختيار الشخص الواحـــد فـــى أكثر من مجلس واحد فى داخل الإدارة التعليمية وأن لا يكون من بين أعضاء المجلس أعضاء بمجلس الآباء والمعلمين بالمدرسة(٩١).

٣- أهداف مجلس الأمناء:

حددت وزارة التربية والتعليم الهدف من إنشاء مجلس الأمناء كأداة شعبية تعمل على تنمية وتطوير العملية التعليمية فى:(٩٢)

- المشاركة فى إدارة المدرسة وترشيح المديرين ومعاونة المدرسة فى قيامها بدورها والتغلب على مشكلاتها وتطوير العملية التعليمية والمناهج الدراسية بهدف ربطها بالبيئة والمجتمع، وتوزيع ميزانية المدرسة وتحديد أوجه الصرف منها، ومعاونة إدارة المدرسة فى استمرار الدراسة واستقرار العملية التعليمية بها.
- تدبير مصادر تمويل اضافية غير تقليدية يساهم فيها رجال الأعمال لتمويل التعليم من خارج ميزانية الدولة وذلك بهدف توفير الوسائل التعليمية والأدوات والخدمات اللازمة لتقديم خدمة جيدة للعملية التعليمية.
- وضع الخطط والمقترحات التى تحقق السياسة التعليمية للوزارة وتحقيق مزيد من الرقابة المجتمعية على التعليم وذلك بتقويم الأداء المدرسى، وحصر المعوقات التى تواجه العملية التعليمية وعرضها على المسئولين لاقتراح الحلول لها.
- الارتقاء بمستوى البيئة المحيطة بالمدرسة والحفاظ عليها.
- اقتراح وتقديم خدمات أفضل للطلاب، ورعاية الطلاب اجتماعياً وبدنياً إلى جانب رعايتهم علمياً من خلال دعم الأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية والتربوية والرياضية.
- تحديد المعايير اللازمة لتخريج المبدعين والمبتكرين والعمل على رعايتهم وتكريم الطلاب المتفوقين والموهوبين ورعاية الطلاب المتخلفين.
- ربط التعليم الفنى بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى البيئة ومساعدة المدارس فى قيامها بتقديم مشروعات تربوية وانتاجية لطلابها.
- تقديم المساعدات الفنية للمدرسة فى مجالات التعامل مع الطلاب والتغلب على الصعوبات التى تقف أمام العملية التعليمية.

٣ - المزايا التى تمنحها الوزارة لمجالس الأمناء:

حتى تؤدى مجالس الأمناء دورها فى دعم العملية التعليمية ولتشجيع أعضاء هذه المجالس على تحقيق أهدافها فقد اعطت وزارة التربية والتعليم بعض المزايا لأعضائها الذين يقومون بدور بارز فى دعم العملية التعليمية وارتقاء بها منها:-

- إعفاء مساهمات أعضاء مجالس الأمناء فى دعم العملية التعليمية من الضرائب.
- اطلاق الاسم الذى يرغبه مجلس الامناء المتبنى لأى مدرسة على المدرسة التى تبناها.
- أن يترك لمجلس الأمناء المتبنى لأى مدرسة إطلاق الاسم الذى يرغبه على المدرسة التى يتبناها.
- ترك رئاسة مجلس الأمناء لمن يقوم بالتبنى أو للعضو الأكثر إسهاماً.

ولأن تجربة مجالس الامناء قد نجحت فى كثير من المواقع التعليمية بمحافظات الاسكندرية والقاهرة وبعض المحافظات الأخرى فقد قررت وزارة التربية والتعليم تعميم هذه التجربة ابتداء من العام الدراسى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

٤- معوقات قد تحول دون دعم مجالس الامناء للعملية التعليمية:-

مجالس الأمناء نظام حديث العهد طبق فى عدد قليل من المدارس ولذلك لم تتضح بعد المعوقات التى قد تحول دون دعمه للعملية التعليمية ولكن باستقراء طريقة تشكل هذه المجالس ونظامها يمكن أن نستشف بعض المعوقات التى قد يظهرها التطبيق ومنها:-[٩٣]

- أن طريقة تشكيل مجالس الأمناء بالاختيار من الشخصيات العامة قد تكون أحد معوقات عمل هذه المجالس لأنه قد يتم اختيار بعض الشخصيات التى ليس لديها خبرة بالعمل العام، أو ممن ليس لديهم رغبة فى العمل العام، أو من الشخصيات التى ليس لديها الوقت الذى يمكن أن تخصصه للعمل العام.
- صعوبة اختيار شخصيات عامة لمجالس الأمناء فى ظل هذا النظام الذى يمنع اختيار الشخص لعضوية أكثر من مجلس أمناء خاصة فى القرى التى قد يكون بها أكثر من مدرسة حلقة أولى من التعليم الأساسى أو مدرسة للحلقة الأولى وأخرى للحلقة الثانية.
- الحاح بعض الشخصيات العامة وطلبهم الاشتراك فى عضوية مجالس الأمناء ليس عن رغبة فى العمل العام ولكن للحصول على بعض المزايا التى تعطيها وزارة التربية والتعليم لأعضاء هذه المجالس التى لولاها لعزفوا عن عضوية هذه المجالس وتهربوا منها.

خـــاتمة

يتضح مما تناوله هذا الفصل بالدراسة أن المتغيرات المجتمعية والإقتصادية والسياسية التى شهدتها مصر فى الربع الأخير من القرن العشرين، وهى التى تمثلت فى اتجاه الدولة فى بداية عقد السبعينيات منه إلى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى، ثم اتجاهها فى نهاية عقد الثمانينيات من نفس القرن إلى الأخذ بسياسة الاصلاح الاقتصادى وتطبيق سياسة التثبت والتكيف الهيكلى كان لها آثارها السلبية التى اتضحت من تعثر خطط التنمية، ومن ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية ومنها ما يتصل بالعملية التعليمية، وأدت إلى إتجاه الدولة نحو دعوة المجتمع المدنى للمشاركة فى تنفيذ خطط التنمية فى كافة المجالات التى تناولنا فيها بالدراسة-بصفة خاصة- المشاركة التى قام بها المجتمع المدنى ممثلاً فى الأحزاب السياسية، المجالس الشعبية المحلية، نقابة المهن التعليمية، الجمعيات الأهلية، مجالس الآباء والمعلمين، ومجالس الأمناء فى دعم العملية التعليمية وتناولنا بالدراسة المعوقات التى تحول دون قيام كل من هذه المنظمات والمؤسسات بدورها فى دعم العملية التعليمية.

ويتضح -من استعراض المعوقات الخاصة بكل من مؤسسات المجتمع المدنى والتى تحول دون قيام كل منها بدورها فى دعم العملية التعليمية- أن هناك معوقات مشتركة بين جميع هذه المؤسسات منها:-

- عدم توفر الموارد والامكانيات اللازمة للمشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية لدى كثير من مؤسسات المجتمع المدنى والكثير من الآباء وأولياء الأمور مما يحول دون مشاركتهم بفاعلية فى دعم العملية التعليمية.
- ركود البناء الاجتماعى فى المجتمع وتقلص دور مؤسسات المجتمع المدنى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نتيجة لاستئثار الحكومة بمسئوليات التخطيط والتنفيذ وبالمهام الخدمية التى كان ينبغى أن تتحملها الجماهير بالمشاركة الشعبية مما أضعف من ممارسات المجتمع المدنى وقوى الممارسات البيروقراطية وأدى إلى عدم اكتراث الشعب بالمشاركة فى التنمية الاجتماعية.
- الفردية واللامبالاة والاتكالية نتيجة لتهميش دور الجماهير بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ مما أدى إلى شعور الفرد بالاغتراب عن المجتمع وبأنه لا قيمة له فيه وأن السلطة والمجتمع الذى يعيش فيه لا يحسان به ولا يعنيهما أمره مما أدى إلى عدم اهتمامه بغيره أو بالمواقف والظواهر المحلية المحيطة به فى المجتمع .

- اختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب والأخذ والعطاء وهو ما يوضحه الإسراف فى المطالبة بالحق والتراخى فى أداء الواجب مما أدى إلى تباعد الشقة بينهما وإلى الاعتقاد بـأن المواطن الذكى هو الذى يأخذ أكثر مما يعطى ويوضحه أيضا عدم الفهم الصحيح لقـيمة العمـل الذى أصبح فى نظر البعض مجرد وسيلة للحصول على أكبر دخل دون التفكير فى عائده الاجتماعى.

- صورية وشكلية العمل الاجتماعى عند أغلب مؤسسات المجتمع المدنى (الأحزاب السياسية،المجالس الشعبية المحلية، النقابات المهنية ،الجمعيات الأهلية ،المجالس المدرسية) وتأثر مشاركتها فى التنمية الاجتماعية بالظروف المتغيرة مما أدى إلى الشك فى قدرتها على المشاركة مع الحكومة فى اتخاذ القرارات التى لها مساس بمصالح الجماهير وقدرتها على المشاركة فى دعم العملية التعليمية.

- القصور فى اختيار القيادات وأعضاء مجالس إدارة مؤسسات المجتمع المدنى وبقائهم فى مواقعهم لمدة طويلة دون تغيير، واستئثار الغالبية منهم بالعمل دون الآخرين يؤدى إلى احتمالات تدخل الكثير من المصالح الخاصة وغياب المصلحة العامة فى عملهم.

- غياب الخبرة اللازمة للمشاركة فى دعم العملية التعليمية لدى الكثير من قيادات مؤسسات المجتمع المدنى وأعضاء المجالس المدرسية مما يعوق تفاعلهم فى المشاركة ويؤدى إلى اتخاذهم قرارات خاطئة ومتحيزة أحياناً بمصالح مجموعات معينة.

- عدم اهتمام التربية الأسرية والمجتمعية والمناهج الدراسية والعملية التعليمية والتربوية داخـل المدرسة بتنمية حب التعاون والمشاركة فى خدمة المجتمع مما يؤدى إلى الحد من إدارة الأفراد فى المشاركة ويؤدى إلى التقليل من درجة فاعليتهم.

المراجع

(١) أحمد حسين الصغير. الدور التربوى للأحزاب السياسية فى المجتمع المصرى. رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج جامعــة جنوب الوادى عام ١٩٩٧ ص ٩.

(٢) إبراهيم فؤاد عبد المقصود. الأحزاب السياسية على المستوى المحلى، دراسة قدمت للمؤتمر السنوى الثامن للبحوث السياسية، القاهرة، ٣-٥ ديسمبر ١٩٩٤. فى: السيد عبد المطلب غانم. السياسة والنظام المحلى فى مصر. القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥. ص ٢٥٠.

(٣) أحمد حسين الصغير. مرجع سابق ص ٢.

(٤) سعيد إسماعيل على. نظريات فى الفكر التربوى المعاصر. القاهرة، كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٨٢. ص ٨٢.

(٥) يونان لبيب رزق. الأحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧-١٩٨٤). القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٤ (كتاب الهلال ٤٠٨) صفحات متفرقة.

(٦) فاتن محمد عدلى. توجهات مؤسسات المجتمع المدنى إزاء القضايا السكانية والتعليمية نظرة عامة. فى: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية. دور مؤسسات التعليم والاعلام والمجتمع المدنى فى مواجهة المشكلة السكانية، دراسة ميدانية. القاهرة، ٢٠٠٣. ص ٢٣٦.

(٧) ---------- المرجع السابق. صفحات متفرقة.

(٨) ---------- المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٩) ---------- المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٠) محمد حسن الصغير. المرجع السابق ص ٥٣.

(١١) ------------ المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(١٢) تهانى إبراهيم. على هامش الحزبية. فى : أخبار اليوم (٢٠٠٥/٦/٤). ص ٦.

(١٣) فاتن محمد عدلى. مرجع سابق ص ص ٢٣٦-٢٤٠.

(١٤) أحمد حسين الصغير. مرجع سابق ص ص ٢٣٦-٢٤٠.

(١٥) أحمد حسين الصغير. مرجع سابق ص ص ٦٢-٦٩.

(١٦) المرجع السابق ص ص ١٩٥-١٩٨.

(١٧) معهد التخطيط القومى. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣. القاهرة. ٢٠٠٤. ص ٩.

وأيضاً: ثابت أمين عواد (تحقيق) أحزاب صغيرة رؤساؤها يحلمون بمقعد الرئيس. فى : الأهرام (٨ يونيو ٢٠٠٥) ص ٣.

وأيضاً: أحمد عبد الحكم. صراع الأحزاب والحركات الجديدة فى قيادة الشارع. فى: الأهرام العربى س٨، ع٢٩ (١١ يونيو ٢٠٠٥) ص ١٦.

وأيضاً:فاروق جويدة. الواقع السياسى (هوامش حرة) فى:الأهرام (٢٩ ابريل ٢٠٠٥) ص ٣٥.

وأيضاً: فاتن محمد عدلى. مرجع سابق، ص ٢٣٩.

وأيضاً: أحمد حسين الصغير. مرجع سابق ص ص ١٨٨-١٩٠.

(١٨) عوض توفيق. تطور نظم وأساليب الإدارة التعليمية من سنة ١٩٨١ وحتى الوقت الحاضر. القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٨٥. ص ص ٢٥-٣١.

(١٩) المرجع السابق. ص ص ٦٥-٧٠.

(٢٠) معهد التخطيط القومى. المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ودراسة لنموذج تنمية الاسكندرية بالمشاركة الشعبية. القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٩.

(٢١) فيصل الراوى رفاعى طابع. دراسة تقويمية لدور وحدات الحكم المحلى فى التعليم. رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط عام ١٩٨٥ ص ٥٤، ص٥٥، ص ١١٧.

(٢٢) معهد التخطيط القومى. المشاركة الشعبية ودورها. مرجع سابق ١٩.

(٢٣) فيصل الراوى رفاعى طابع. مرجع سابق ص ٥٧.

(٢٤) فيصل الراوى رفاعى طابع. مرجع سابق ص ٥٨.

(٢٥) معهد التخطيط القومى. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣. مرجع سابق ص ١٢.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مســتوى القطاع الزراعى. القاهرة، ٢٠٠٢. ص ٦٤.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. المشاركة الشعبية ودورها. مرجع سابق ص ٣٠.

وأيضاً: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية. تفعيل دور الشراكة المجتمعية فى

العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم. القاهرة، ٢٠٠٣
ص ٩٦.

(٢٦) عماد صموئيل وهبه جرجس. الدور التربوى للنقابات المهنية فى المجتمع المصرى فى ضوء بعض المتغيرات المعاصرة، دراسة ميدانية.رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية بسوهاج جامعة جنوب الوادى عام ٢٠٠٤.ص ٤٣.

(٢٧) المرجع السابق. ص ٤٣.

وأيضاً: معهد التخطيط القومي. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣. القاهرة، ٢٠٠٤. ص ٦٧.

(٢٨) عماد صموئيل وهبه جرجس. مرجع سابق. ص ص ٧٧-٨٢.

(٢٩) عماد صموئيل وهبه جرجس. المرجع السابق. ص أ.

(٣٠) ميثاق شرف المعلم فى كل من الدول العربية. فى مجلة التربية والتعليم، ع ٢٨ (ربيع ٢٠٠٣).ص ٢١.

(٣١) محمد أبو الأسعاد. تطوير نقابة المعلمين المصريين. القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصره، ١٩٩٢. ص ١٢، ص ١٣.

(٣٢) القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية.

وأيضاً: القرار الوزارى رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١١/٩ بإصدار اللائحة الداخلية للقانون ٧٩ لسنة ١٩٦٩ (المادة ٥).

(٣٣) القرار الوزارى رقم ٥٦٥ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٥ بإصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ (المادة ٥).

(٣٤) محمد ماهر محمود الجمال. الخدمات التعليمية لنقابة المهن التعليمية فى جمهورية مصر العربية رؤية تربوية معاصرة، رسالة ماجستير قدمت لكلية التربية جامعة المنصورة عام ١٩٨٧ من الملخص. ص ٤.

(٣٥) نقابة المهن التعليمية. ورقة عمل حول إصدار مجلة الرائد ونشرة الأنباء. القاهرة، ١٩٩٥. ص ١.

(٣٦) محمد أبو الاسعاد. مرجع سابق. ص ٩٠.

(٣٧) محمد ماهر محمود الجمال. مرجع سابق. ص ٤ من الملخص.

(٣٨) نقابة المهن التعليمية. كلمة الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين فى

اجتماع الجمعية العمومية الثامنة والثلاثين يوم ٩ مايو ١٩٩٦. القاهرة، ١٩٩٦. ص ١٢.

(٣٩) محمد ماهر محمود الجمال. مرجع سابق.

(٤٠) نقابة المهن التعليمية. تقرير مجلس النقابة عن الفترة من ١٩٩٥/٥/١٥ إلى ٨/٥/ ١٩٩٦. القاهرة، ١٩٩٦. ص ١٩.

وأيضاً: نقابة المهن التعليمية. كلمة الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمى مرجع سابق. ص ١٢.

(٤١) كمال حسنى بيومى. دراسة مقارنة للدور التربوى لنقابات المهن التعليمية فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا. رسالة دكتوراه قدمت لكلية التربية جامعة عين شمس عام ١٩٨٩. ص ٨٨، ص ٩٢.

(٤٢) سامى عبد الله حنفى عبد العزيز. دور النقابات فى الحياة الدستورية. رسالة دكتوراه منشورة. القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.

(٤٣) عماد صموئيل وهبه جرجس. مرجع سابق.

وأيضاً: محمد ماهر محمود الجمال مرجع سابق.

(٤٤) حكم المحكمة الدستورية ٢٠٠٠/٦/٣ فى الدعوى رقم ١٥٣ لسنة ٢١ قضائية دستورية فى: الجريدة الرسمية، ع ٢٤ (٢٠٠٠/٦/١٧) ص ١٧٤٥.

(٤٥) معهد التخطيط القومى، المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر، دراسة حالة . القاهرة، ١٩٩٦. ص١.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية. القاهرة، ٢٠٠٠. ص ٢٠.

وأيضاً: عبد الغفار شكر. الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ (مكتبة الأسرة ٢٠٠٥) ص ٦٤.

وأيضاً: إقبال الأمير. دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة تحديات التعليم. دراسة قدمت للمؤتمر الأول للجمعيات الأهلية العاملة فى نطاق التعليم، مارس ٢٠٠٠، القاهرة وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠ ص ٥.

وأيضاً: محمد حافظ دياب. بحوث الجمعيات الأهلية فى الوطن العربى، دراسة نقدية.

الاسكندرية، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٧. ص ١٣.

(٤٦) معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر. مرجـع سابق. ص١٠، ص ١١.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية. مرجع سابق ص٥

(٤٧) عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص٢٥ وأيضاً: معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص ١١.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية... مرجع سابق. ص ٥.

(٤٨) محمد حافظ دياب. مرجع سابق. ص ١٤٢.

(٤٩) المجالس القومية المتخصصة. تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، دور المشاركة الشعبية فى التنمية (الدورة العشرين ١٩٩٩- ٢٠٠٠). القاهرة، ٢٠٠٠. ص ٥.

وأيضاً: مجلس الشورى. المشاركة الشعبية. القاهرة، ١٩٨٤ (سلسلة تقارير مجلس الشورى ٢٢). ص ٢٧.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص٦.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية . مرجع سابق. ص ٢.

(٥٠) المجالس القومية المتخصصة. مرجع سابق ص ٥٢.

وأيضاً: معهد التخطيط. مرجع سابق. ص١٦. القومى الجمعيات الأهلية.

(٥١) معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية مرجع سابق ص١٦.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص٢.

وأيضاً. عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ٢٦.

(٥٢) معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية مرجع سابق ص٦.

وأيضاً:زكى بدوى. أصول الخدمة الاجتماعية. القاهرة، مطبعة صلاح الدين، ١٩٤٧. ص ٧٣.

وأيضاً: عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ٥٥.

(٥٣) معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية . مرجع سابق. ص١٢.

(٥٤) معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية مرجع سابق. ص٧.

(٥٥) المرجع السابق ص٧.

وأيضاً : عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ١٢٦، ص ١٢٧.

(٥٦) المجالس القومية المتخصصة. تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية مرجع سابق. ص٥٤.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى: الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص ٨.

(٥٧) مجلس الشورى المشاركة الشعبية – القاهرة، ١٩٨٤. ص٣١، ص ٣٥.

(٥٨) معهد التخطيط القومى الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص١.

(٥٩) عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ٢٣، ص ٢٧.

(٦٠) عبد الغفار شكر. المرجع السابق. ص١١، ص٢٣.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى للمنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص ١٣.

(٦١) معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص ٨، ص٩.

وأيضاً: عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ص ١٢٧-١٢٩.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٣. القاهرة، ٢٠٠٤ ص ٥٧

وأيضاً: امانى قنديل. رؤية نقدية لقانون الجمعيات الأهلية الجديد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ فى: معهد التخطيط القومى. تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣. القاهرة ٢٠٠٤، ص٦٠.

(٦٢) معهد التخطيط القومى.تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣. مرجع سابق. ص١١، ص١٢٢.

وأيضاً: عبد الغفار شكر مرجع سابق ص ص ١١٦-١٢٢.

(٦٣) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للخدمات. مرجع سابق. ص ٦٤.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية مرجع سابق ص ٢٣.

(٦٤) أمانى قنديل: تفعيل دور الجمعيات الأهلية. فى عملية التنمية البشرية. دراسة قدمت لمؤتمر دور الاتحاد العام والجمعيات فى تفعيل العمل التطوعى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، القاهرة ٣-٤ مارس١٩٩٩. القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٩٩. ص ٩٨.

(٦٥) عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ١١.

(٦٦) إقبال الأمير السمالوطى. ورقة عمل حول المستويات التعليمية المعيارية القومية. فى: مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية جـ١ع١٤ (٢٠٠٣) ص٣.

(٦٧) وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة. القاهرة، ٢٠٠٣. ص ١٠٨.

وأيضاً: وزارة التربية والتعليم. الإدارة العامة للجمعيات الأهلية. تقرير عن انجازات الإدارة. القاهرة، ٢٠٠٤. ص ١.

(٦٨) وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة مرجع سابق. ص ١٠٨.

(٦٩) إقبال الأمير السمالوطى. ورقة عمل. مرجع سابق. ص ص ٨-١٥.

(٧٠)، (٧١)، (٧٢) وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم المصرى فى مجتمع المعرفة مرجع سابق. ص ١٠٨.

(٧٣) عوض توفيق عوض. أهداف مجالس الاباء والعلمين واختصاصاتها على ضوء القرارات الوزارية. القاهرة، وحدة تخطيط التعليم، البنك الدولى، ٢٠٠٤. ص ٢٣.

(٧٤) القرار الوزارى رقم ٣٠ بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٠ بشأن التصريح للجمعيات الأهلية بإنشاء مدارس على نمط مدارس المجتمع.

(٧٥) معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص٣٥.

(٧٦) المرجع السابق. ص٢٧.

(٧٧) محمد حافظ دياب. مرجع سابق. ص ٣٣.

(٧٨) وزارة التربية. الإدارة العامة للجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص ص ٤-٦.

(٧٩) أمانى قنديل. رؤية نقدية لقانون الجمعيات الأهلية. مرجع سابق ص٦١.

وأيضاً عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ١٢٩، ص ١٣٠.

(٨٠) أمانى قنديل. تفعيل دور الجمعيات الأهلية. مرجع سابق ص١٠٢.

وأيضاً على الصاوى. دور الجمعيات التطوعية فى التنمية المحلية، تحليل لعينة من الكوادر المحلية. دراسة قدمت للمؤتمر السنوى الثامن للبحوث السياسية، القاهرة، ٣-٥ ديسمبر ١٩٩٤. فى: السيد عبد المطلب غانم (محرر) السياسة والنظام المحلى فى مصر. القاهرة، مركز البحوث الدراسات، جامعة القاهرة، ١٩٩٥. ص ٤٥٤.

وأيضاً: محمد عمر عبد الآخر. معوقات العمل الأهلى فى مصر فى: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤. ص ٦٦.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص١١، ص ١٢.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص١٤.

وأيضاً: ورشة عمل حول تعريف وتحديد احتياجات الجمعيات فى الفترة من ١٥/٤/١٩٩٥ إلى ٢/٥/١٩٩٥ بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وممثلى بعض الجمعيات الأهلية والجهات المانحة. فى: معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص ٣٧.

(٨١) أمانى قنديل. تفعيل دور الجمعيات الأهلية مرجع سابق ص٩٨.

وأيضاً: على الصاوى. مرجع سابق. ص ٤٣٠، ص ٤٥٥، ص ٤٥٨.

وأيضاً: عبد الغفار شكر. مرجع سابق. ص ص ١٢٢-٢٤

وأيضاً محمد دياب مرجع سابق ص ص ١٣٧-١٤٢.

وأيضاً: معهد التخطيط القومى. الجمعيات الأهلية. مرجع سابق. ص ١٢، ص١٣، ص٣٥.

وأيضاً:معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص ١٥.

وأيضاً: مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية والشرق أوسطية فى استراتيجية التنمية الوطنية، فى الفترة من ١-٣ ابريل عام ١٩٩٣. فى: معهد التخطيط القومى. المنظمات غير الحكومية. مرجع سابق. ص ٤٤.

وأيضاً: ندوة المشاركة فى التغيير أساس التغيير والاصلاح. فى : الأهرام ١٥/٤/٢٠٠٥ ص ١٠.

(٨٢) عوض توفيق عوض. الملامح العامة لسياسة الرعاية الاجتماعية فى التعليم قبل الجامعى. القاهرة، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٨٨.ص ١٢٧.

(٨٣) إسماعيل رياض. مجالس الأباء والمعلمين لماذا وكيف؟. القاهرة، وزارة التربية والتعليم د.ت. ص٨.

(٨٤) عوض توفيق عوض. الملامح العامة لسياسة الرعاية الاجتماعية. مرجع سابق. ص ١٢٧.

(٨٥) عوض توفيق عوض. المرجع السابق. ص ١٢٨.

(٨٦) القرار الوزارى رقم ٥ الصادر بتاريخ ١٣ يناير ١٩٩٣ بشأن مجالس الآباء والمعلمين وتعديلاته بالقرارين الوزاريين رقم ٣٣٤، ٤٦٤ لسنة ١٩٩٨.

وأيضاً: وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، التعليم فى مجتمع المعرفة مرجع

سابق. ص ١٠٧.

(٨٧) وزارة التربية والتعليم /البنك الدولى/ الاتحاد الأوروبى/ برنامج تحسين التعليم. تفعيل أهداف واختصاصات مجالس الآباء والمعلمين من وجهة نظر الوحدات المحلية. القاهرة، ٢٠٠١ . ص ص ٩-١٢.

(٨٨) أحمد فتحى سرور. استراتيجية تطوير التعليم فى مصر. القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٧. ص١٤٨.

(٨٩) توصيات مؤتمر مناهج التعليم الابتدائى (١٨-٢٠ فبراير ١٩٩٣) فى: مجلة التربية والتعليم مج٣، ع ٧ (يونية ١٩٩٣) ص ٧٥.

(٩٠) محافظة القاهرة- مديرية التربية والتعليم. تشكيل مجالس الأمناء. القاهـرة، ١٩٩٤. ص١.

وأيضاً: وزارة التربية والتعليم . مشروع مبارك القومى. انجازات التعليم فى ٤ أعوام. القاهرة، ١٩٩٥. ص ٨٢.

(٩١) محافظة القاهرة. مديرية التربية والتعليم. تشكيل مجالس الأمناء. مرجع سابق. ص١.

(٩٢) وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم، النقلة النوعية فى المشروع القومى للتعليم تطبيق مبادىء الجودة الشاملة . القاهرة ٢٠٠٢. ص ٩٤.

وأيضاً: محافظة القاهرة. مديرية التربية والتعليم. تشكيل مجالس الأمناء مرجع سابق ص١، ص٢.

وأيضاً: وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم فى مجتمع المعرفة مرجع سابق. ص ١٠٩.

(٩٣) وزارة التربية والتعليم. مبارك والتعليم فى مجتمع المعرفة المرجع السابق. ص ١٠٩.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

إعداد

د. ناجي شنودة نخله

أستاذ مساعد

بشعبة بحوث السياسات التربوية

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها (*)

مقــدمة :

تعد مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى إحدى الوسائل الفعالة فى دعــم العملية التعليمية ، وتعكــس مدى رغبة واستعداد أفراد المجتمع فى المشاركة فى جهود تحسين التعليم وتطويره ، وحرصـــهم علـــى القــيام بأدوارهم ومسئولياتهم المجتمعية ، وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظائفها التربوية ٠

وانطلاقاً من أهمية المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية كان من الضرورى جمع مــزيد من الأدلة عن واقعها الفعلى ، كما يعايشه المسئولون عن الإدارة المدرسية فى المدارس الإعداديـــة ، والـــتعرف علـــى الأدوار التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ومدى فعالية هذه الأدوار ، وذلك من خلال الدراسة الميدانية فى هذا الفصل ٠

ويتـــناول هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها ، حيث يعرض لأدوات الدراسة الميدانية ، وعينة البحث ، وتحليل نتائج الاستبانة ٠

أدوات الدراسة الميدانية :

اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة الشخصية ، والاستبانة ، وذلك على النحو التالى :

١- المقابلة الشخصــية

استخدمت هذه الدراسة المقابلة الشخصية فى المراحل الأولى للدراسة نظراً لما وفرته من معلومـــات فـــى إيضاح المشكلة والتعرف على أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، كما استخدمت فى مرحلة ثانية للتأكد من البيانات والمعلومات التى تم الحصول عليها عن طريق الاستبانة ٠

وتتميز المقابلة باحتوائها على درجة من المرونة فى توجيه الأسئلة وفقاً لمتطلبات الموقف كما أن بعض أفراد العينة – سواء أكانوا من مديرى أو نظار المدارس الإعدادية أو وكلائها أو الأخصائيين الاجتماعين – قد يكون لديهم رغبة أكثر فى التعبير عن أفكارهم شفويا عما لو طلب

(*) إعداد د٠ ناجى شنودة نخلة – أستاذ مساعد بشعبة بحوث السياسات التربوية

مـنهم التعبـير عنها كتابة ، فقد يكونون أكثر استعدادا لتقديم بيانات أشمل من خلال المقابلة ، ويستطيع القائم بالمقابلة أن يحصل على إجابات عن جميع الأسئلة ، كما تتيح المقابلة الفرصة للباحث للتعرف على ملاحظات أفراد العينة من خلال الموقف الكلى الذى يستجيبون له ٠ وعلى الـرغم مـن المزايا السابقة فأن المقابلة أداة بحث لا تخلو من بعض العيوب منها أنها تستنفـذ الكثير من الوقت والجهد فى التردد على أفراد العينة ٠ غير أن العيوب السابقة لا تقلل كثيراً من أهمـية المقابلـة ، ولا تجعل الباحث يتخلى عنها أداة مهمة من أدوات جمع البيانات عن أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ٠

٢- الاسـتبانة :

تتضمن الاستبانة مجموعة من الأسئلة تعرض على عدد من الأفراد لمعرفة آرائهم حول موضـوع معيـن وتسـتخدم الاستبانة بكثرة فى التربية للحصول على معلومات عن الظروف والممارسـات القائمـة بالفعل ، والتعرف على الآراء والاتجاهات ، فهى وسيلة علمية تعرض أفراد العينة لمثيرات مختارة ومرتبة بعناية بقصد جمع البيانات اللازمة لمعرفة واقع معين متعدد الجوانب ٠

وقـد مـر بـناء الاستبانة المستخدمة فى هذه الدراسة بعدة مراحل ، حيث تم الإفادة من تصـميم هذه الاستبانة من الزيارات الميدانية والمقابلات الاستطلاعية مع بعض مديرى ونظار المدارس الإعدادية ووكلائها والأخصائيين الاجتماعيين ، ومن استقراء عبارات الاستبانات التى تضـمنتها الدراسـات السابقة ٠ وقد روعى فى هذه الاستبانة تقديم العبارات البسيطة لأفـراد العيـنة ، ويعقب إحداها عبارات للتعمق ، ويسمى هذا النوع من الأسئلة أسئلة التعمق من وجه واحـد ٠ كما اتخذت صياغة الاستبانة صورة كل من الاستبانة المقيدة ذات الإجابات المحددة مـن قائمـة معـدة من العبارات الثابتة لاختيار الإجابات الممكنة من بينها ، وصورة الاستبانة المفتوحة ، حيث أتاحت معظم الأسئلة المقيدة فى نهايتها المجال للإجابة الحرة التى تكشف آراء أفراد العينـة واتجاهاتهم الحقيقيـة ٠

وعرضت الاستبانة على نخبة مختارة من أساتذة التربية وبعض مسئولى إدارة الجمعيات الأهلـية بـإحدى الإدارات التعليمـية بالقاهرة ، وكانت محصلة آرائهم مجموعة من التعديلات راعاها الباحث أما بالإضافة أو الحذف أو التعديل فى صياغة بعض عبارات الاستبانة (*) ٠

(*) **أسماء السادة المحكمين (مرتبة ابجديا)** : أ٠د٠ احمد كمال حجاب (المركز القومى للبحوث التربوية) ، أ٠د٠ اميل فهمى حنا (كلية التربية بحلوان) ، أ٠د٠ سعيد جميل سليمان ، أ٠د٠ عبد الله بيومى ، أ٠د٠ عوض توفيق عوض ، أ٠د٠ فيليب اسكاروس (المركز القومى للبحوث التربوية) ، أ٠ عهدى عزيز خليل (مدير الجمعيات الأهلية بإدارة شبرا التعليمية) ٠

وطبقــت الاســتبانة – فــي صورتها التجريبية – على عينة صغيره من مديرى ونظار المــدارس الإعدادية ووكلائها والأخصائيين الاجتماعيين بلغ عددهم (١٢) فرداً وذلك للتأكد من صـــلاحية الاســتبانة ووضوح صياغتها ومدى مناسبة الوقت اللازم للإجابة عن أسئلتها ، وقد أجريــت بعض التعديلات المحدودة وفق ملاحظات أفراد العينة الاستطلاعية ، واشتملت استبانة مديرى ونظار المدارس الإعدادية ووكلائها والأخصائيين الاجتماعيين على (٤٤) عبارة مقيدة ، (٧) عــبارات مفــتوحة ، يتصدرها صفحة تبين الهدف من الاستبانة والبيانات الأولية لأفــراد العينة [*] وتندرج عبارات هذه الاستبانة تحت المحاور الآتية :

١- مدى قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدور فعال فى دعم العملية التعليمية :

اشتمل هذا المحور على (٧) عبارات مقيدة ، وعبارة مفتوحة ، ويهدف إلى التعرف على مدى فعالية الدور الذى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ٠

٢- المجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية :

اشتمل هذا المحور على (١٤) عبارة مقيدة ، وعبارة مفتوحة ، ويهدف إلى التعرف على المجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ٠

٣- مدى كفاية دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية :

اشتمل هذا المحور على سؤالين : الأول مقيد الاستجابة يتركز فى عبارة واحدة ، والثانى يضم أربع عبارات مقيدة ، وعبارة مفتوحة ، وذلك للتعمق فى الاستجابة التى جاءت فى السؤال الأول ٠ وتهــدف أسئلة هذا المحور إلى التعرف على مدى كفاية دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية وأسباب ضعف هذا الدعم أو عدم كفايته إن وجد ٠

٤- دور مجلس الآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية :

اشتمل هذا المحور على (١١) عبارة مقيدة ، وعبارة مفتوحة ، ويهدف إلى التعرف على الأدوار التى يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية ٠

٥- المعوقات التى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية :

اشتمل هذا المحور على (٦) عبارات مقيدة ، وعبارة مفتوحة ، ويهدف إلى التعرف على المعوقات التى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية ٠

---

[*] أنظر ملحق رقم (١) استبانه موجهة للمديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية ٠

٦- **الدور الذى يقوم به مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية :**

اشتمل هذا المحور على (سؤالين الأول مقيد الاستجابة يتركز فى عبارة واحدة ، والثانى مفتوح وذلك للتعمق فى الاستجابة التى جاءت فى السؤال الأول • وتهدف أسئلة هذا المحور إلى التعرف على الدور الذى يقوم به مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية •

٧- **مقترحات لتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية :**

اشـتمل هـذا المحـور على سؤال مفتوح يهدف إلى التعرف على مقترحات أفراد العينة لتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية •

عينـة الدراسـة :

اختـيرت عيـنة الدراسـة من مديرى ونظار ووكلاء المدارس الإعدادية والأخصائيين الاجتماعييـن فـى سـت محافظـات هـى (القاهرة ، والإسكندرية ، والقليوبية ، والشرقية ، والإسماعيلية ، وسوهـاج) •وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسـة التى تـم تحليل استباناتهم (٣٥٢) مديراً وناظراً ووكيلاً وأخصائى اجتماعى بالمدارس الإعدادية، وذلك بعد استبعاد بعض الاستبانات غير المستكملة •

ويوضـح جـدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمديريات والإدارات التعليمية التابعين لها •

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمديريات والإدارات التعليمية التابعين لها

المديرية	الإدارات التعليمية	المجتمع الأصلى للإدارات	العينة	٪
القاهـرة	١- مصر الجديدة • ٢- الـزيتون ٣- عين شمـس ٤- شـبرا ٥- روض الفرج ٦- السـاحل	٢٧	٦	٢٢٫٢٢

تابع جدول رقم (١)

المديرية	الإدارات التعليمية	المجتمع الأصلى للإدارات	العينة	٪
الإسكندرية	١- المـــــنتزه ٢- شـــرق الإسكندرية	٧	٢	٥٧ر٢٨
القليوبية	١- القناطر الخيرية ٢- قليـــــوب	٩	٢	٢٢ر٢٢
الشرقية	١- منيا القمــــح ٢- شرق الزقازيق ٣- غرف الزقازيق	١٦	٣	٧٥ر١٨
الإسماعيلية	١- التل الكـــبير ٢- القصاصيـــن	٧	٢	٥٧ر٢٨
سوهاج	١- سوهــــاج ٢- طهطــــا	١١	٢	١٨ر١٨
إجمـــــالى		٧٧	١٧	٠٨ر٢٢

يتضح من الجدول السابق ما يأتى :

- تتوزع عينة المحافظات التى تم اختيارها فى ست محافظات تمثل نحو (٢٢ر٢٢%) من إجمـــالى عـــدد محافظـــات الجمهورية ، وقد اختيرت القاهرة لأنها العاصمة ، واختيرت الإسكندرية لأنها تمثل إحدى المحافظات الساحلية ، وهى من المحافظات التى تعمل على تحقيق مشاركة فعالة مع مؤسسات المجتمع المدنى ، كما اختيرت الإسماعيلية لأنها تمثل إحـــدى محافظات القناة ، على حين اختيرت كل من محافظتى الشرقية والقليوبية لتمثلان محافظات الدلتا والوجــه البحرى ، واختيرت محافظة سوهاج لأنها تمثل إحدى محافظات الصعيد .

- بلـــغ عـــدد عينة الإدارات التعليمية (١٧) إدارة تمثل نحو (٠٨ر٢٢%) من إجمالى عدد الإدارات فى المجتمع الأصلى للعينه ، وتزيد هذه النسبة فى إدارات محافظتى الإسكندرية والإسماعيلية حيث بلغت (٥٧ر٢٨%) ، وتقل عن ذلك بالنسبة لإدارتى محافظة سوهاج ،

حيــث بلغت (١٨ر١٨%) من إجمالى إدارات المجتمع الأصلى للعينة ، ويوضح جدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة وفقاً للإدارات والمدارس التى يعملون بها ،

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة وفقاً للإدارات والمدارس التى يعملون بها

الإدارة التعليمية	المدرســـــة	العينة	٪
مصر الجديدة	- الطبرى الإعدادية بنين ،	٤	١٤ر١
	- مصر الجديدة الإعدادية بنات ،	٦	٧٠ر١
	- مصر الجديدة الإعدادية بنين ،	٣	٨٥ر٠
الزيتون	- الزيتون العامة بنات.	٣	٨٥ر٠
	- الزيتون الحديثة بنات ،	٥	٤٢ر١
	- الزيتون الإعدادية بنين .	٣	٨٥ر٠
عين شمس	- الفاروق عمــر بنين	٨	٢٧ر٢
شــبرا	- السيدة سمية الإعدادية بنين ،	٤	١٤ر١
	- النصر الإعدادية بنات ،	٥	٤٢ر١
	- الزهراء الإعدادية بنات ،	٤	١٤ر١
	- الاستقلال الإعدادية بنات ،	٤	١٤ر١
	- رمسيس الإعدادية بنين ،	٥	٤٢ر١
روض الفرج	- شبرا الإعدادية بنين ،	٥	١٤ر١
	- شبرا الإعدادية بنات ،	٦	٧٠ر١
	- مكارم الأخلاق الإعدادية بنات.	٤	١٤ر١
	- روض الفرج الإعدادية بنين ،	٦	٧٠ر١

تابع جدول رقم (٢)

الإدارة التعليمية	المدرســــــة	العينة	٪
الســـــاحل	– الترعة الإعدادية بنين .	٥	٤٢ر١
	– الترعة الإعدادية بنات .	٦	٧٠ر١
	– أم المؤمنين الإعدادية بنات .	٥	٤٢ر١
	– العزة الإعدادية بنات .	٥	٤٢ر١
	– شبرا الحديثة الإعدادية بنين .	٦	٧٠ر١
	– محمد نجيب الإعدادية بنين .	٦	٧٠ر١
المنتـــزة	– الدكتور محمود داود الإعدادية بنات.	٦	٧٠ر١
	– سيدى بشر الإعدادية بنات .	٦	٧٠ر١
	– محمد حمدى عاشور الإعدادية بنين.	٧	٩٩ر١
	– على بن أبى طالب الإعدادية بنين .	٦	٧٠ر١
	– جميلة أبو حريد الإعدادية .	٦	٧٠ر١
	– أبن خلدون الإعدادية بنات .	٨	٢٧ر٢
شرق الإسكندرية	– أم القرى الإعدادية بنات .	٥	٤٢ر١
	– حافظ غانم الإعدادية بنين .	٦	٤٢ر١
القناطر الخيرية	– أسماء بنت أبى بكر الإعدادية بنات .	٥	٤٢ر١
	– القناطر الخيرية الإعدادية بنات .	٥	٤٢ر١
	– خالد بن الوليد الإعدادية بنين .	٤	١٤ر١
	– عمر بن الخطاب الإعدادية بنين .	٥	٤٢ر١
قلـــوب	– طنان الإعدادية بنات .	٥	٤٢ر١
	– طنان الإعدادية المشتركة .	٥	٤٢ر١
	– الســـد الإعدادية المشــــتركة .	٥	٤٢ر١
	– سنديون الإعدادية للنبات .	٥	٤٢ر١

تابع جدول رقم (٢)

الإدارة التعليمية	المدرســـة	العينة	٪
منيا القمح	– الشربينى الإعدادية بنات ،	٧	٩٩ر١
	– الألفى الإعدادية بنين ،	٦	٧٠ر١
شرق الزقازيق	– عبد اللطيف حسانين الإعدادية بنات ،	٨	٢٧ر٢
	– النحال الإعدادية بنات ،	٩	٥٦ر٢
	– السادات الإعدادية بنات (١)	٩	٥٦ر٢
غرب الزقازيق	– السادات الإعدادية بنين (١)	٥	٤٢ر١
	– شيبه الإعدادية ،	٦	٧٠ر١
التل الكبير	– التل الكبير الإعدادية بنين ،	٥	٤٢ر١
	– التل الكبير الإعدادية بنات ،	٥	٤٢ر١
	– التل الكبير الإعدادية المشتركة	٥	٤٢ر١
	– الظاهرية الإعدادية المشتركة ،	٤	١٤ر١
	– كفر الشيخ عطية المشتركة ،	٣	٨٥ر٠
القصاصين	– القصاصين الإعدادية القديمة المشتركة ،	٥	٤٢ر١
	– عمر بن الخطاب الإعدادية (١) ،	٦	٧٠ر١
	– الشهيد خضر الإعدادية المشتركة ،	٤	١٤ر١
	– عمر بن الخطاب الإعدادية (٢) ،	٥	٤٢ر١
	– مدرسة الكوع الإعدادية ،	٣	٨٥ر٠
	– الشيخ غريب الإعدادية ،	٥	٤٢ر١

تابع جدول رقم (٢)

الإدارة التعليمية	المدرسـة	العينة	%
سوهاج	- أبو بكر الصديق الإعدادية بسوهاج	٥	٤٢ر١
	- الإعدادية الجديدة بنات •	٥	٤٢ر١
	- أم المؤمنين الإعدادية بنات •	٥	٤٢ر١
	- صلاح سالم الإعدادية [illegible] •	٥	٤٢ر١
	- هدى شعراوى الإعدادية بنات •	٥	٤٢ر١
	- الإعدادية الحديثة بنات بسوهاج •	٥	٤٢ر١
	- طارق بن زياد الإعدادية بنات •	٥	٤٢ر١
	- الشـهيد أمـام خطاب الإعدادية بنات بتونس•	٥	٤٢ر١
	- أم المؤمنيـن الإعدادية بنات بجزيرة شندويل	٥	٤٢ر١
طهطا	- خلوة محفوظ الإعدادية بطهطـا•	٥	٤٢ر١
	- الشهيد سـالم الإعدادية المشتركة.	٥	٤٢ر١
إجمـالى		٣٥٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق ما يأتى :

- بلـغ عدد المدارس التى طبقت بها أدوات الدراسة (٦٥) مدرسة ، تتوزع فى (١٧) إدارة تعليمية •
- بلـغ إجمالى أفراد العينة (٣٥٢) فرداً بمتوسط (٥) أفراد تقريباً فى كل مدرسة ، ويتركز تمثـيل أفراد العينه لهذا المتوسط فى (٣١) مدرسة بنسبة (٦٩ر٤٧%) من إجمالى عدد هذه المدارس ، ويزيد عدد أفـراد العينة عن هذا المتوسـط فى (٢١) مـدرسـة بنـسبة (٣١ر٣٢%) ، علـى حيـن يقـل عدد أفراد العينة عن هذا المتوسط فى (١٣) مـدرسـة بنسـبة (٢٠%) من إجمالى عدد مدارس العينة • ويوضح جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة تبعاً لوظائفهم•

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة تبعاً لوظائفهم

الوظيفة	العينة	٪
- مدير مدرسة (أ) ، (ب)	٦٠	٥٠ر١٧
- ناظر مدرسة	٦٢	٦١ر١٧
- وكيل مدرسة	١١٣	١٠ر٣٢
- أخصائي اجتماعي أول وأخصائي اجتماعي .	١١٧	٢٤ر٣٣
إجمالي	**٣٥٢**	**١٠٠**

يتضح من الجدول السابق ما يأتى :

- بلغت نسبة عينة قيادات الإدارة المدرسية من مديرى ونظار المدارس الإعدادية (٦٦ر٣٤٪) من إجمالى العينة ، حيث تشمل عينة مديرى المدارس بنسبة (٥٠ر١٧٪) ، وعينه النظار بنسبة (٦١ر١٧٪) من إجمالى العينه .
- بلغت نسبة عينة وكلاء المدارس الإعدادية (٢٤ر٣٢٪) من إجمالى أفراد العينه ، ويمثلون الفئة الوسطى فى مجالس الإدارات المدرسية ، على حين بلغت نسبة عينة الأخصائيين الاجتماعيين (أخصائى أول ، وأخصائى) (٢٤ر٣٣٪) من إجمالى أفراد العينة ، ويقع على عاتقهم ربط المدرسة بالمجتمع والاتصال بمؤسساته وقياداته وأفراده .

ويتبين – مما سبق – أن عينة الدراسة تمثل إلى حد كبير المجتمع الأصلى للمديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين سواء على مستوى المديريات التعليمية أو الإدارات التعليمية أو المدارس ، أو فئات الإدارة المدرسية ذات الصلة بمؤسسات المجتمع المحلى.

تحليل نتائج الاستبانة :

يــتم تناول نتائج الاستبانة وتحليلها وفقاً للمحاور السبع التى تتضمنها ، وذلك على النحو التالى :

١- مدى قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدور فعال فى دعم العملية التعليمية :

وجه الباحث السؤال الأول إلى عينة الدراسة للتعرف على مدى فعالية الدور الذى تقوم به مؤسســات المجــتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ٠ يوضح جدول رقم (٤) استجابة أفراد العينة عن هذا الســؤال ٠

جدول رقم (٤)

استجابة أفراد العينة عن مدى فعالية الدور الذى تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
أ	الأحــزاب السياسية	٥٥	١٥ر٦٣	٨٢	٢٣ر٢٩	٢١٥	٠٨ر٦١
ب	التنظيمات الشعبية المحلية	٤٨	١٣ر٦٤	١٠٨	٣٠ر٦٨	١٩٦	٥٥ر٦٨
ج	الجمعيات الأهليــة	١١٠	٣١ر٢٥	١٠٩	٣٠ر٩٧	١٣٣	٣٧ر٧٨
د	رجال الأعمــــال	١١٤	٣٢ر٣٩	٩٥	٢٦ر٩٩	١٤٣	٤٠ر٦٢
هـ	أولياء الأمــــور	١٤٤	٤٠ر٩١	١٣٥	٣٨ر٣٥	٧٣	٢٠ر٧٤
و	مجلس الأبــــاء	١٧٩	٥٠ر٨٥	١١٢	٣١ر٨٢	٦١	١٧ر٣٣
ز	مجلس الأمنــــاء	١٢٥	٣٥ر٥١	١٠٩	٣٠ر٩٧	١١٨	٣٣ر٥٢

يتضح من استجابة أفراد العينة ما يأتــــى :

- أن مؤسســات المجتمع المدنى التى تقوم بدور فى دعم العملية التعليمية يتركز فى ثلاث فئات هى : مجلس الآباء ، وأولياء الأمور ، ومجلس الأمناء ٠ غير أن دورهم يكاد يكون ضعيفاً فى فعاليته حيث اســتجاب أفراد العينة عن فعــالية دور مجلس الآبــاء بنسبة (٨٥ر٥٠%) ، واســتجابوا لدور أولياء الأمور بنسبة (٩١ر٤٠%) ، كما استجابوا لدور مجلس الأمناء بنسبة (٥١ر٣٥%) ٠

ويفسـر الباحـث تركـيز استجابة أفراد العينة على هذه الفئات الثلاث بأن مجلس الأباء والأمـناء – يحكـم تنظيمها وتشكيلها – هما أحد العناصر الرئيسة فى التنظيمات المدرسية ، وبالتالى فإنه من الطبيعى أن يكون لهما دور داعم للعملية التعليمية فى المدرسة ، على حين أن دعم أولياء الأمور قد يرجع إلى رغبـة البعض منهم فى تهيئة بيئة جيدة لتعليم أبنائهم ، أو قد يرجع ذلك إلى رغبة البعض الآخر منهم فى الحصول على فرص تعليمية مناسبة لأبنائهم مثل قبولهم بمدارس جيدة أو قريبة منهم ، أو رغبتهم فيها .

- أن هـناك فئتيـن من مؤسسات المجتمع المدنى لهما دور محدود – من وجهة نظر أفراد العيـنة – فـى دعم العملية التعليمية ، هما : رجال الأعمال ، والجمعيات الأهلية ، حيث استجابوا عن فعالية دور رجال الأعمال بنسبة (٣٩ر٣٢%) ، على حيـن استجابوا لدور الجمعيات الأهلية بنسبة (٢٥ر٣١%) .

وقـد يرجع ضعف نسبة الاستجابة لدور رجال الأعمال فى دعم العملية التعليمية إلى أن الدولـة تتحمل عبء الأنفاق على التعليم ، وأن الدعوة للمشاركة المجتمعية ، وخاصة مشاركة رجـال الأعمال جاءت متأخرة ، فضلاً عن عمومية هذه الدعوة واتساعها لتشمل المشاركة فى التصدى لمعظم قضايا المجتمع بقطاعاته المختلفة ومنها التعليم ، كما أن الاستجابة لهذه الدعوة تتوقف على رغبة رجال الأعمال وحماسهم وتفاعلهم مع احتياجات البيئة المحلية ومشكلاتها.

ويفسـر ضـعف نسبة الاستجابة لدور الجمعيات الأهلية فى دعم العملية التعليمية بتعدد بـرامج وأنشطة معظم الجمعيات الأهلية ، ولذلك يأتى الاهتمام بدعم التعليم كجزء من برامجها وأنشطتها ، ويقتصر غالباً على برامج محو الأميـة ، وإنشاء بعض مدارس الفصل الواحد ، ومـدارس المجـتمع ، وقليلاً ما يمتد هذا الاهتمام إلى دعم العملية التعليمية . وقد ينحصر فى مساعدة التلاميذ غير القادرين مادياً على سداد الرسوم الدراسية ، والمشاركة فى نظافة وتشجير البيئة المحيطة بالمدرسة ، والقيام ببرامج التوعية بمشكلات المجتمع .

- إن هناك فئتين من مؤسسات المجتمع المدنى تقل إلى حد كبير مشاركتهما فى دعم العملية التعليمية من وجهة نظر أفراد العينة ، وهما : الأحزاب السياسية ، والتنظيمات الشعبية ، حيـث اسـتجابوا عـن فعالـية دور الأحزاب السياسية بنسبة (٦٣ر١٥%) ، على حين استجابوا لدور التنظيمات الشعبية بنسبة (٦٤ر١٣%) .

وقد يفسر قلة مشاركة الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية فى دعم العملية التعليمية إلى اهـتمامها بقضـايا التعلـيم بشكل نظرى ، واكتفائها بالنقد وتقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة ،

ومســـاعدة أولياء الأمور فى قبول أبنائهم ببعض المدارس أو تحويلهم إليها ، مما قد يمثل عبئاً علـــى المســـئولين عن هذه المدارس ، فتصبح الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية عنصراً ضاغطاً على مسار العملية التعليمية أكثر من قيامهـــا بدعم متطلباتها ٠

٢- المجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية :

وجـــه الباحـــث الســـؤال الثانى إلى عينة الدراسة للتعرف على المجالات التى تساهم بها مؤسســـات المجـــتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ٠ ويوضح جدول رقم (٥) استجابة أفراد العينه عن هذا السؤال ٠

جدول رقم (٥)

استجابة أفراد العينة عن المجالات التى تساهم بهـا مؤسسـات المجتمع المـدنى فى دعم العملية التعليمية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
أ	تبرعات نقـــدية .	١٣٠	٣٦ر٩٣	٧٥	٢١ؤ٣١	١٤٧	٤١ر٧٦
ب	تقديم أجهزة كمبيوتر	٣٦	١٠ر٢٣	٤٥	١٢ر٧٨	٢٧١	٧٦ر٩٩
ج	شراء أدوات وأجهزة المعامل.	٣٥	٩ر٩٤	٤٥	١٢ر٧٨	٢٧٢	٧٧ر٢٧
د	إنشاء وتجهيز مكتبة المدرسة .	٣٩	١١ر٠٨	٥٩	١٦ر٧٦	٢٥٤	٧٢ر١٦
هـ	توفـــير أدوات لـــنظافة المبنى المدرسى .	٩٥	٢٦ر٩٩	٨٩	٢٥ر٢٨	١٦٨	٤٧ر٧٣
و	توفير متطلبات الإنارة .	٩٤	٢٦ر٧٠	٩٢	٢٦ر١٤	١٦٦	٤٧ر١٦
ز	تقديم أدوات كتابية (طباشير – أقلام – سجلات) .	٨٢	٢٣ر٣	٨١	٢٣ر٠١	١٨٩	٥٣ر٦٩
ح	شراء وسائل تعليمية للمدرسة.	٥٨	١٦ر٤٨	٦٩	١٩ر٦٠	٢٢٥	٦٣ر٩٢
ط	تقديـــم حوافـــز مادية وجوائز للطلاب المتفوقين .	٧١	٢٠ر١٧	٩١	٢٥ر٨٥	١٩٠	٥٣ر٩٨
ى	ترقيم وصيانة المبنى المدرسى.	٥٤	١٥ر٣٤	٧٤	٢١ر٠٢	٢٢٤	٦٣ر٦٤
ك	اســـتكمال مـــرافق المبـــنى المدرسى .	٤٧	١٣ر٣٥	٨٢	٢٣ر٣٠	٢٢٣	٦٣ر٣٥

تابع جدول رقم (٥)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
ل	الاهتمام بتطوير البيئة المحيطة التى تقع بها المدرسة .	٧١	١٧ر٢٠	١٢٢	٦٦ر٣٤	١٥٩	١٧ر٤٥
م	التعاون فى حل مشكلة الغياب والتسرب .	٩٣	٤٢ر٢٦	٩٢	١٤ر٢٦	١٦٧	٤٤ر٤٧
ن	الإسهام فى تحسين مستوى نتيجة المدرسة (الارتفاع بمستوى التعلم)	٧٥	٣١ر٢١	١٠٩	٣٠ر٩٦	١٦٨	٤٧ر٧٣

يتضح من الجدول السابق ما يأتى :

- أن هناك مجالات تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، وتتمثل فى تقديم تبرعات نقدية لسداد الرسوم الدراسية للطلاب غير القادرين مادياً بنسبة استجابة (٩٣ر٣٦%) ، وإسهامات عينية وتشمل توفير أدوات لنظافة المبنى المدرسى بنسبة استجابة (٩٩ر٢٦%) ، وتوفير متطلبات الإنارة بنسبة استجابة (٧٠ر٢٦%) وإسهامات معنوية تتركز فى التعاون فى حل مشكلات الغياب والتسرب بنسبة استجابة (٤٢ر٢٦%).

ويرى الباحث أن المجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ضعيفة سواء ما يتعلق بنوع المساهمة التى تقدم للمدرسة ، أو فيما يتعلق بنسبة استجابة أفراد العينة عن مجالات المساهمة ، فمن حيث نوع المساهمة المادية فهى تتركز فى توفير أدوات لنظافة المبنى المدرسى ، وتوفير متطلبات الإنارة وهى إسهامات متواضعة ، وغالباً ما يرتبط تقديمها للمدرسة بقبول الطلاب المستجدين ، أو رغبة أولياء الأمور فى تحويل أبنائهم من مدرسة إلى أخرى ، ومن حيث نسبة الاستجابة عن مجالات المساهمة فهى لا تصل إلى (٣٧%) من إجمالى أفراد العينة ؛ الأمر الذى يشير إلى تدنى هذه الإسهامات سواء كانت مادية أو عينية أو معنوية .

- أن هناك ستة مجالات تقل فيها – وبدرجة كبيرة – مساهمة مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، حيث استجاب عنها أفراد العينة " بلا " ، وهذه المجالات هى :

شراء أدوات وأجهزة المعامل بنسبة (٢٧ر٧٧%) ، وتقديم أجهزة كمبيوتر بنسبة (٩٩ر٧٦%) ، وإنشاء وتجهيز مكتبة المدرسة بنسبة (١٦ر٧٢%) ، وشراء رسائل تعليمية للمدرسة بنسبة (٩٢ر٦٣%) ، وترميم وصيانة المبنى المدرسى بنسبة (٦٤ر٦٣%) ، واستكمال مرافق المدرسة بنسبة (٣٥ر٦٣%) ٠

ويفسر الباحث ضعف مساهمة مؤسسات المجتمع فى المجالات السابقة إلى أن وزارة التربية والتعليم تأخذ على عاتقها – من خلال المركزية – مسئولية تزويد المدارس بأجهزة الكمبيوتر ، والوسائل التعليمية ، وتحديد قائمة الكتب التى تزودها المكتبات المدرسية ، وترميم وصيانة المبنى المدرسى ، واستكمال مرافقة ، الأمر الذى قد يجعل المدارس لا تطلب من مؤسسات المجتمع المدنى ، المشاركة فى هذه المجالات ، نظراً لأنها تحتاج إلى مراعاة مواصفات فنية معينة لا تستطيع معظم المدارس تحديدها ، والتأكد منها ، وهو ما يجنب المدارس المسئولية والمساءلة فى الحصول عليها من مؤسسات المجتمع المدنى ، كما قد يفسر انصراف مؤسسات المجتمع عن المساهمة فى هذه المجالات إلى ارتفاع تكلفتها ، والحاجة إلى متخصصين أو فنيين لشرائها وتوفيرها للمدارس ٠

- وهناك ثلاثة مجالات أخرى تقل فيها – إلى حد ما – مساهمة مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، حيث استجاب أفراد العينه عنها " بلا " ، وهذه المجالات هى : تقديم حوافز مادية وجوائز للطلاب المتفوقين بنسبة (٩٨ر٥٣%) ، وتقديم أدوات كتابية (طباشير – أقلام – سجلات) بنسبة (٦٩ر٥٣%) والإسهام فى تحسين مستوى نتيجة المدرسة بنسبة (٧٣ر٤٧%) ٠

ويفسر الباحث ضعف مساهمة المجتمع فى المجالات الثلاثة السابقة إلى أن المدرسة يمكنها أن تقوم – بمفردها ودون الحاجة إلى دعم من مؤسسات المجتمع – بتقديم حوافز مادية وجوائز للطلاب المتفوقين ، وشراء أدوات كتابية (طباشير – أقلام – سجلات) ، وذلك لسببين ، الأول يتعلق بقلة التكلفة المادية لهذه المتطلبات ، والثانى يتعلق بوجود بنود فى الرسوم الدراسية مخصصة لحصيلة مجلس الآباء والمعلمين والأنشطة التعليمية والتى يسمح للمدرسة بالإنفاق منها على هذه المجالات ، على حين قد يرجع ضعف مساهمة مؤسسات المجتمع فى تحسين مستوى نتيجة المدرسة والارتفاع بمستوى التعلم إلى عدة أسباب منها ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع مما يعوق عدد منهم فى المشاركة فى دعم العملية التعليمية ، وانشغال أولياء الأمور بالعمل والسعى لتوفير لقمة العيش ، كما قد يرجع إلى أن عدد كبير من

المسـئولين فـي المـدارس يعتبرون أن الارتفاع بمستوى نتيجة المدرسة عملاً فنياً تختص به المدرسة وحدها ، ولا يحق لمؤسسات المجتمع المدنى مشاركة المدرسة فيه ٠

- وقد أضاف أفراد العينة مجالات أخرى تساهم بهـا مؤسسـات المجتمع المدنى هـي :

- مساهمة بعض أولياء الأمور وأهل الخير فى رعاية الطلاب الفقراء وتقديم تبرعات عينية لهم مثل الملابس والمواد التموينية ٠
- مشاركة أولياء الأمور فى حضور المناسبات الدينية والعروض الفنية والرياضية ٠
- قيام بعض مؤسسات المجتمع بعمل ندوات توعية الطلاب ببعض مشكلات المجتمع.

٣- مدى كفاية دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعلمية التعليمية :

وجـه الباحـث السؤال الثالث إلى عينة الدراسة للتعرف على مدى كفاية دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية ٠ ويوضح جدول رقم (٦) استجابة أفراد العينة عن هذا السؤال

جدول رقم (٦)

استجابة أفراد العينة عن مدى كفاية دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية

العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪
الاسـتجابة	١٦	٥٥ر٤	٨٥	١٥ر٢٤	٢٥١	٣٠ر٧١

يتضح من الجدول السابق ما يأتـي :

- استجابت نسبة قليلة جداً من أفراد العينة عن كفاية دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعلمية التعليمية ، حيث بلغت هذه النسبة (٥٥ر٤%) من إجمالى عينة الدراسة ٠
- كـان من رأى نسبة بلغت نحو (١٥ر٢٤%) من إجمالى أفراد العينة بأن دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية كاف إلى حد مـا ٠
- رأت نسـبة كبـيرة من أفراد العينة بلغت نحو (٣٠ر٧١%) بأن دعم مؤسسات المجتمع المدنـى للعملـية التعليمـية غير كاف بالمرة ٠ وتشير هذه النتائج إلى قصور المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية ٠

ووجه الباحث السؤال الرابع إلى أفــراد العينة الذين استجابوا عــن الســؤال الســـابق بـــ (إلى حـــد ما) ، و(لا) ، وذلك للتعرف – من وجهة نظرهم – على المعوقات التى تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدورها فى دعم العملية التعليمية ٠ ويوضح جدول رقم (٧) الاستجابة عن هذا السؤال لدى هؤلاء الأفـــراد ٠

جدول رقم (٧)

استجابة أفراد عن المعوقات التى تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدورها فى دعم العملية التعليمية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
أ	الفردية والامبالاه والاتكال على الدولة فى أمور التعليم ٠	٢٥٥	٧٥ر٨٩	٤٥	١٣ر٣٩	٣٦	١٠ر٧١
ب	اعتقاد الأهالى بأن التبرعات لا توجـه إلـى المجـالات التى خصصت لها ٠	١٩٩	٥٩ر٢٣	٨٣	٢٤ر٧٠	٥٤	١٦ر٠٧
ج	ضـعف الصـلة بيـن أفـراد المجتمع المحلى والمدرسة ٠	١٨٦	٥٥ر٣٦	١٠٢	٣٠ر٣٦	٤٨	١٤ر٢٨
د	الهدر فى الإنفاق على التعليم ٠	١٠٩	٣٢ر٤٤	١٠٠	٢٩ر٧٦	١٢٧	٣٧ر٨٠

يتضح من الجدول السابق ما يأتـــــى :

- كان من رأى المستجيبين أن أهم المعوقات التى تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدورهـــا فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى ثلاثة أسباب رئيسه هى : الفردية واللامبالاة والاتكال على الدولة فى أمور التعليم بنسبة (٧٥ر٨٩%) ، واعتقاد الأهالى بأن التبرعات لا توجه إلى المجالات التى خصصت لها بنسبة (٥٩ر٣٢%) ، وضعف الصلة بين أفراد المجتمع المحلى والمدرسة بنسبة (٥٥ر٣٦%) ٠

ويفســر الباحــث آراء أفراد العينة بأن الدولة وأجهزتها المختلفة كانت ولازالت مسئولة تماماً عن توفير كل الخدمات التى يحتاجها أفراد المجتمع ، ولم يكن لمؤسسات المجتمع المدنى دور يذكر فى هذا المجال ، ومن هنا ترسخ لدى الأفراد اتجاه الفردية واللامبالاة والاتكال على الدولــة فـــى أمـــور التعليم ٠ ويفسر اعتقاد الأهالى بأن التبرعات لا توجه إلى المجالات التى

خصصـــت لهـــا إلى أن الدستور وقانون التعليم قد نصا على مجانية التعلم فى جميع مراحله ، وبالـــتالى فـــأنهم قد ينظرون إلى أن تقديم أى تبرعات قد لا يوجه للعلمية التعليمية • كما يفسر ضـــعف الصـــلة بين أفراد المجتمع المحلى والمدرسة إلى أنعزل المدرسة عن البيئة المحلية ، وعـــدم بـــذل الجهـــد الكـــافى فى التعرف على متطلبات وإمكانات كل منهما والاستفادة منها ، واقتصار المدرسة فى معظم أنشطتها على ما يدور داخل جدرانها •

- استجاب أفراد العينة عن عبارة الهدر فى الإنفاق على التعليم بأنه ليس سبباً من الأسباب المباشرة للمعوقات التى تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدورها فى دعم العملية التعليمـــية ، حيـــث بلغت الاستجابة " بلا " عن هذه العبارة نحو (٨ر٣٧%) ، وتزيد عن الاســـتجابة " بـــنعم " التى بلغت (٤٤ر٣٢%) • وقد يرجع ذلك إلى أن الهدر فى الإنفاق على التعليم يكاد يكون معدوماً ، وذلك لأن المدارس تسير وفق قواعد وإجراءات تفرضها علـــيها الســـلطة المركزية ، وبالتالى فإن هذا السبب ليس معوقاً لقيام مؤسسات المجتمع المدنى بدورها فى دعم العملية التعليمية •
- وقـــد أضاف أفراد العنية معوقات أخرى يمكن تقسيمها إلى مجموعتين همـــا : معوقات تتعلق بأفراد ومؤسسات المجتمع المدنى ، ومعوقات تتعلق بالمدرسة ، وهى كالآتى :

• **معوقات تتعلق بأفراد ومؤسسات المجتمع المدنى ؛ ومن أهمـها :**

- عدم حضور معظم أولياء الأمور لاجتماع الجمعية العمومية لمجلس الآباء والمعلمين •
- عدم تحديد الأدوار التى تقوم بها تلك المؤسسات لدعم العملية التعليمية •
- اعتقاد الأهالى بأن التعاون مع المدرسة يعنى المساهمة بالمال •
- ضعف دخل الأفراد وزيادة نسبة الفقر ، مما يترتب عليه عدم القدرة على المساهمة بأى شـــــئ •
- ضعف إمكانات بعض مؤسسات المجتمع المدنى بما لا يكفى لدعم وتفعيل العملية التعليمية.

• **معوقـات تتعلق بالمدرسـة : ومن أهمها :**

- عدم وضوح الدور الذى تقوم به المدرسة نحو مؤسسات المجتمع المدنى •
- عدم السماح للمدارس بقبول تبرعات مادية •
- انشغال الأخصائى الاجتماعى فى الأعمال الروتينية داخل المدرسة •

٤- دور مجلس الآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية :

وجه الباحث السؤال الخامس إلى عينة الدراسة للتعرف على الأدوار التى يقوم بها مجلس الآبـــاء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية ٠ ويوضح جدول رقم (٨) استجابة أفراد العينه عن هذا السؤال ٠

جدول رقم (٨)

استجابة أفراد العينة عن الأدوار التى يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين لدعم العملية التعليمية

م	العبارة	نعـــم		إلى حـد مـا		لا	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
أ	مساعدة المدرسة على انتظام الدراسة واستقرار العملية التعليمية ٠	١٢٨	٣٦ر٣٦	١٣٢	٣٧ر٥	٩٢	٢٦ر١٤
ب	تكـــريم الطـــلاب المتفوقيـــن دراسيا والموهوبين ورعايتهم .	١٤٧	٤١ر٧٦	١٠٥	٢٩ر٨٣	١٠٠	٢٨ر٤١
ج	رعايـــة الطـــلاب اجتماعـــياً وصحياً وعلمياً ٠	٩٩	٢٨ر١٣	١١٦	٣٢ر٩٥	١٣٧	٣٨ر٩٢
د	الوفاء باحتياجات المدرسة المالية .	٤٠	١١ر٣٦	١١١	٣١ر٥٣	٢٠١	٥٧ر١
هـ	تقديـــم المشورة والرأى لتحسين نتائج تلاميذ المدرسة .	١٢١	٣٤ر٣٨	١٥٢	٤٣ر١٨	٧٩	٢٢ر٤٤
و	المشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التعليمية .	١٤٢	٤٠ر٣٤	١١٦	٣٢ر٩٥	٩٤	٢٦ر٧
ز	مناقشـــة المشكلات التى تواجه إدارة المدرسة واقتراح الحول لها .	١٤٧	٤١ر٧٦	١٣٣	٣٧ر٧٨	٧٢	٢٠ر٤٥
ح	المشـــاركة فـــى التخطـــيط للعمـــل المدرسى.	٧٠	١٩ر٨٩	١٢٢	٣٤ر٦٦	١٦٠	٤٥ر٤٥
ط	الرقابة على سير العملية التعليمية .	٧٢	٢٠ر٤٥	١٤١	٤٠ر٠٦	١٣٩	٣٩ر٤٩

تابع جدول رقم (٨)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	٪	ت	٪	ت	٪
ى	المساءلة عن أوجه القصور فى العملية التعليمية .	٨٥	١٥ر٢٤	١٤٧	٧٦ر٤١	١٢٠	٠٩ر٣٤
ك	دراسة نتائج تقويم الأداء المدرسى .	٩٥	٩٩ر٢٦	١٤٤	٩١ر٤٠	١١٣	١ر٣٢

يتضح من الجدول السابق ما يأتـــــى :

- أن هناك أدواراً يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين نالت أعلى نسبة استجابة بنعم بالمقارنة ببقـية الأدوار الأخرى ، وهى : تكريم الطلاب المتفوقين دراسياً والموهوبين ورعايتهم بنسـبة (٧٦ر٤١%) ، ومناقشة المشكلات التى تواجه إدارة المدرسة واقتراح الحلول لها بنسبة (٧٦ر٤١%) ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التعليمية بنـسبة (٣٤ر٤٠%) ، ومساعدة المدرسة على انتظام الدراسة واستقرار العملية التعليمية بنسـبة (٣٦ر٣٦%) من إجمالى عينة الدراسة ٠

ويرى الباحث أن فعالية مجلس الآباء والمعلمين تتوقف إلى حد كبير على ما يطرحه مدير المدرسـة مـن قضايا – باعتباره رئيساً لهذا المجلس بحكم عمله – واستعداده للإفادة من آراء أعضـائه ، كمـا يتوقف على اهتمام الأعضاء وحضورهم ومشاركتهم الإيجابية فى جلساته ؛ ولذلـك قد يفسر ضعف نسبة الاستجابة بنعم عن الأدوار السابقة لمجلس الآباء والمعلمين على ضـوء هذين العاملين من حيث ضعف رغبة بعض مديرى المدارس فى إشراك أعضاء مجلس الآبـاء والمعلمين فى بعض الأعباء التى يتحملونها لاعتقادهم بأنهم أكثر خبرة ودراية بالعملية التعليمية من بقية الأعضاء ، كما يفسر ذلك بعدم وضوح الأدوار التى ينبغى أن يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين لدى عدد كبير من أولياء الأمور ٠

- كـان من رأى أفراد العينة أن هناك أدواراً أخرى يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين نالت أعلـى نسبة استجابة بـ " إلى حد ما " بالمقارنة بالاستجابتين " نعم " ، و " لا " ، وهذه الأدوار هى : تقديم المشورة والرأى لتحسين نتائج تلاميذ المدرسة بنسبة (١٨ر٤٣%) ، والمسـاءلة عـن أوجه القصور فى العملية التعليمية بنسبة (٧٦ر٤١%) ، ودراسة نتائج تقويم الأداء المدرسى بنسبة (٩١ر٤٠%) ، والرقابة على سـير العملية التعليمية بنسبة (٠٦ر٤٠%) من إجمالى عينة الدراسة ٠

ويفســر الباحث ضعف نسبة الاستجابة بـــ " إلى حد ما " عن هذه العبارات إلى اعتقاد أعضاء مجلس الآباء والمعلمين بأن المساءلة والرقابة على العملية التعليمية هى نوع من الرقابة الذاتــية الــتى لا تخضـــع للمحاسبة والتقييم الشامل للعمل المدرسى ، ومن هنا فهى تتم على استيحاء ، ودون أن يكون لها تأثير فعال فى تصويب مسار العملية التعليمية •

- هــناك أدوار أخرى لا يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين ، حيث نالت أعلى نسبة استجابة بــ " لا " بالمقارنــة بالاستجابتين " نعم " و " إلى حد ما " ، وهذه الأدوار هى : الوفاء باحتــياجات المدرسة المالية بنسبة (٥٧ر١%) ، والمشاركة فى التخطيط للعمل المدرسى بنســبة (٤٥ر٤٥%) ، ورعاية الطلاب اجتماعياً وصحياً وعلمياً بنسبة (٣٨ر٩٢%) من إجمالى عينة الدراسة •

وتشــير هــذه النتائج إلى أن مجلس الآباء والمعلمين لا يستطيع وحده أن يدعم العملية التعليمــية ، فهو يقف فى كثير الأحوال مكتوف الأيدى بسبب تقلص مسئولياته ومنها التخطيط للعمــل المدرســى والــذى يعتبر من صميم عمل الإدارة المدرسية ، وتقلص إمكاناته بما يفى باحتياجات المدرسة المالية ، ورعاية الطلاب اجتماعياً وصحياً •

٥- المعوقات التى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية :

وجــه الباحث السؤال السادس إلى عينة الدراسة للتعرف على المعوقات التى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية • ويوضح جدول رقم (٩٠) استجابة أفراد العينة عن هذا السؤال •

جدول رقم (٩)

استجابة أفراد العينة عن المعوقات التى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ت	%	ت	%	ت	%
أ	ضـــيق الوقت وكثرة مشاغل أعضاء المجلس •	٢٤٩	٧٤ر٧٠	٥٧	١٩ر١٦	٤٦	٠٧ر١٣
ب	غــياب التكامل والتنسيق بين مجلسى الآباء والأمناء وأفراد المجتمع المحلى	١٨٦	٨٤ر٥٢	١٠٠	٤١ر٢٨	٦٦	٧٥ر١٨

تابع جدول رقم (٩)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
ج	اعتقاد بعض الأعضاء بأن المدرسة مسئوله وحدها عن تربية وتعليم التلاميذ دون الحاجة إلى تعاونهم ٠	٢٠٩	٣٨ر٥٩	١١٠	٢٥ر٣١	٣٣	٣٧ر٩
د	عزوف بعض الأعضاء عن حضور اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين ٠	٢٥٨	٣٠ر٧٣	٧٢	٤٥ر٢٠	٢٢	٢٥ر٦
هـ	قلة المعلومات المتوفرة عن المدرسة ومشكلاتها لدى الأعضاء ٠	١١٨	٥٢ر٣٣	١٢٢	٦٦ر٣٤	١١٢	٨٢ر٣١
و	ضعف اهتمام المدرسة بدعوة أفراد المجتمع المحلى للإفادة من الخدمات الموجودة بها ٠	٦٠	٠٤ر١٧	٧٧	٨٨ر٢١	٢١٥	٠٨ر٦١

يتضح من الجدول السابق ما يأتـــــى :

- استجاب أفراد العينة بنسبة تزيد عن (٥٠%) بأن هناك أربعة معوقات رئيسة تحول دون قـيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية ، وهى : عزوف بعض الأعضاء عن حضور اجـتماعات مجلـس الآباء والمعلمين بنسبة (٣٠ر٧٣%) ، وضيق الوقت وكثرة مشاغل أعضاء المجلس (٧٤ر٧٠%) ، واعتقاد بعض الأعضاء بأن المدرسة مسئولة وحدها عن تربـية وتعليم التلاميذ دون الحاجة إلى تعاونهم (٣٨ر٥٩%) ، وغياب التكامل والتنسيق بيـن مجلس الآباء والأمناء وأفراد المجتمع المحلى بنسبة (٨٤ر٥٢%) من إجمالى أفراد العينة ٠

وقد يفسر كل من عزوف بعض الأعضاء عن حضور اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين وضـيق الوقـت وكـثرة مشاغل أعضاء المجلس فى ضوء طبيعـة هذه الاجتماعات وضعف فعاليـتها ، مـن حيـث اقتصادها على اعتماد أوجه الصرف من الميزانية المخصصة لأنشطة المدرسـة واعتـبارها عمـلاً روتينـياً للتصديق على نواحى الصرف المالية ، والنظرة لهذه الاجـتماعات علـى أنهـا مضـيعة للوقت دون تحسن حقيقى فى العملية التعليمية نتيجة لتفاقم مشكلات التعليم وتراكمها وعدم التصدى الفعال لها ٠

ويفسر الباحث كل من اعتقاد بعض الأعضاء بأن المدرسة مسئولة وحدها عن تربية وتعليم التلاميذ دون الحاجة إلى تعاونهم ، وغياب التكامل والتنسيق بين مجلس الآباء والأمناء وأفراد المجتمع المحلى فى ضوء المفاهيم التى ترسخت عن المدرسة فى الماضى بأنها مركز إشعاع فى المجتمع ، وهى قادرة بمفردها على القيام بأدوارها ومسئولياتها ۰ وإذا كان هذا الأمر مقبولاً فى الماضى عندما كانت نسبة الأمية فى المجتمع تصل إلى (٨٠%) ، ومشكلات التعليم كانت تتركز فى الكم والتوسع فيه ، فإن ذلك لم يعد مقبولاً فى الوقت الحاضر الذى شهد فيه العالم تغيرات ثقافية واقتصادية واجتماعية ، وأصبح قرية صغيرة نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات والثورة التكنولوجية ، مما جعل التعليم فى كثير من الأحوال عاجزاً عن مواكبة هذه التغيرات ، وانعكس ذلك على زيادة مشكلاته وتفاقمها ، وأدى فى النهاية إلى عدم قدرة المدرسة بمفردها على تربية وتعليم تلاميذها ۰

- كان من رأى أفراد العينة أن قلة المعلومات المتوفرة عن المدرسة ومشكلاتها لدى أعضاء مجلس الآباء والمعلمين لا يعوقهم – بدرجة كافية – عن دعم العملية التعليمية بحيث استجابت عينة الدراسة بـ " إلى حد ما " بنسبة (٦٦ر٣٤%) ۰ وقد يرجع ضعف نسبة الاستجابة عن هذه العبارة إلى أن عدد من أعضاء المجلس وخاصة المعلمين يعايشون مشكلات المدرسة اليومية ويعلمون ظروفها ، وبالتالى فإن هذا الأمر ليس معوقاً لدعم العملية التعليمية ۰

- استجاب أفراد العينة " بلا " لعبارة ضعف اهتمام المدرسة بدعوة أفراد المجتمع المحلى للإفادة من الخدمات الموجودة بها ، حيث رأوا أنها ليست معوقاً لقيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية بنسبة (٨٠ر٦١%) من أجمالى عينة الدراسة ۰ وتشير هذه النتيجة إلى أن المدرسة تقوم بدورها فى دعوة أفراد المجتمع للإفادة من الخدمات الموجودة بها ، غير أن هناك اتجاهاً سلبياً نحو هذه الدعوة ، ويظهر ذلك واضحاً فى السلبية فى الإفادة من فصول محو الأمية بالنسبة لعدد كبير من الأميين ، والإفادة من مكتبة المدرسة ومشروع القراءة للجميع بالنسبة للشباب وكبار السن ، وفى الإفادة من حضور الندوات والاحتفالات التى تقيمها معظم المدارس ۰

- أضاف أفراد العينة معوقات أخرى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية ، يمكن تصنيفها إلى معوقات ثقافية ، واقتصادية واجتماعية ، وإدارية وتنظيمية ، وذلك على النحو التالى :

- **معوقـات ثقافيـة ، هـى :**

- انتشار الأمية بين أولياء الأمور خاصة فى المناطق الريفية ، حيث بلغ تكـرار الاستجابة (٤٧) تكراراً بنسبة (٣٥ر١٣%) من إجمالى أفراد العينة .
- انخفاض المستوى الثقافى لبعض لأولياء الأمور ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٣٥) تكراراً بنسبة (٩٤ر٩%) .

- **معوقـات اقتصادية واجتماعية ، وتشمل :**

- انشغال أولياء الأمور بالعمل معظم الوقت ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٤٥%) تكراراً بنسبة (٧٨ر١٢%) من أجمالى أفراد العينة .
- انتشار الفقـر وانخفاض مستوى المعيشة فى البيئات الشعبية ذات الدخل المتدنى ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٣٣) تكراراً بنسبة (٣٨ر٩%) من أجمالى أفراد العينة .
- تحمل الأسر الكثير من الأعباء المالية فى تعليم أبنائها مما يجعلها لا تتحمس للمشاركة فى دعم العملية التعليمية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٢٤) تكـــراراً بنسبة (٨١ر٨%) من أجمالى أفراد العينة .

- **معوقـات إدارية وتنظيمية : وهى :**

- ضعف فعالية قرارات مجلس الآباء والمعلمين ، وعدم الاهتمام بها من الجهات التعليمية ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٢٨) تكراراً بنسبة (٩٥ر٧%) من إجمالى أفراد العينة .
- عدم ملاءمة وقت اجتماعات مجلس الآباء بالنسبة لمعظم الأعضاء ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٢٣) تكراراً بنسبة (٥٣ر٦%) من إجمالى أفراد العينة .

٦- الدور الذى يقوم به مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية :

وجه الباحث السؤال السابع إلى أفراد العينة للتعرف على وجود مجلس للأمناء من عدمه والدور الذى يقوم به فى دعم العملية التعليمية فى حالة وجوده بالمدرسة – ويوضح جدول (١٠) استجابة أفراد العينة عن مدى وجود مجلس الأمناء فى المدرسة .

جدول رقم (١٠)

استجابة أفراد العينة عن وجود مجلس للأمناء فى المدرسة من عدمه

العبارة	نعم		لا	
	ت	٪	ت	٪
الاســـتجابة	١٠٤	٥٥ر٢٩	٢٤٨	٤٥ر٧٠

يتضـــح مـــن الجدول السابق أن هناك نحو (٥٥ر٢٩%) استجابوا بوجود مجلس للأمناء بالمدارس التى يعملون بها ، على حين استجاب نحو (٤٥ر٧٠%) من إجمالى أفراد العينة بعدم وجود هذا المجلس بمدارسهم ٠

ومجلـــس الأمـــناء تنظيم مدرسى تم تشكيله فى عدد من المدارس ببعض المحافظات مثل القاهرة والإسكندرية والشرقية وقنا ، وبالتالى فإنه لم يكن موجوداً فى جميع المدارس أو فى كل المحافظات ، وكان منفصلاً حتى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ – وقت إجراء هذه الدراسة – عن مجلس الآبـــاء والمعلمين ، غير أنه تم دمج هذين المجلسين فى مجلس واحد أطلق عليه مجلس الأمناء والأبـــاء والمعلمين اعتبارا من العام الدراسى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ – وقت الانتهاء من هذه الدراسة – وذلك بالقرار الوزارى رقم (٢٥٨) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١ ٠

ونظـــراً لأن تشـــكيل مجلـــس الأمـــناء لم تأخذ به جميع المدارس ، حيث كان فى دور التجـــربة ، لذلك فإن بعض مدارس العينة لم تطبقه ، والبعض الآخر كان يأخذ به ٠

ووجه الباحث لأفراد العينة الذين استجابوا " بنعم" سؤالاً مفتوحاً للتعرف على الدور الذى يقـــوم بـــه مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية فى المدارس التى يعملون بها ٠ وقد تعددت استجاباتهم التى تم تصنيفها إلى ما يأتى :

- **أدوار تتعلق بدعم المدرسة والطلاب مادياً وعينياً** : *وتشمـــل :*

– المساعدة فى بعض إصلاحات فى المبنى المدرسى وتجميله ، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٢) تكراراً بنسبة (٢٣ر٦٩%) ٠

– سداد المصروفات الدراسية للطلاب غير القادرين مادياً ، والحاقهم بمجموعات التقوية مجاناً ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٦٥) تكراراً بنسبة (٥ر٦٢%) ٠

- تقديم مساعدات عينية للطلاب الفقراء (مثل تقديم العلاج للمرضى - تقديم ملابس وأحـذية - مواد تموينية ... الخ)، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٥٩) تكـراراً بنسبة (٧٣ر٥٦%).

- المشاركة فى توفير عمال مؤقتين للمدرسة ودفع أجورهم ، حيث بلغ تكـرار الاستجابة (٥٤) تكراراً بنسبة (٩٢ر٥١%) .

- **أدوار تتعلق بدعم المدرسة تربويـاً :** *وتشمـل :*

- التعاون مع المدرسة فى حل المشكلات التى تعوق العملية التعليمية (مثل مشكلة الغياب والتسرب)، حيث بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٨) تكراراً بنسبة (٧٧ر٥٥%).
- الإفادة من خبرات ووظائف أعضاء مجلس الأمناء فى دعم صلة المدرسة بمؤسسات المجتمع المدنى وحل مشكلات المدرسة ، حيث بلغ تكرار الاستجابـة (٥٣) تكـراراً بنسبة (٩٦ر٥٠%) .

- مشاركة المدرسة فى عقد الندوات وحضور الاحتفالات فى المناسبات المختلفة ، حيث بلـغ تكرار الاستجابة (٤٩) تكراراً بنسبة (١٢ر٤٧%) .

- المشاركة فى اتخاذ القرارات وإعداد خطة لتحسين العمل المدرسى ، حيث بلغ تكرار الاستجابة (٤٣) تكراراً بنسبة (٣٥ر٤١%) .

يتضح من استجابات أفراد العينة أن دور مجلس الأمناء - فى المدارس التى اهتمت بتشكيله والأخذ به - أكثر فعالية من دور مجلس الأباء والمعلمين سواء فيما يتعلق بدعم المدرسة مادياً أو تربوياً ، وقد يرجع ذلك إلى أن تشكيل مجلس الأمناء يضم العديد من قيادات المجتمع المحلى ورجال الأعمال والمهتمين بالعملية التعليمية ولا يقتصر فى تشكيله على أولياء أمور تلاميذ المدرسة كما هو الحال فى تشكيل مجلس الأباء ، وبالتالى فإن تنوع خبرات أعضائه ، واهتمامه بالعملية التعليمية ، وتوافر الإمكانات المادية لدى البعض منهم ، قد يكون من الأسباب الرئيسة فى فعالية دور مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية .ولعل ذلك هو السبب فى قيام الوزارة بضم مجلس الآباء والمعلمين ومجلس الأمناء فى مجلس واحد .

٧- مقترحات أفراد العينة لتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية :

وجه الباحث السؤال الثامن لأفراد العينة – وهو سؤال مفتوح – للتعرف على المقترحات يــروها ضرورة لتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ، وقد تعددت استجاباتهم حول هذه المقترحات ، ولذلك تم تصنيفها إلى ما يأتى :

- **مقترحات تتعلق بتوعية مؤسسات المجتمع المدنى** : *وتشمــل :*

- أن تقوم المؤسسات الدينية (المساجد – الكنائس) ووسائل الإعلام المختلفة ، وخاصة وسائل الإعلام المرئية بتوعية أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال بضرورة التعاون الفعال مع المدرسة ، وقد بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٩٥) تكراراً ، بنسبة (١٩ر٢٦%) من إجمالى أفراد العينة ،

- أن يقوم المسئولون عن التعليم بعقد ندوات خارج نطاق المدرسة لزيادة وعى مؤسسات المجتمع المدنى بمتطلبات العملية التعليمية ، وضرورة المشاركة الفعالة فيها – وبلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٧٣) تكراراً بنسبة (٧٤ر٢٠%) من إجمالى أفراد العينة ،

- أن يقوم مكتب الخدمة الاجتماعية فى كل من الإدارة التعليمية والمدرسة بإعداد استطلاعيات رأى (استبانات) للتعرف على آراء مؤسسات المجتمع المدنى فى الأساليب والوسائل التى يمكنهم القيام بها لدعم العملية التعليمية ، وبلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٦١) تكراراً ، بنسبة (٣٣ر١٧%) من إجمالى أفراد العينة ،

- **مقترحات تتعلق بتوثيق العلاقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدنى** ،*وتشمــل :*

- قيام محافظ الإقليم بتشجيع مؤسسات المجتمع المدنى على دعم العملية التعليمية ، ومتابعة ذلك باستمرار ، وقد بلغ تكــــرار الاستجابة عن هذه العبارة (٥٤) تكـــــــراراً بنسبة (٣٤ر١٥%) من إجمالى أفراد العينة ،

- تحديد مؤسسات المجتمع المدنى الموجودة فى كل حى ، وان تتبنى كل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات إحدى المدارس القريبة منها للمشاركة فى حــل مشكلاتها ودعمها مادياً ، وقد بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٤٧) تكرار بنسبة (٣٥ر١٣%) من إجمالى أفراد العينة ،

- تشكيل لجنة داخل كل من الإدارة التعليمية والمدرسة تكون مهمتها الاتصـــال المباشر بأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدنى ، لربـــط المدرسة بالمجتمع الخارجى ، وحل المشكلات التى تواجه العملية التعليمية ، وقد بلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣٩) تكراراً بنسبة (٠٨ر١١%) من إجمالى أفراد العينة ،

- تعيين عضو من أعضاء المجالس الشعبية المحلية فى مجلس الأمناء ليكون همزة الوصل بين المدرسة ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى ، وبلغ تكرار الاستجابة عن هذه العبارة (٣٦) تكراراً بنسبة (٢٣ر١٠%) من إجمالى أفراد العينة ،

- تكليف ممثلين عن كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى للإطلاع على ظروف كل مدرسة فى البيئة المحلية ، والمشاركة فى توفير احتياجاتها ، وحل المشكلات التى تواجه العملية التعليمية – وقد بلغ تكرار الاستجابة (٣٥) تكراراً بنسبة (٩٤ر٩%) من إجمالى أفراد العينة ،

- **مقترحات تتعلق بمجالات وأساليب المشاركة فى دعم العملية التعليمية** ،*وتشمـــل :*

- المشاركة فى تقديم المساعدات المالية للتلاميذ الأيتام والفقراء – وقد بلغ تكرار الاستجابة (٨٩) تكراراً بنسبة (٢٨ر٢٥%) من إجمالى أفراد العينة ،

- تنفيذ القرارات التى يصدرها مجلس الآباء والمعلمين لدعم العملية التعليمية – وبلغ تكرار الاستجابة (٧٥) تكراراً بنسبة (٣١ر٢١%) من إجمالى أفراد العينة ،

- تقييم مؤسسات المجتمع المدنى وخاصة الأحزاب السياسية على أساس مدى مشاركتها الفعالة فى دعم العملية التعليمية ، وقد بلغ تكرار الاستجابة (٥٩) تكـــــراراً بنســـبة (٧٦ر١٦%) من إجمالى أفراد العينة ،

- مشاركة المسئولين بمؤسسات المجتمع المدنى فى وضع خطة العمل بالمدرسة ، واتخاذ القرارات الخاصة بدعم العملية التعليمية ، وقد بلغ تكرار الاستجابة (٤٥) تكـــراراً بنسبة (٧٨ر١٢%) من إجمالى أفراد العينة ،

ويرى الباحث أن هذه المقترحات التى قدمها أفراد العينة يمكن أن تساهم – إلى حــــد كبير – فى تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى ، ولذلك فإنه عند استخلاص نتائج الدراسة الميدانية وصياغة التوصيات والمقترحات المرتبطة بها سوف يضع الباحث فى الاعتبار مقترحات أفراد العينة لأنهم يعايشون واقع المشاركة المجتمعية ويتطلبون إلى تفعيلها ،

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات والمقترحات

إعداد

أ.د. عوض توفيق عوض　　　　أ.م.د. ناجى شنودة نخلة

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات والمقترحات

مقدمة:

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة على المستويين النظرى والميدانى، والتى تشمل عدة محـــاور هـــى: نتائج تتعلق بفعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية، ونـــتائج تـــتعلق بالمجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ونتائج تتعلق بدور مجلس الآباء والمعلمين، ودور مجلس الأمناء فى هذا المجال.

كما يتناول- هذا الفصل- التوصيات والمقترحات، والتى اشتملت على المحاور الآتية: توصيات ومقترحات تتعلق بتفعيل دور الأحزاب السياسية فى دعم العملية التعليمية، وتوصيات ومقـــترحات تتعلق بتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية فى دعم العملية التعليمية، وتوصيات ومقـــترحات تـــتعلق بتفعـــيل دور نقابة المهن التعليمية فى دعم العملية التعليمية، وتوصيات ومقـــترحات تـــتعلق بتفعـــيل دور الجمعـــيات الأهلـــية فى دعم العملية التعليمية، وتوصيات ومقترحات تتعلق بنشر ثقافة المشاركة المجتمعية إلى سلوك لدى أفراد المجتمع.

أولا: نتائج الدراسة :

يمكن عرض نتائج الدراسة من خلال المحاور الآتية:

١- نتائج تتعلق بفعالية أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية:

١/١- أسفرت نتائج الدراسة الميدانية أن مؤسسات المجتمع المدنى التى تقوم بدور فى دعم العملية التعليمية تتركز فى ثلاث فئات هى: مجلس الآباء، وأولياء الأمور، ومجلس الأمناء غير أن أدوارهم تكاد تكون ضعيفة فى فعاليتها.

٢/١ – اتضح من استجابة عينة الدراسة أن هناك فئتين من مؤسسات المجتمع المدنى لهما دور محدود فى دعم العملية التعليمية، وهما: رجال الأعمال، والجمعيات الأهلية، على حين أن هناك فئتين من مؤسسات المجتمع المدنى تقل إلى حد كبير مشاركتهما فى دعم العملية التعليمية وهما: الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية.

٣/١- رأت نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت نحو ٧١,٣% بأن دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية غير كاف بالمرة، وتشير هذه النتائج إلى قصور المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية.

١/٣- رأت نسبة كبيرة من عينة الدراسة بلغت نحو ٧١,٣% بأن دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية غير كاف بالمرة، وتشير هذه النتائج إلى قصور المشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية.

١/٤ – كشفت الدراسة الميدانية أن من أهم المعوقات التى تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدنى بأدوارها فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى ثلاثة معوقات رئيسية هى: الفردية واللامبالاة والاتكال على الدولة فى أمور التعليم، واعتقاد الأهالى بأن التبرعات لا توجه إلى المجالات التى خصصت لها، وضعف الصلة بين أفراد المجتمع المحلى والمدرسة.

١/٥- تقدم الأحزاب السياسية – من خلال صحفها وكتبها- بدور تربوى محدود جداً فى التغلب على مشكلات التعليم (المادية والفنية).

١/٦- هناك عدة معوقات تحول دون قيام المجالس الشعبية المحلية بدورها فى دعم العملية التعليمية منها: اهتمام أعضاء هذه المجالس بالشئون الخاصة أكثر من اهتمامهم بالشئون العامة، وضعف ثقة المواطنين بهذه المجالس، وقصور مواردها المادية، وضعف قدرات أعضائها الإدارية والفنية.

٢- نتائج تتعلق بالمجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية:

٢/١- تبين من الدراسة الميدانية أن المجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى تقديم تبرعات نقدية لسداد الرسوم الدراسية للطلاب غير القادرين ماديا، واسهامات عينية تشمل توفير أدوات لنظافة المبنى المدرسى، وتوفير متطلبات الإنارة، واسهامات معنوية تتركز فى التعاون فى حل مشكلات الغياب والتسرب.

٢/٢- تشير استجابة عينة الدراسة إلى تدنى اسهامات مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية سواء أكانت هذه الإسهامات مادية أو عينية أو معنوية.

٢/٣- إن هناك ست مجالات تقل فيها- وبدرجة كبيرة- مساهمة مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العلمية التعليمية، حيث استجاب عنها عينة الدراسة (بلا)، وهذه المجالات هـــى : شراء أدوات وأجهزة المعامل، وتقديم أجهزة كمبيوتر، وانشاء وتجهيز مكتبة المدرسة، وشراء وسائل تعليمية للمدرسة، وترقيم وصيانة المبنى المدرسى، واستكمال مرافق المدرسة، وهى تلك المجالات التى تتوقف عليها- إلى حد كبير- جودة العملية التعليمية.

٢/٤- لم تهتم نقابة المهن التعليمية بتوزيع مجلة الرائد على جميع المعلمين فى المدارس التى يعملون بها، وضعف اهتمامها بعقد المؤتمرات التربوية والثقافية، وقصور دورها فى رسم وتخطيط السياسة التعليمية، وعدم اهتمامها بالاشتراك فى وضع خطط تدريب المعلمين، والاسهام فى عملية التدريب.

٢/٥- تقوم الجمعيات الأهلية بدور محو الأمية- وبصفة خاصة محو أمية الإناث- وفى رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة، وانشاء مراكز لتأهيلهم، وتقديم فرص عمل لهم، والمساهمة فى انشاء مدارس المجتمع، ودعم تكنولوجيا التعليم، ودعم الصلة بين المدرسة والمجتمع.

٣- نتائج تتعلق بدور مجلس الآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية:

٣/١- بينت الدراسة الميدانية أن هناك أدوار يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى تكريم الطلاب المتفوقين دراسيا والموهوبين ورعايتهم، ومناقشة المشكلات التى تواجه إدارة المدرسة واقتراح الحلول لها، والمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التعليمية، ومساعدة المدرسة على انتظام الدراسة واستقرار العملية التعليمية.

٣/٢- اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك أدوارا أخرى لا يقوم بها مجلس الآباء والمعلمين، حيث نالت أعلى نسبة استجابة ب"لا" بالمقارنة بالاستجابتين "نعم" و "إلى حد ما"، وهذه الأدوار هى: الوفاء باحتياجات المدرسة المالية، والمشاركة فى التخطيط للعمل المدرسى، ورعاية الطلاب اجتماعيا وصحيا وعلميا. وتشير هذه النتائج إلى أن مجلس الآباء والمعلمين لا يستطيع وحده أن يدعم العملية التعليمية، فهو يقف فى كثير من الأحوال مكتوف الأيدى بسبب تقلص مسئولياته وامكاناته.

٣/٣ كشفت الدراسة الميدانية إلى أن هناك عدة معوقات تحول دون قيام مجلس الآباء والمعلمين بدوره فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى عزوف بعض الأعضاء عن حضور اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين، وضيق الوقت وكثرة مشاغل أعضاء المجلس، واعتقاد بعض الأعضاء بأن المدرسة مسئولة وحدها عن تربية وتعليم التلاميذ دون الحاجة إلى تعاونهم، وغياب التكامل والتنسيق بين مجلس الآباء وافراد المجتمع المحلى.

٣/٤ تبين من استجابات عينة الدراسة ان هناك معوقات ثقافية تحول دون قيام مجلس الآباء بدوره فى دعم العملية التعليمية تتمثل فى انتشار الأمية بين أولياء الأمور فى المناطق الريفية والمهمشة، وانخفاض الوعى والمستوى الثقافى لبعض أولياء الأمور، ومعوقات

أبنائها مما يجعلها لا تتحمس للمشاركة فى دعم العملية التعليمية، ومعوقات إدارية وتنظيمية تتمثل فى ضعف فاعلية قرارات مجلس الآباء والمعلمين، وعدم ملاءمة وقت اجتماعات مجلس الآباء بالنسبة لمعظم الأعضاء.

٤- نتائج تتعلق بدور مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية:

١/٤ اسفرت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن مجلس الأمناء يقوم بعدة أدوار تتمثل فى المساعدة فى بعض الاصلاحات فى المبنى المدرسى وتجميله، وسداد المصروفات الدراسية للطلاب غير القادرين مادياً، وتقديم مساعدات عينية للطلاب الفقراء، والمشاركة فى توفير عمال مؤقتين للمدرسة ودفع أجورهم، والتعاون مع المدرسة فى حل المشكلات التى تعوق العملية التعليمية (مثل الغياب والتسرب)، والإفادة من خبرات ووظائف أعضاء مجلس الأمناء فى دعم صلة المدرسة بمؤسسات المجتمع المدنى، ومشاركة المدرسة فى عقد الندوات وحضور الاحتفالات فى المناسبات المختلفة، والمشاركة فى اتخاذ القرارات وإعداد خطة لتحسين العمل المدرسى.

٢/٤ أشارت استجابات عينة الدراسة إلى أن دور مجلس الأمناء- فى المدارس التى اهتمت بتشكيله والأخذ به- أكثر فعالية من دور مجلس الآباء والمعلمين سواء فيما يتعلق بدعم المدرسة مادياً أو تربوياً. وقد يكون ذلك أحد الأسباب الهامة التى جعلت وزارة التربية والتعليم تقوم من بداية العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - بدمج مجلس الأباء والمعلمين، ومجلس الأمناء فى مجلس واحد أطلقت عليه مجلس الأمناء والآباء والمعلين وذلك بالقرار الوزارة (٢٥٨) الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١.

٣/٤- إن مجالس الأمناء انشئت بهدف المشاركة فى إدارة المدرسة وترشيح المديرين، ومعاونة المدرسة فى قيامها بدورها التربوى والتعليمى وتدبير مصادر تمويل اضافية لتمويل التعليم من خارج ميزانية الدولة، ووضع الخطط والمقترحات التى تحقق السياسة التعليمية وتقديم خدمات افضل للطلاب ورعايتهم اجتماعياً وبدنياً وعلمياً وتقديم المساعدات الفنية للمدرسة وربط مدارس التعليم الفنى بمؤسسات الانتاج.

٤/٤- أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون قيام مجالس الأمناء بدورها فى دعم العملية التعليمية منها أنه قد تم اختيار بعض اعضاء هذه المجالس ممن ليس لديهم خبرة بالعمل العام، أو ممن ليس لديهم الوقت الذى يمكن تخصيصه للعمل العام.

ثانيا: التوصيات والمقترحات:

على ضوء النتائج التى أسفرت عنها الدراسة، يمكن عرض التوصيات والمقترحات على النحو التالى:

١- توصيات ومقترحات تتعلق بتفعيل دور الاحزاب السياسية فى دعم العملية التعليمية: ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

١/١- تنظيم وتنشيط العمل الحزبى كشريك فى التنمية من خلال: الاتصال بالجماهير استكمال البناء التنظيمى القاعدى للاحزاب، والشفافية فى صنع القرار، وتبنى الأساليب الديمقراطية فى اختيار القيادات، وايجاد آلية مناسبة لعلاج قضايا الصراعات الحزبية والتغلب على مشكلة التمويل.

٢/١- اهتمام الاحزاب السياسية بتنظيم معسكرات للشباب على أن تتضمن برامج هذه المعسكرات العديد من الأنشطة الترويحية والتنفيذية التى يمكن من خلالها استثمار وقت فراغ الشباب فى تنمية الاتجاهات السليمة، نحو الوطن والمجتمع، وتنمية المواهب والمهارات والجوانب الجمالية فى إطار من الترويج والتسلية، وتعويد الشباب على القراءة والاطلاع فى المكتبة التى يمكن أن تلحق بالمعسكر إلى جانب تعويدهم على أساليب المناقشة والاستماع من خلال المحاضرات والندوات التى يجب أن يتضمنها برنامج المعسكر.

٣/١- تنشيط التنظيمات النسائية بالأحزاب السياسية مع الاهتمام من خلالها بعقد مؤتمرات وندوات للمرأة تناقش خلالها: أهمية تعليم المرأة للارتقاء بمستواها وانعكاس ذلك على أسرتها، وأثر أمية المرأة على المجتمع والأسرة.

٤/١- اهتمام الأحزاب السياسية علي اختلاف اتجاهاتها بقضية محو الأمية على أن تتعاون جميع الأحزاب للقضاء علي الأمية باعتبار محو الأمية قضية قومية لها انعكاساتها علي المجتمع ، ويمكن ان تشارك وزارة التربية والتعليم والوزارات والهيئات المعنية مع الأحزاب السياسية في القضاء على الامية سواء بفتح فصول لمحو الأمية فى مقار الأحزاب السياسية او في اماكن اخرى كالمدارس او باشتراك أعضاء الأحزاب السياسية فى التدريس بفصول محو الأمية التى تنشئها الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٥/١- تشجيع الاحزاب السياسية لأعضائها وللأهالى على التبرع للمشروعات التعليمية والمساهمة فى إنشاء المدارس ويمكن ان يتم ذلك من خلال المؤتمرات التى تنظمها الأحزاب السياسية والندوات التى تعقدها، ويتم فيها مناقشة مشكلات التعليم على مستوي

الدولة والمستوى المحلى مع تشجيع الاهالى واعضاء الأحزاب على التغلب عليها بالجهود الذاتية.

٦/١- تعاون الأحزاب السياسية مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى والمؤسسات والهيئات التربوية بالمجتمع على توضيح أهمية التعليم ودوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتشجيعهم على إلحاق ابنائهم بمدارس التعليم الاساسى وعدم التسرب منها.

٣- توصيات ومقترحات تتعلق بتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية فى دعم العملية التعليمية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

١/٢- اهتمام المجالس الشعبية المحلية بتوفير نوع من التربية السياسية لسكان المناطق والوحدات المحلية التابعة لها واشراكهم فى تحمل مسئوليات الرقابة على مقترحات الوحدات التابعة للمحليات بما فيها المؤسسات التعليمية.

٢/٢- الاستفادة من جهود وإمكانات المواطنين الذاتية فى دعم العملية التعليمية عن طريق مشروعات الجهود الذاتية مع ترك هذه المشروعات والتخطيط لها وتنفيذها للمجالس الشعبية المحلية، وبذلك تتحقق مشاركة المواطنين فى هذه المشروعات ويتم التعجيل فى تنفيذها لأنها نابعة من احتياجات فعلية للمجتمع المدنى.

٣/٢- عقد المجالس الشعبية المحلية على مستوى المدينة أو القرية اجتماعات يحضرها رئيس الوحدة المحلية ومديرى المدارس بالوحدة يتم خلالها دراسة امكانيات قيام المدارس بمشروعات خدمة البيئة والتسهيلات التى يمكن أن يقدمها كل طرف لهذا الغرض.

٤/٢- تنظيم المجلس الشعبى بالمدينة أو القرية ندوة فى بداية العام الدراسى يحضرها قيادات التربية والتعليم بالوحدة ومديرى ونظار المدارس لمناقشة المشكلات التى قد تواجه العملية التعليمية مع بداية العام الدراسى، وما يمكن أن يقدمه المجلس الشعبى المحلى للتغلب عليها مما يساعد على دعم العملية التعليمية والارتقاء بمستواها.

٥/٢- قيام أعضاء لجان التعليم بالمجالس الشعبية المحلية بعمل زيارات دورية للمدارس التابعة لهذه المجالس للتعرف على مشكلاتها، والوقوف على ما تحتاجه من أجهزة ومعدات حتى يمكن للمجالس الشعبية المحلية القيام بدورها فى التغلب على هذه المشكلات وتزويد المدارس بما تحتاجه من أجهزة ومعدات فى حدود امكانياتها.

٦/٢- دعوة مديرى ونظار المدارس لحضور اجتماعات المجالس الشعبية المحلية قبل بدء العام الدراسى للتعرف على احتياجات هذه المدارس وما يمكن أن يشارك به أعضاء

هذه المجالس فى دعم العملية التعليمية وفى المساهمة فى سد احتياجات هذه المدارس من الأجهزة والمعدات وفى اجراء أعمال صيانة الأثاث والمرافق بالمدارس.

٢/٧- دعم المجالس الشعبية المحلية لمؤسسات المجتمع المدنى ومساعدتها فى التخطيط لمجالات العمل التى يمكن أن تشارك فى تنمية المجتمع حتى تقوم بدورها فى دعم العملية التعليمية ومحو الأمية وخدمة البيئة وترقية المجتمع هذا إلى جانب اهتمامها ببرامج تدريب القيادات المحلية بما فيها قيادات التربية والتعليم إداريا وفنيا.

٢/٨- أعطاء لجنة التعليم بالمجلس الشعبى المحلى الحق فى مناقشة ميزانية صندوق دعم الابنية المدرسية وأوجه انفاقها فى ضوء حاجات المدارس الموجودة فى المنطقة مع العمل على تطوير هذا الصندوق بحيث لا يقتصر تمويله على ما يدفعه التلاميذ بل يمتد ليشمل رجال الأعمال وذوى الاملاك فى القرى.

٢/٩- اهتمام المجالس الشعبية المحلية وخاصة فى القرى بالاشتراك مع إدارة التغذية فى الادارة التعليمية فى الاشراف على تغذية تلاميذ المدارس وذلك لضمان وصول أغذية صحية وجيدة للتلاميذ.

٢/١٠- أن يتخذ المجلس الشعبى المحلى على مستوى المحافظة قرارا بجمع التبرعات لصالح التعليم وليكن ذلك فى صورة طوابع يتولى أعضاء لجنة التعليم توزيعها على الهيئات والمصالح والمواطنين على أن يتم إنفاق حصيلتها على إنشاء المدارس ودعم العملية التعليمية وعلى ما تحتاجه المدارس من الأجهزة والمعدات.

- أن تعمل المجالس الشعبية المحلية على التنسيق بين إدارات الشباب أو مراكز الشباب بالوحدة المحلية وبين المدارس لانشاء وإدارة الأندية الرياضية الصيفية فى المدارس وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لها فى حدود إمكانياتها.

٣- توصيات ومقترحات تتعلق بتفعيل دور نقابة المهن التعليمية فى دعم العملية التعليمية: ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

٣/١- اهتمام أنشطة النقابات المهنية المختلفة بتنمية أعضائها ثقافيا وأدبيا واجتماعيا من خلال إصدار المجلات والكتيبات والصحف الدورية وغير الدورية واقامة المسابقات الثقافية والأدبية فى مجالات القصة والمقال والشعر والمسرحية وغيرها، وتشجيع الأعضاء على الاحتفال مع النقابة بالمناسبات الاجتماعية المختلفة والاشتراك فى انشطة الخدمة العامة والجمعيات الأهلية والمجالس المدرسية وغيرها.

٢/٣- تنشيط دور مكتبة نقابة المهن التعليمية بالمقر الرئيسى بالقاهرة والعمل على انشاء مكتبات فى النقابات الفرعية التى لا توجد بها مكتبات وتزويدها بالكتب والمراجع والدوريات التربوية وتسهيل الاستفادة الداخلية والخارجية منها بالنسبة للأعضاء وأسرهم.

٣/٣- تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات ودعوة المسئولين بالوزارة ومديريات التربية والتعليم والقيادات التربوية والمعلمين لها لمناقشة المشكلات التربوية والتعرف على رأى وموقف الميدان من هذه المشكلات والخروج بتوصيات اجرائية يمكن لوزارة التربية والتعليم الاستفادة منها فى التغلب على المشكلات التربوية وفى دعم العملية التعليمية.

٤/٣- تشجيع أعضاء نقابة المهن التعليمية من القيادات التربوية وقدامى المعلمين على كتابة بعض الموضوعات والمواد فى مجلة الرائد مع الاهتمام بتنويع هذه المواد حتى يمكن للمعلمين الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم فى مجال عملهم وفى الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية.

٥/٣- تنويع وتطوير الأنشطة والخدمات الترويحية والثقافية التى تقدمها نقابة المهن التعليمية والنقابات الفرعية بما يساير التطورات السريعة فى المجالات الثقافية والاعلامية الحديثة كالانترنت والقنوات الفضائية وغيرها.

٦/٣- توفير نقابة المهن التعليمية للأعتمادات اللازمة لدعم دورها التربوى حتى يساير هذا الدور ما تقدمه النقابة فى المجالات الترويحية والرعاية الصحية والاجتماعية لأعضائها.

٧/٣- اهتمام نقابة المهن التعليمية بإصدار مجلة الرائد بصفة دورية مرة كل شهر – كما هو مخطط لها- مع العمل على أن تصل المجلة للمعلمين الذين يخصم من مرتباتهم الاشتراك فيها، أن يسلم لكل مدرسية خمسة أعداد فيها لإيداعها فى مكتبتها حتى يستفيد منها المعلمون الذين قد لا تصلهم المجلة.

٨/٣- سعى نقابة المهن التعليمية نحو تنمية المعلمين مهنيا وذلك بالاشتراك مع إدارة التدريب بالوزارة فى إعداد برامج التدريب والاشتراك معها فى تنفيذها.

٩/٣- تبنى نقابة المهن التعليمية لمشروعات مشتركة مع النقابات المهنية الأخرى والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ومؤسسات الانتاج فى مجال التدريب التحويلى بهدف الإسهام فى تدريب الخريجين على بعض الأعمال والمهن التى يحتاجها سوق العمل فى المجتمع.

٣/١٠- إستغلال الفائض من أموال النقابة فى مشاريع تعليمية كإنشاء مدارس خاصة، ومدارس على غرار مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع وفصول ومراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار مع الاهتمام بتدريب الأميين على بعض الحرف.

٤- توصيات ومقترحات تتعلق بتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى دعم العملية التعليمية: ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

٤/١- إنشاء قاعدة لبيانات الجمعيات الأهلية تبين بالنسبة لكل جمعية: عنوانها، أنشطتها، مشروعاتها، مجالات عملها، اهتماماتها، المستفيدين من أنشطتها، مصادر تمويلها، عدد المتطوعين والمتطوعات بالجمعية، عدد أعضائها، هيكلها المالى والادارى، والمشروعات التى تقوم بها، وإنشاء قاعدة بيانات أخرى عن الجهات المانحة وإمكاناتها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية.

٤/٢- تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تتولى إنشاء مدارس لمختلف مراحل التعليم تسير على نمط المعاهد القومية على أن يتوفر لهذه الجمعيات التمويل اللازم من خلال صيغة للتعاون بين الأهالى فى القرية أو الحى تتكامل مع التمويل الحكومى والخاص ويمكن فى هذه الحالة أن تساهم أجهزة الإدارة المحلية فى التمويل سواء فى صورة تخصيص أراض تملكها الدولة أو فى صورة إعانات مالية.

٤/٣- إيجاد آلية للتنسيق بين ما تقوم به الجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية والإدارة المحلية لمواجهة المشكلات التى تعوق العملية التعليمية والتغلب عليها من خلال: دعم الوظيفة التعليمية للمدرسة وذلك بحصر الملزمين وتشجيع أبائهم وأولياء أمورهم على الحاقهم بالمدارس وحصر المتسربين من التعليم ومتكررى التغلب والتعرف على أسباب، غيابهم وتسربهم والاشتراك مع الأسرة والمدرسة فى الغالب على هذه الأسباب، دعم العلاقة بين الأسرة والمدرسة بزيادة وعى الآباء بالخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية الموجودة فى المجتمع وتوضيح خدمات كل جمعية وشروط الاستفادة منها ومد المدرسة بالبيانات عن أسر التلاميذ غير القادرين والتنسيق مع الجمعيات الأهلية الموجودة فى المجتمع المحلى للمدرسة بهدف تقديم المساعدة اللازمة لتلاميذها غير القادرين، وتنظيم لقاءات دورية ترفيهية هادفة تجمع بين أعضاء الجمعيات الأهلية بالمجتمع المحلى وأولياء الأمور والتلاميذ والمسئولين بهدف دعم العلاقة بين الجمعية والأسرة والمدرسة وإتاحة استفادة أولياء الأمور من المشروعات الصغيرة المتوفرة بالجمعيات الأهلية ودعوتهم للمشاركة فيها والاستفادة منها.

٤/٤- تدريب قيادات الجمعيات الأهلية والعاملين بها على القيام بالادوار المختلفة الادارية وغير الادارية، وعلى القيام بدراسات الجدوى للمشروعات اللازمة للحصول على تمويل وعلى كتابة هذه المشروعات والتدريب على الأساليب التى يمكن تتبعها الجمعية الأهلية لكى تمول نفسها ذاتيا إلى جانب التدريب على طرق كتابة التقارير المالية وتقارير المتابعة والتقييم وكيفية التعرف على احتياجات المجتمع المحلى وتلبية مطالبه وكيفية إعداد الخطة اللازمة للدعوة لقضية معينة كدعم العملية التعليمية وتنظيم الأسرة.

٥/٤- تداول وعدم احتكار القيادات واختيار رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الأهلية ومديرها من الشخصيات القيادية الرشيدة الجادة والقادرة على الاتصال بالجهات المانحة سواء كانجهات محلية أو خارجية ويرتبط بذلك تدريب قيادات الجمعيات الأهلية وإعدادها لادارتها بأسلوب علمى رشيد.

٦/٤- دعم التواصل بين الجمعيات الأهلية والمجتمع المحلى وذلك بتشكيل لجنة من أعضاء الجمعيات الأهلية تطلق على نفسها اسم أصدقاء المدرسة وتضم عناصر من المجتمع المحلى، وتنظم لقاءات دورية وندوات ودورات تدريبية لممثلى الجمعيات الأهلية المهتمة بالأنشطة التعليمية بهدف إعدادهم للقيام بتهيئة وتوعية المجتمع بأهمية التعليم وضرورة دعمه والتغلب على مشكلاته.

٧/٤- توسيع قاعدة تمثيل الجمعيات الأهلية بمجالس الآباء والمعلمين لتشمل : مستويات المدرسة والإدارة التعليمية، ومديرية التربية والتعليم والمجلس الأعلى للآباء والمعلمين.

٨/٤- تغيير الجمعيات الأهلية لاهتماماتها ومجالات عملها وذلك بتحويل دورها من العمل الخيرى إلى العمل التنموى وحتى يتحقق هذا الدور يجب أن تتعرف الجمعيات الأهلية على القضايا الجديدة فى التنمية مثل: دعم العملية التعليمية والصحة الانجابية، وتنظيم الأسرة، وأساليب الدعوة لهذه القضايا والمشاركة فيها.

٩/٤- تيسير إجراءات تعامل الجمعيات الأهلية مع وزارة المالية فيما يتصل بالمنح العينية التى ترد للجمعيات الأهلية من بعض الهيئات المانحة.

١٠/٤- تبادل الزيارات والخبرات بين الجمعيات الأهلية للتعرف على المشروعات الناجحة وكيفية الاستفادة منها، وتجميع وتبادل الخبرات حول النماذج التعليمية (النظامية وغير النظامية)، ذات الكفاءة العالية التى تبنتها الجمعيات الأهلية فى بعض المناطق.

٥- توصيات ومقترحات تتعلق بتفعيل دور مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الامناء فى دعم العملية التعليمية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

٥/١- التوعية بأهمية دور مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الامناء فى دعم العملية التعليمية والتربوية، وأهمية عقد لقاءات وندوات تتم بين مديرى المدارس والنظار وأولياء الأمور لتوضيح أهمية دور مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء فى دعم العملية التعليمية وضرورة قيام المعلمين ورواد الفصول بالتوعية بأهداف هذه المجالس.

٥/٢- أن يكون لإدارات التربية الاجتماعية دورا أكثر فاعلية فى تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على أساليب العمل فى مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء، مع الاهتمام بتضمين برامج تدريب المديرين والنظار ووكلاء المدارس والمعلمين محاضرات عن تشكيلات مجالس الآباء والأمناء بما يساعد على نجاحها فى القيام بدورها.

٥/٣- إشراك أعضاء مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء فى وضع خطة الاحتفال بالمناسبات الدينية والوطنية، وفى تكريم المعلمين والطلاب المتميزين إلى جانب الاهتمام بدعوة الآباء وأولياء الأمور للاشتراك فى الأنشطة التربوية والاحتفالات التى تقيمها المدارس والإدارات التعليمية ومديريات التربية والتعليم بالمناسبات القومية والدينية.

٥/٤- تبادل الزيارات وإعداد كتيبات ونشرات دورية حول إنجازات مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء فى المجتمع المحلى وتبادلها مع المجالس الأخرى بهدف تبادل الخبرات بين مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء ووقوف كل مجلس على ما انجزته المجالس الأخرى.

٥/٥- دعوة ممثلى الجمعيات الأهلية والوحدات المحلية والمجالس الشعبية المحلية والشئون الاجتماعية لحضور إجتماعات مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء بالمدارس والادارات التعليمية ومديريات التربية والتعليم حتى يقفوا على ما تحتاجه هذه المؤسسات فى سبيل دعم العملية التعليمية والتربوية.

٥/٦- تكريم الآباء المثاليين والمساهمين فى الانجازات المختلفة بالمدارس والاحتفال بهم وإبراز دورهم الريادى وما قاموا به فى دعم العملية التعليمية.

٥/٧- تسهيل إجراءات جمع التبرعات وذلك بالاكتفاء فى قبول التبرعات بموافقة الادارة أو المديرية التعليمية وذلك اختصارا للوقت وتسهيلا للإجراءات.

٦- توصيات ومقترحات عامة تتعلق بنشر ثقافة المشاركة المجتمعية وتحويلها إلى سلوك لدى أفراد المجتمع، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق:

٦/١- بث روح المشاركة المجتمعية بدءا من مرحلة الطفولة المبكرة وذلك بتدريب الأطفال داخل المدارس وفى مراحل التعليم المختلفة على الخدمة العامة من خلال المزاولة

الفعلية لبعض برامجها التى تتناسب مع أعمارهم، وبتضمين المناهج التعليمية والبرامج الاعلامية بموضوعات عن التطوع والتنمية وكيفية الاستفادة منها مع الاهتمام بنشر الوعى التطوعى والتوسع فى تكريم المتطوعين.

٦/٢- بث روح التطوع لدى المرأة القادرة على العطاء والتى لديها الإمكانات أو وقت الفراغ من عضوات المجالس الشعبية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية وغيرهن، مع إبراز دور القيادات النسائية فى المشروعات التى تهدف إلى تنمية المرأة وزيادة قدرتها على العطاء فى مختلف المجالات.

٦/٣- إكساب سلوكيات للأفراد تساعدهم على تحديد المشكلات المحيطة بهم واقتراح الحلول البديلة المختلفة لكل منها وعلى مساندة الجهود الحكومية عن طريق المشاركة الشعبية .

٦/٤- التفكير فى أساليب وصيغ فعالة جديدة تحقق مزيدا من سد الفجوات بين التعليم وبيئته المحلية بحيث يمكن الإستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة داخل البيئة بما يساعد على خفض تكاليف التعليم وتوفير مصادر إضافية بديلة.

٦/٥- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين من أجل بناء المدارس والفصول ودعمها بالأجهزة والمعدات، وفى هذا الصدد فإنه من الملائم إنشاء لجنة عليا تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية وبرئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء التربية والتعليم، والتعليم العالى والحكم المحلى والمحافظين وذلك للتخطيط لهذه الجهود وتوفير الحوافز التى تشجع عليها.

٦/٦- تسهيل إجراءات قبول الهبات والمنح والتبرعات حتى يمكن فتح المجال أمام مساهمات المؤسسات الانتاجية والخدمية خاصة الصناعية منها والزراعية والتجارية ومجالس الآباء والأمناء والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية بشكل يضمن موارد ثابتة لتمويل التعليم ويضمن ربط التعليم بمواقع الإنتاج والتنمية.

٦/٧- توثيق العلاقة بين إدارة المدرسة والمجتمع المحيط بها وذلك من خلال مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء، واليوم المفتوح أو بالاتصال المباشر بالآباء، أو خلال برامج لخدمة البيئة التى تتبناها المدارس، أو بدعوة القيادات المحلية ورجال الأعمال القادرين على سد احتياجات المدرسة التى يصعب توفيرها من خلال الميزانية العامة.

الملاحق



NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL RESEARCH AND DEVELOPMENT

شعبة بحوث السياسات التربوية

استبانة موجهه للمديرين والنظار والوكلاء والأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس الإعدادية حول أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية

السيد الأستاذ /

تحيـة طيبـة ،،، وبعـد

يُعد دعم مؤسسات المجتمع المدنى للعملية التعليمية أمر حيوى ، إذ لا يمكن أن يتحقق مبدأ التعلـيم للتميز والتميز للجميع إلا بمشاركة مجتمعية حقيقية من كافة مؤسساته وهيئاته ، والتى لا تتمـثل فقط فى المساهمة المادية ، ولكنها تتعدى ذلك إلى تخطيط ومتابعة العمل التربوى من أجل تطويـره وتحسـينه . وتعكس مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى التعليم مدى رغبة واستعداد أفـراد المجتمع فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم ، وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية .

وانطلاقـاً من أهمية هذا الموضوع يجرى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية دراسة حـول أدوار مؤسسـات المجـتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية بهدف استجلاء مدى فعاليتها وقيامها بمسئولياتها فى دعم العملية التعليمية .

ونظـراً لأنكـم مـن المسـئولين عن الإدارة المدرسية ، لذلك فإنكم تستشعرون مدى قيام مؤسسـات المجـتمع المدنى فى البيئة المحلية بأدوارها فى دعم العملية التعليمية بمدرستكم ، مع العلم بأن المعلومات التى تقدمهـا سيادتكم لا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى .

ونشكر لسيادتكم حُسن تعاونكم ...

الباحث

د. ناجى شنودة نخلة

البيانات الأساسية : --

الاسـم (اختيارى) : --

المـدرسـة : --

الإدارة التعليميـة : ---------------- المحافظة : ----------------

الوظيفة الحالية : --

مدة العمل بالوظيفة الحالية : أقل من (٥) سنوات (   )

خمس سنوات إلى أقل من (١٠) سنوات (   ) (١٠) سنوات فأكثر (   )

تعليمات الاستجابة : الرجا وضع علامة (√) أمام العبارة التى تتفق مع رأيك .

م	العبـــــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا
١-	**هل تقوم مؤسسات المجتمع المدنى الآتية بدور فعال فى دعم العملية التعليمية بمدرستكم ؟**			
أ -	الأحزاب السياسية .			
ب -	التنظيمات الشعبية المحلية .			
ج -	الجمعيات الأهلية .			
د -	رجال الأعمال .			
هـ-	أولياء الأمور .			
و -	مجلس الآباء .			
ز -	مجلس الأمناء .			
ح -	جهات أخرى (يرجى ذكرها) : --------------------------------- --------------------------------- ---------------------------------			
٢-	**ما المجالات التى تساهم بها مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ؟**			
أ -	تبرعات نقدية .			
ب -	تقديم أجهزة كمبيوتر .			
ج -	شراء أدوات وأجهزة للمعامل .			
د -	إنشاء وتجهيز مكتبة المدرسة .			
هـ-	توفير أدوات لنظافة المبنى المدرسى .			
و -	توفير متطلبات الإنارة .			
ز -	تقديم أدوات كتابية (طباشير - أقلام - سجلات) .			
ح -	شراء وسائل تعليمية للمدرسة .			
ط -	تقديم حوافز مادية وجوائز للطلاب المتفوقين .			
ى -	ترميم وصيانة المبنى المدرسى .			
ك -	استكمال مرافق المبنى المدرسى .			
ل -	الاهتمام بتطوير البيئة المحيطة التى تقع بها المدرسة.			
م -	التعاون فى حل مشكلة الغياب والتسرب .			
ن -	الإســـهام فـــى تحسين مستوى نتيجة المدرسة (الارتفاع بمستوى التعلمْ) .			

م	العبـــــــــــــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا
هـــ-	مجالات أخرى (يرجى ذكرها) : ----------------------------------- ----------------------------------- -----------------------------------			
٣-	هل ترى أن إسهامات مؤسسات المجتمع المدنى كافية لدعم العملية التعليمية بمدرستكم ؟			
٤-	إذا كانت الإجابة بـ " لا " أو " إلى حد ما " فما المعوقات التى تحول دون قيام مؤسسات المجتمع المدنى بدورها فى دعم العملية التعليمية ؟			
أ -	الفردية واللامبالاة والاتكال على الدولة فى أمور التعليم .			
ب -	اعتقاد الأهالى بأن التبرعات لا توجه إلى المجالات التى خُصصت لها .			
ج -	ضعف الصلة بين أفراد المجتمع المحلى والمدرسة .			
د -	الهدر فى الإنفاق على التعليم .			
هـــ-	معوقات أخرى (يرجى ذكرها) : ----------------------------------- ----------------------------------- -----------------------------------			
٥-	هل يقوم مجلس الآباء بالأدوار الآتية فى دعم العملية التعليمية ؟			
أ -	مساعدة المدرسة على انتظام الدراسة واستقرار العملية التعليمية .			
ب -	تكريم الطلاب المتفوقين دراسياً والموهوبين ورعايتهم.			
ج -	رعاية الطلاب اجتماعياً وصحياً وعلمياً .			
د -	الوفاء باحتياجات المدرسة المالية .			
هــ-	تقديم المشورة والرأى لتحسين نتائج تلاميذ المدرسة.			
و -	المشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التعليمية.			
ز -	مناقشة المشكلات التى تواجه إدارة المدرسة واقتراح الحلول لها .			
ح -	المشاركة فى التخطيط للعمل المدرسى .			
ط -	الرقابة على سير العملية التعليمية .			
ى -	المساءلة عن أوجه القصور فى العملية التعليمية .			
ك -	دراسة نتائج تقويم الأداء المدرسى .			

م	العبـــــــــارة	نعم	إلى حد ما	لا
ل -	أدوار أخرى يقوم بها مجلس الآباء (يرجى ذكرها) : --------------------------------- --------------------------------- ---------------------------------			
-٦	**ما المعوقات التى تحول دون قيام مجلس الآباء بدعم العملية التعليمية ؟**			
أ -	ضيق الوقت وكثرة مشاغل أعضاء المجلس .			
ب -	غياب التكامل والتنسيق بين مجلسى الآباء والأمناء وأفراد المجتمع المحلى .			
ج -	اعـتقاد بعـض الأعضاء بأن المدرسة مسئولة عن تربية وتعليم التلاميذ دون الحاجة إلى تعاونهم .			
د -	عـزوف بعـض الأعضـاء عن حضور اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين .			
هـ-	قلـة المعلومـات المـتوفرة عن المدرسة ومشكلاتها لدى الأعضاء .			
و -	ضـعف اهـتمام المدرسـة بدعوة أفراد المجتمع المحلى للإفادة من الخدمات الموجودة بها .			
ز -	معوقات أخرى (يرجى ذكرها) : --------------------------------- --------------------------------- ---------------------------------			
-٧	**هل يوجد مجلس للأمناء بمدرستكم ؟** نعم ( ) لا ( ) إذا كانـت الإجابـة (بـنعم) فمـا الدور الذى يقوم به مجلس الأمناء فى دعم العملية التعليمية بمدرستكم ؟ --------------------------------- --------------------------------- ---------------------------------			
-٨	**ما المقترحات التى تراها ضرورية لتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم العملية التعليمية ؟** --------------------------------- --------------------------------- ---------------------------------			

رقم الإيداع : ٢٢٨٣٨ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى : I . S . B . N

977- 317-195-7

طبع بمطبعة

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL RESEARCH AND DEVELOPMENT

البرج الفضى ١٢ ش واكد من ش الجمهورية- القاهرة

جمهورية مصر العربية

الرمز البريدى ١١٥١١ ص . ب ٨٣٦ العتبة

تليفون: ٥٨٩٠٩٨٠-٥٨٩٠٤٨٢-٥٨٩١٧٤١

٥٩٣٠٤٧٣-٥٩٣٠٤٦٨-٥٩٣٠٤٣٥-٥٩٣٠٤٥٤

فاكس: ٥٩٣٨٧٨٨

E-MAIL: ncerd@ncerd.gov.eg

WEB SITE: http:// www.ncerd.gov.eg